مهما كان الثمن

الكارثة المدنية في غرب الموصل بالعراق

منظمة العفو الدولية

منظمة العفو الدولية حركة عالمية تضم ما يزيد على 7 مليون شخص يناضلون من أجل عالم يتمتع فيه الجميع بحقوقهم الإنسانية.

وتتمثل رؤية المنظمة في أن يتمتع جميع البشر بجميع حقوق الإنسان المنصوص عليها في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وغيره من المعايير الدولية لحقوق الإنسان.

ومنظمة العفو الدولية منظمة مستقلة عن جميع الحكومات والعقائد السياسية أو المصالح الاقتصادية أو المعتقدات الدينية، وتتلقى تمويلها من أعضائها ومن التبرعات العامة.

© حقوق النشر محفوظة لمنظمة العفو الدولية، 2017
ما لم يذكر خلاف ذلك فإن محتوى المادة الوارد في هذه الوثيقة محمي بموجب رخصة المشاع الإبداعي (يجب نسبة المادة إلى منظمة العفو الدولية، ويحظر استخدام المادة لأية أغراض تجارية، ويحظر إجراء أي تعديل أو اجتراء في لمادة أو نشر أو عرض مواد أخرى مستقاة منها، رخصة دولية 4).
https://creativecommons.org/licenses/by-nc-nd/4.0/legalcode
لمزيد من المعلومات، يرجى زيارة صفحة الأذونات على موقعنا:
www.amnesty.org
وإذا نسبت حقوق الطبع إلى جهة غير منظمة العفو الدولية، فإن هذه المادة تكون غير خاضعة لرخصة المشاع الإبداعي.
الطبعة الأولى 2017
الناشر: مطبوعات منظمة العفو الدولية
Peter Benenson House, 1 Easton Street
London WC1X 0DW, UK

رقم الوثيقة: MDE 14/6610/2017
اللغة الأصلية: الإنجليزية

amnesty.org

صورة الغلاف: مدنيون يفرون من الموصل، العراق في مارس/آذار 2017
©Magnum Photos/ Amnesty International

منظمة العفو الدولية

قائمة المحتويات

1. ملخص **5**

2. المنهجية **8**

3. خلفية **9**

1.3 الفترة السابقة لعملية غرب الموصل 9

2.3 عملية غرب الموصل 10

4 انتهاكات تنظيم الدولة الإسلامية **14**

1.4 ملخص 14

2.4 التشريد القسري واستخدام دروع بشرية 15

3.4 أعمال القتل الفوري ومنع السكان من الرحيل 16

4.4 عواقب التشريد القسري واستخدام دروع بشرية ومنع السكان من الرحيل 19

5.4 حرمان المدنيين من الرعاية الطبية والغذاء والماء 21

5. انتهاكات القوات الموالية للحكومة **24**

1.5 ملخص 24

2.5 الهجمات العشوائية والمفرطة وسائر الهجمات غير المشروعة 27

3.5 التقاعس عن اتخاذ الاحتياطات الواجبة عند الهجوم 39

6. القانون الإنساني الدولي وجرائم الحرب **42**

1.6 قواعد القانون الإنساني الدولي 42

2.6 جرائم الحرب 45

7. نتائج وتوصيات **47**

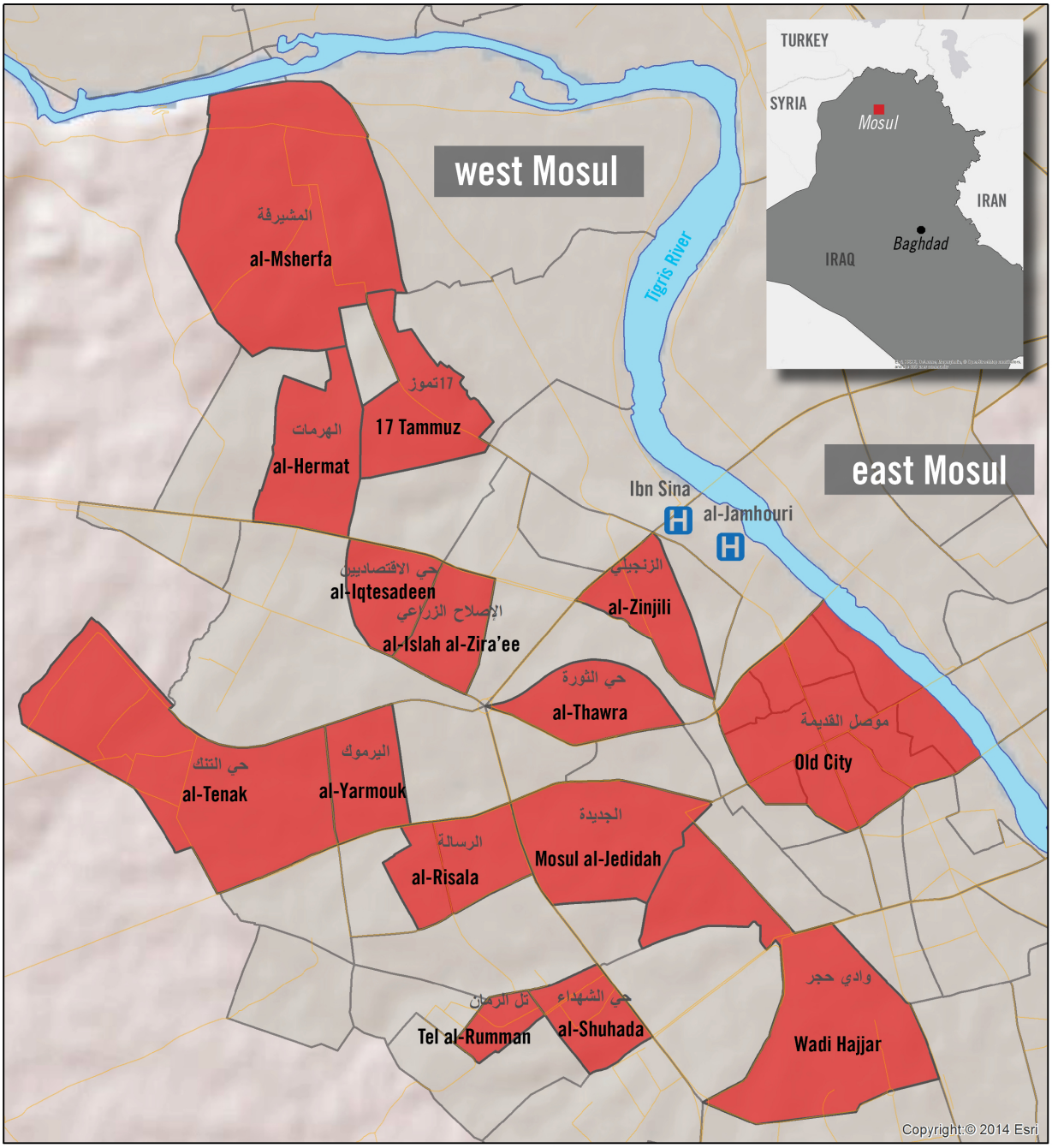
west Mosul
east Mosul
TURKEY
SYRIA
IRAN
IRAQ
Mosul
Baghdad
Tigris River
المشيرفة
al-Msherfa
17تموز
17 Tammuz
الهرمات
al-Hermat
Ibn Sina
al-Jamhouri
حي الاقتصاديين
al-Iqtesadeen
الاصلاح الزراعي
al-Islah al-Zira'ee
الزنجيلي
al-Zinjili
حي الثورة
al-Thawra
موصل القديمة
Old City
حي التنك
al-Tenak
اليرموك
al-Yarmouk
الرسالة
al-Risala
الجديدة
Mosul al-Jedidah
تل الرمان
Tel al-Rumman
حي الشهداء
al-Shuhada
وادي حجر
Wadi Hajjar
Copyright:© 2014 Esri
Neighbourhoods referenced in the report
Selected hospitals
Major roads
Data sources:
OCHA/UN-Habitat
Wikimapia
OCHA Iraq
N

1. ملخص

> **"لقد أصبحت مدينتنا أطلالاً؛ كانوا يعاملوننا وكأننا لا شيء على الإطلاق".**
> أيمن، أحد سكان غرب الموصل

لقد أفضت معركة غرب الموصل (الساحل الأيمن من مدينة الموصل) إلى كارثة مدنية، حيث عمدت الجماعة المسلحة التي تسمي نفسها تنظيم "الدولة الإسلامية" إلى استغلال المدنيين بلا رأفة ولا رحمة، فدفعت بهم إلى مناطق الصراع بصورة منهجية، واتخذت منهم دروعاً بشرية، وحالت بينهم وبين الفرار للنجاة بأرواحهم. كما تعرض المدنيون لاعتداءات غير مشروعة لا هوادة فيها من جانب قوات الحكومة العراقية، وقوات التحالف الذي تقوده الولايات المتحدة. ومن ينجح من سكان غرب الموصل في الفرار ناجياً بروحه، فإنه يعد نفسه من المحظوظين.

وفي مارس/آذار ومايو/أيار 2017، قامت منظمة العفو الدولية بزيارة لشمالي العراق لتقصي انتهاكات القانون الإنساني الدولي، وانتهاكات حقوق الإنسان، التي ترتكبها جميع أطراف الصراع الدائر في غرب الموصل. وخلال زياراتها لشرق وغرب الموصل (الساحل الأيسر والأيمن من مدينة الموصل) ، وكذلك للعديد من المخيمات في محافظتي نينوى وأربيل التي تؤوي الفارين من القتال، أجرت منظمة العفو الدولية مقابلات مع 151 فرداً من سكان غرب الموصل، جميعهم من المدنيين، ومن بينهم 44 امرأة، و105 رجال، واثنان دون الثامنة عشرة من العمر. كما أجرى باحثو المنظمة مقابلات مع أطباء، وآخرين من العاملين في مجال الرعاية الطبية، ومع بعض العاملين في المنظمات الإنسانية المحلية والدولية، والصحفيين، والخبراء العسكريين، وخبراء الأسلحة، والمسؤولين الحكوميين، ومسؤولي الأمم المتحدة.

وفي 21 يونيو/حزيران 2017، أرسلت منظمة العفو الدولية خطاباً يتضمن النتائج الرئيسية التي خلصت إليها، والمدونة بالتفصيل في هذا التقرير، لكل من وزير الدفاع العراقي عرفان الحيالي، ونظيره الأمريكي جيمس ماتيس. ولم تتلق المنظمة أي رد على خطابها حتى مثول هذا التقرير للطباعة في الأول من يوليو/تموز 2017.

وقد خلصت منظمة العفو الدولية، استناداً لأبحاثها وتحرياتها التي تناولت ما وقع من أحداث خلال الفترة بين يناير/كانون الثاني ومنتصف مايو/أيار 2017، إلى أن تنظيم "الدولة الإسلامية" ارتكب انتهاكات خطيرة للقانون الإنساني الدولي، بما في ذلك جرائم حرب. كما يبدو أن قوات الحكومة العراقية وقوات التحالف الذي تقوده الولايات المتحدة قد ارتكبت انتهاكات متكررة للقانون الإنساني الدولي، بعضها قد يُعَدُّ بمثابة جرائم حرب.

الانتهاكات التي ارتكبها تنظيم "الدولة الإسلامية"

أثناء المعركة التي اندلعت للسيطرة على غرب الموصل، ارتكب تنظيم "الدولة الإسلامية" انتهاكات سافرة للقواعد الأساسية للقانون الإنساني الدولي، من بينها تعمد تعريض المدنيين للأذى بهدف حماية مقاتلي التنظيم، وعرقلة تقدم القوات العراقية وقوات التحالف الذي تقوده الولايات المتحدة. وفي أكتوبر/تشرين الأول 2016، بدأ تنظيم "الدولة الإسلامية" في حشد الآلاف من المدنيين في القرى والأحياء المحيطة بالموصل، ودفع بهم قسراً إلى المناطق التي تدور فيها رحى القتال بين الأطراف المتحاربة في غرب الموصل؛ وهذه الحملة المنهجية من النزوح القسري سمحت لتنظيم "الدولة الإسلامية" باستخدام أعداد أكبر فأكبر من المدنيين كدروع بشرية، بينما أخذت الرقعة الخاضعة لسيطرتهم في التقلص. ثم عمد هذا التنظيم المسلح إلى منع المدنيين من الرحيل عن المنطقة، لاجئاً في بعض الأحيان إلى حبسهم داخل منازلهم بإيصاد الأبواب عليهم باللحام، أو بتفخيخ مداخلها. كما قتل تنظيم "الدولة الإسلامية" المئات، إن لم نقل الآلاف، من الرجال والنساء والأطفال على الفور أثناء محاولتهم الفرار، وعلق جثثهم في أماكن عامة. وقال أحد سكان غرب الموصل، ويدعى "حسن": "لم يكن أمامنا أي خيار: فإن بقيت، فسوف تموت في بيتك

بسبب القتال؛ وإن حاولت الفرار، فسوف يقبضون عليك ويقتلونك، ثم يعلقون جثتك من أحد أعمدة الكهرباء لتكون عبرة للآخرين. وقد ضبطوا أربعة من جيراني وهم يحاولون الفرار، ورأيت جثثهم معلقة ... ظلت في مكانها عدة أيام".

وهكذا، فبينما كان تنظيم "الدولة الإسلامية" يخسر الأراضي أثناء القتال في غرب الموصل، أخذت المناطق التي يسيطر عليها تزداد اكتظاظاً بالمدنيين. وفي المقابلات التي أجرتها منظمة العفو الدولية مع بعض سكان الموصل، وصف هؤلاء مراراً كيف تم إيواؤهم في منازل الأقارب أو الجيران في مجموعات يتراوح قوامها بين 15 و100 شخص. كما دأب تنظيم "الدولة الإسلامية" على حرمان المدنيين من الرعاية الطبية، ومنعهم من الوصول إلى مخزونات السلع الغذائية التي جمعها مقاتلوه. ولم يعد أمام المدنيين الخاضعين لسيطرة تنظيم "الدولة الإسلامية" سوى منفذ واحد للفرار: عبر الخطوط الأمامية للقتال مباشرة؛ وقد وصف المقيمون في غرب الموصل محاولاتهم اليائسة للفرار من منازلهم إلى مناطق سيطرة القوات العراقية، وكيف سعوا جهدهم لتجنب ما أحاط بهم من الغارات الجوية، والقصف بقذائف الهاون والمدفعية، ونيران الأسلحة.

الانتهاكات التي ارتكبتها القوات الموالية للحكومة

أثارت التكتيكات الحربية التي لجأ إليها تنظيم "الدولة الإسلامية"، وما اقترفه من انتهاكات، تحديات معينة أمام القوات الموالية للحكومة العراقية من حيث حماية المدنيين في غرب الموصل؛ وقد تقاعست القوات الحكومية وقوات التحالف الذي تقوده الولايات المتحدة (يُشار إليها فيما يلي بـ "القوات الموالية للحكومة") عن تكييف أساليبها وتكتيكاتها الحربية بالقدر الكافي للتصدي لتلك التحديات، على نحو ما يقتضيه القانون الإنسان الدولي، الأمر الذي عاد وبالاً على المدنيين. فبدءاً من يناير/كانون الثاني 2017، أخذت قوات الحكومة العراقية والقوات الموالية لها تعتمد بصورة مكثفة على استخدام الأسلحة المتفجرة التي تمتد آثارها لمساحات واسعة، مثل القذائف الصاروخية المرتجلة؛ ونظراً لما تتسم به هذه الأسلحة من قدرات بدائية في التصويب، فقد خلفت دماراً واسعاً في منطقة غرب الموصل الكثيفة السكان، حيث اضطرت أعداد كبيرة من المدنيين للبقاء داخل منازلهم أو في ملاجئ مؤقتة. بل حتى في الحالات التي بدت فيها تلك الهجمات وكأنها نجحت في إصابة أهدافها العسكرية المقصودة، فإن استخدام أسلحة غير مناسبة أو التقاعس عن اتخاذ الاحتياطات اللازمة أسفر عن وقوع خسائر غير ضرورية في أرواح المدنيين؛ بل إن هذا المسلك بدا، في بعض الأحيان، وكأنه من قبيل الهجمات غير المتناسبة. وقد أعرب "فيصل"، وهو من أهالي منطقة مشيرفة، عن استنكاره واستيائه من أساليب القوات الموالية للحكومة قائلاً "هل كانوا [أي القوات الموالية للحكومة] يحاولون ضرب أهداف تنظيم الدولة الإسلامية؟ لقد كان أفراد التنظيم معك... في عقر دارك".

وربما لن تُعرَف أبداً الحصيلة الحقيقية للقتلى الذين سقطوا في معركة غرب الموصل؛ فقد وجدت منظمات رصد الضحايا المدنيين في غرب الموصل، صعوبة بالغة في التثبت من المسؤولية عن الهجمات على أساس راسخ. غير أن منظمة "إيروارز"، وهي واحدة من تلك المنظمات، تقول إن الهجمات التي شنتها القوات العراقية وقوات التحالف ربما أسفرت عن مقتل نحو 5805 من المدنيين خلال الفترة بين 19 فبراير/شباط و19 يونيو/حزيران 2017. بل حتى هذا الرقم التقديري قد يكون منخفضاً للغاية، فقد وجد الراصدون صعوبة في تسجيل القتلى والجرحى بسبب كثافة القتال، وبسبب الحظر الذي فرضه تنظيم "الدولة الإسلامية" على استخدام الهواتف المحمولة في المناطق الخاضعة لسيطرته. ومن أجل إعداد هذا التقرير، وثقت منظمة العفو الدولية من خلال أبحاثها وتحرياتها 45 هجوماً في غرب الموصل، تعتقد المنظمة استناداً لأسباب معقولة أن قوات الحكومة العراقية، أو قوات التحالف الذي يقوده الولايات المتحدة، هي المسؤولة عنها. وهذه الهجمات الخمس والأربعون وحدها أدت إلى مقتل ما لا يقل عن 426 مدنياً وإصابة أكثر من 100 آخرين بجروح.

وقد تقاعست القوات الموالية للحكومة عن اتخاذ الاحتياطات الممكنة لحماية المدنيين أثناء القتال في غرب الموصل؛ صحيح أنها ألقت منشورات من الجو في المناطق الخاضعة لسيطرة تنظيم "الدولة الإسلامية" في المدينة، تنصح المدنيين بالبقاء بمنأى عن التنظيم؛ ولكن الامتثال لهذه التحذيرات كان من الصعوبة بدرجة جعلتها مثاراً لسخرية السكان في غرب الموصل؛ فلم يكن لهؤلاء أي سيطرة على مناطق تحرك تنظيم "الدولة الإسلامية"؛ بل كانوا في كثير من الأحيان محبوسين كرهائن في منازلهم أو أحيائهم. وفضلاً عن ذلك، فإن تنظيم "الدولة الإسلامية" كان يتوعد بقتل كل من يقرأ أو يلتقط تلك المنشورات.

وإذا قيل إن المخططين العسكريين لم يُقدِّروا قبل عملية غرب الموصل الخسائر المحتملة لهذه العملية في صفوف المدنيين، فأغلب الظن أن هذه الخسائر قد اتضحت في الأسابيع الأولى من العملية؛ ذلك أن الجنود الموالين للحكومة هم الذين ساعدوا فيما لا حصر له من عمليات الإنقاذ في جبهة القتال، وفي انتشال الجثث من تحت أنقاض المباني المنهارة، والفصل بين الجرحى والقتلى، واتخاذ الترتيبات اللازمة لنقل الآلاف منهم إلى المرافق الطبية القريبة. ورغم هذا كله، فإن القوات الموالية للحكومة لم

تكيّف أساليبها وتكتيكاتها الحربية بالقدر الكافي لتوفير حماية فعالة للمدنيين؛ بل أمعنت في الاعتماد على أسلحة متفجرة غير دقيقة، ضاربة عرض الحائط بالتصاعد المستمر لأعداد القتلى والجرحى من المدنيين. وفي مثل هذه البيئة الحضرية ذات الكثافة السكانية العالية، يكون لزاماً على المخططين العسكريين توخي المزيد من الحرص والحذر في التصويب، وفي اختيار الأسلحة المستخدمة، لتجنب شن هجمات غير مشروعة.

توصيات

بينما صعد تنظيم "الدولة الإسلامية" حملة انتهاكاته البشعة ضد المدنيين في غرب الموصل، تقاعست القوات الموالية للحكومة عن توفير الحماية الكافية للمدنيين، إذ شنت هجمات غير متناسبة أو عشوائية، فيما يبدو، مما أسفر عن سقوط الآلاف من القتلى والجرحى في صفوف المدنيين، وتدمير المنازل ومرافق البنية التحتية.

ومنظمة العفو الدولية تطالب تنظيم "الدولة الإسلامية" بالإقلاع عن ممارساته المتمثلة في استخدام المدنيين كدروع بشرية، ونقلهم قسراً إلى جبهة القتال، ومنعهم من الرحيل. كما تطالب المنظمة القوات الموالية للحكومة العراقية بالكف عن استخدام الأسلحة المتفجرة التي تمتد آثارها لمساحة واسعة – بما في ذلك المدفعية والهاون والقذائف الصاروخية المرتجلة – في المناطق ذات الكثافة السكانية العالية، تمشياً مع القانون الإنساني الدولي الذي يحظر الهجمات العشوائية، وغير المتناسبة، مع مقتضى الحال، ويوجب على أطراف الصراع اتخاذ كافة التدابير الاحتياطية الممكنة لتقليص الضرر اللاحق بالمدنيين إلى أدنى حد ممكن. ويجب على القوات الموالية للحكومة أن تبذل قصارى جهدها ضماناً لإجلاء المدنيين بسلام عن المدينة. كما ينبغي على أعضاء التحالف الذي تقوده الولايات المتحدة والحكومة العراقية إجراء تحقيقات مستقلة وشفافة حيثما ترد معلومات جديرة بالتصديق تفيد بوقوع انتهاكات للقانون الإنساني الدولي؛ وحينما تتوفر أسباب معقولة تدعو للاشتباه في تورط أي فرد في جرائم حرب، فلا بد من تقديمه لمحاكمة عادلة؛ كما يجب التحقق من حصول ضحايا الانتهاكات وعائلاتهم على تعويضات كاملة.

2. المنهجية

يستند هذا التقرير إلى أبحاث ميدانية قامت بها منظمة العفو الدولية في شمالي العراق خلال الفترة بين 14 و19 مارس/آذار 2017، وبين 2 و16 مايو/أيار 2017. ويتناول التقرير الأحداث التي شهدتها غرب الموصل بين يناير/كانون الثاني ومنتصف مايو/أيار 2017؛ وقد أجرت المنظمة أبحاثها في غرب الموصل وشرقها، وفي المخيمات التي تأوي الفارين من العنف في الموصل بعد فبراير/شباط 2017، والتي تقع في محافظتي نينوى وأربيل، وتبعد عن الموصل مسافة تتراوح بين 22 و69 كيلومترا؛ وتشمل شامكور وجدة وحاج علي وحمام العليل وحسن شامي.

ومن أجل إعداد هذا التقرير، أجرى ثلاثة من باحثي منظمة العفو الدولية مقابلات مع 151 شخصاً من أهالي غرب الموصل، جميعهم من المدنيين، من بينهم 44 امرأة، و105 رجل، وشخصان دون الثامنة عشرة من العمر. وأجريت هذه المقابلات مع كل منهم على حدة، حيثما تيسر ذلك، أو في مجموعات صغيرة. ولم يحضر هذه المقابلات أحد من مسؤولي المخيم أو المسؤولين المحليين. ولإجراء هذه المقابلات، استهدفت منظمة العفو الدولية فئة محددة، وهي الأشخاص الذين رحلوا عن غرب الموصل بعد فبراير/شباط 2017؛ ومن هذه الفئة اختارت المنظمة أشخاصاً بصورة عشوائية لإجراء مقابلات معهم؛ وأجريت معظم هذه المقابلات باللغة العربية، فيما أجري بعضها بالإنجليزية أو بالاستعانة بمترجم.

وقد تحدثت منظمة العفو الدولية مع سبعة أطباء وغيرهم من المهنيين الطبيين في ثلاثة مراكز طبية، من بينها عيادة ميدانية في غرب الموصل، ومستشفى طبي في محافظة نينوى، ومستشفى في أربيل بمنطقة كردستان العراق. كما أجرت المنظمة مقابلات مع عدد من العاملين في مؤسسات إنسانية دولية ووطنية، والصحفيين، والخبراء العسكريين، وخبراء الأسلحة، ومسؤولي الأمم المتحدة من العاملين في الموصل أو المناطق المحيطة بها.

واستعرضت منظمة العفو الدولية تقارير من وكالات الأمم المتحدة، وجماعات الرصد المحلية، ووسائل الإعلام؛ كما اطلعت المنظمة على بيانات من الحكومة العراقية والتحالف الذي تقوده الولايات المتحدة بشأن عملية الموصل، بما في ذلك وثائق وتصريحات شفهية أدلى بها متحدثون حكوميون. ورغبة في التثبت من تفاصيل هجمات محددة ومن الأنماط العامة الموثقة في هذا التقرير، قامت المنظمة بفحص وتحليل صور الأقمار الاصطناعية وكذلك الصور الفوتوغرافية والتسجيلات المصورة. حصلت النظمة على بعض هذه المواد الفوتوغرافية بصورة سرية من مصادر في المنظمات الإنسانية ومنظمات الأمم المتحدة، في حين كان البعض الآخر متاحاً للجمهور. كما سعت منظمة العفو الدولية للتحقق من صحة جميع المواد السمعية البصرية المحمَّلة على مواقع وسائل إعلامية مفتوحة المصدر، التي تصور أحداثاً يرد وصفها في هذا التقرير؛ ولو أن مثل هذه المواد السمعية البصرية كانت شحيحة للغاية لأن تنظيم الدولة الإسلامية كان يحظر حيازة الهواتف المحمولة في الموصل.

يُشار إلى معظم الأشخاص الذين أجريت معهم مقابلات بأسمائهم الأولى فقط في هذا التقرير بناء على طلبهم؛ وقد طلب العديد منهم حجب أسمائهم بالكامل حفاظاً على سلامتهم الشخصية أو سلامة ذويهم. وفي مثل هذه الحالات، أدرجت المنظمة إفاداتهم مع تغيير أسمائهم، ووضع الأسماء المستعارة بين علامات اقتباس. و لم تحدد المواقع التي أجريت فيها المقابلات عموماً منعاً لانكشاف هوية الشهود.

سعت قوات الحكومة العراقية لبسط سيطرتها على الموصل من جديد بمساعدة تحالف دولي تقوده الولايات المتحدة. ومن الصعوبة بمكان على المراقبين في الموصل عزو المسؤولية عن الأفعال الفردية إلى شتى العناصر التي تتألف منها القوات العراقية وقوات التحالف بقيادة الولايات المتحدة. وعلى سبيل التيسير، يستخدم هذا التقرير عبارة "القوات الموالية للحكومة" للإشارة إلى مختلف فروع القوات المسلحة وقوات الأمن العراقية، والقوات المتعددة التي تمثل التحالف الدولي بقيادة الولايات المتحدة، والتي كانت منخرطة في القتال.

وفي 21 و22 يونيو/حزيران 2017، أرسلت منظمة العفو الدولية خطاباً يتضمن النتائج الرئيسية التي خلصت إليها، وهي مدونة بالتفصيل في هذا التقرير، إلى كل من وزير الدفاع العراقي عرفان الحيالي، ونظيره الأمريكي جيمس ماتيس. ولم تتلق المنظمة أي رد على خطابها حتى مثول هذا التقرير للطباعة في الأول من يوليو/تموز 2017.

3. خلفية

1.3 الفترة السابقة لعملية غرب الموصل

أعلنت الحكومة العراقية في 16 أكتوبر/تشرين الأول 2016[1] عن بدء العملية العسكرية للقوات الموالية للحكومة[2] لاستعادة الموصل والمناطق المحيطة بها من سيطرة تنظيم الدولة الإسلامية، وهي العملية التي أطلق عليها اسم "قادمون يا نينوى". واجتاحت قوات البيشمركة التابعة لحكومة إقليم كردستان المناطق الريفية من شمال شرقي المدينة، وحتى 18 أكتوبر/تشرين الأول 2016 كانت هذه القوات قد استعادت السيطرة على تسع قرى على الأقل.[3] أما قوات الحكومة العراقية فقد زحفت من جنوب شرقي المدينة، فاستعادت أولاً المناطق الواقعة على أطراف المدينة، مثل بلدة كوكجلي في 2 نوفمبر/تشرين الثاني 2016، ثم دخلت الفرقة التاسعة في الجيش العراقي المدينة عبر حي الانتصار في 3 نوفمبر/تشرين الثاني 2016.[4] وفي 24 يناير/كانون الثاني 2017، أعلن رئيس الوزراء العراقي حيدر العبادي استعادة شرق الموصل بالكامل من سيطرة تنظيم الدولة الإسلامية. [5] وفي 19 فبراير/شباط 2017، بدأت العملية العسكرية لاستعادة السيطرة على غرب الموصل.[6] وبينما احتفظت قوات البيشمركة بسيطرتها على مناطق مثل شيخان وسنجار، الواقعتين شمال غربي الموصل في محافظة نينوى، فإنها لم تشارك في عملية استعادة غرب الموصل.[7] واستعادت القوات الموالية للحكومة مناطق جنوب غرب الموصل، مثل البوسيف، في 20 فبراير/شباط، ثم دخلت المدينة في نهاية المطاف في 24 فبراير/شباط 2017 عبر مطار الموصل.[8]

---

[1] مكتب رئيس الوزراء، والقائد الأعلى للقوات المسلحة، د. حيدر العبادي يعلن عن انطلاق عملية تحرير الموصل، 16 أكتوبر/تشرين الأول 2016، bit.ly/2sX7efd

[2] يستخدم مصطلح "القوات الموالية للحكومة" في هذا التقرير للإشارة إلى مختلف فروع القوات المسلحة وقوات الأمن العراقية، والقوات الممثلة للتحالف الدولي بقيادة الولايات المتحدة. وإلى جانب الولايات المتحدة، يضم التحالف الدول الأعضاء التالية المشاركة في عملية الموصل: أستراليا، وبلجيكا، وكندا، والدانمرك، وفرنسا، وهولندا، والمملكة المتحدة. للاطلاع على القائمة الكاملة للدول الأعضاء في التحالف، انظر موقع "عملية العزيمة المتأصلة" (Operation Inherent Resolve) "معلومات عنا: التحالف"، 2017:
www.inherentresolve.mil/About-Us/Coalition/

[3] مكتب تمثيل حكومة إقليم كردستان العراق في الولايات المتحدة، البيشمركة تحرر تسع قرى في اليوم الأول من عملية الموصل، 18 أكتوبر/تشرين الأول 2016:
www.krg.us/press-releases/press-releases-english/peshmerga-liberate-nine-villages-in-first-day-of-mosul-operation/

[4] خلية الإعلام الحربي، "قائد عمليات "قادمون يانينوى" الفريق الركن عبد الأمير رشيد يار الله: وحدات جهاز مكافحة الإرهاب تستعيد السيطرة على بلدة كوكجلي ومحطة تلفزيون الموصل بعد أن كبدت العدو خسائر في الأرواح والعتاد، وتواصل زحفها"، 1 نوفمبر/تشرين الثاني 2016، bit.ly/2r4O6GR؛ كوردستان24، "القوات العراقية تقتحم حي الانتصار شرقي الموصل"، 3 نوفمبر/تشرين الثاني 2016، bit.ly/2r4PRDN

[5] مكتب مجلس الوزراء: مجلس الوزراء يعقد جلسته الاعتيادية برئاسة الدكتور حيدر العبادي، 24 يناير/كانون الثاني 2017، bit.ly/2tQTyyE؛ نشرة أخبار السومرية، " العبادي يعلن تحرير الجانب الأيسر للموصل بالكامل ويدعو للإسراع باستعادة الأيمن"، 24 يناير/كانون الثاني 2017، bit.ly/2qVKUhj

[6] مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، تحديث عاجل رقم 4: الاستجابة الإنسانية في الموصل، 19 فبراير/شباط 2017، http://reliefweb.int/report/iraq/ocha-iraq-flash-update-4-mosul-humanitarian-response-19-february-2017-enarku

[7] كوردستان24، البيشمركة لن تشارك بمعارك الجانب الأيمن للموصل: الوزارة، 22 فبراير/شباط 2017:
www.kurdistan24.net/en/news/2cb07c92-5349-43da-828a-e6cc08271c70/Peshmerga-will-not-participate-in-western-Mosul-operation--Ministry

[8] خلية الإعلام الحربي/قيادة العمليات المشتركة، 20 فبراير/شباط 2017، bit.ly/2sRBdks؛ أخبار البي بي سي، "القوات العراقية تدخل حياً يسيطر عليه تنظيم الدولة الإسلامية في غرب الموصل"، 24 فبراير/شباط 2017، bbc.in/2sRkEFl

2.3 عملية غرب الموصل

تكتيكات تنظيم الدولة الإسلامية

وصف المدنيون الذين كانوا يعيشون تحت سيطرة تنظيم الدولة الإسلامية في الموصل هذه الجماعة المسلحة بأنها أشبه بـ "قوة شبحية" تتسم بخفة وسهولة وسرعة الحركة والتنقل؛ وقد أقام هذا التنظيم شبكة من الأنفاق والممرات بين المنازل والمباني السكنية، ويتنقل مقاتلوه بين المواقع العسكرية سيراً على الأقدام، أو باستخدام دراجات نارية أو سيارات مدنية، مما مكنهم من التحرك بسرعة إلى مواقع قتالية متميزة –على أسطح المنازل في كثير من الأحيان – ثم الفرار بنفس السرعة تحت الأرض أو إلى أحد المنازل المجاورة. وقد وصف الكثيرون من سكان غرب الموصل كيف كانت تكتيكات وأساليب تنظيم الدولة الإسلامية تتغير تبعاً لتخطيط كل حي وطابعه المعماري؛ فعلى سبيل المثال، ذكر أهالي أحياء مثل وادي حجر وتل الرمان أن مقاتلي التنظيم كانوا يتنقلون من منزل إلى منزل عبر فجوات صنعوها في الجدران، بينما أفاد بعض أهالي الموصل القديمة أن معظم تحركات مقاتلي تنظيم الدولة الإسلامية في حيهم كانت تجري تحت الأرض، وذلك لأن أغلبية المنازل تحتوي على أقبية تحت الأرض، وقد قام مقاتلو التنظيم بحفر أنفاق تربط بينها.

تكتيكات القوات الموالية للحكومة

شهدت عملية استعادة السيطرة على غرب الموصل من تنظيم الدولة الإسلامية، التي بدأت رسمياً في 19 فبراير/شباط 2017، تغيراً ملحوظاً في تكتيكات وأساليب القوات الموالية للحكومة مقارنةً بتلك التي استخدمتها في شرق الموصل خلال الفترة من أكتوبر/تشرين الأول 2016 إلى يناير/كانون الثاني 2017.[9] وكانت الغارات الجوية التي شُنَّت في شرق الموصل تستهدف أهدافاً محددة مسبقاً بوجه عام، ولم يكن القصد منها توفير الدعم الجوي لقوات التحالف على جبهة القتال. وبموجب أوامر رئيس الوزراء العراقي حيدر العبادي، كان من المفترض أن تقوم قوات النخبة التابعة لجهاز مكافحة الإرهاب، التي تقود عملية شرق الموصل، بالتوغل في الأحياء الخاضعة لسيطرة تنظيم الدولة الإسلامية، دون الاعتماد على الدعم الجوي القريب.[10] وقد كلف هذا التكتيك جهاز مكافحة الإرهاب ثمناً باهظاً؛ إذ تشير التقديرات إلى أن ما يتراوح بين 4000 و6000 من مقاتلي جهاز مكافحة الإرهاب، البالغ مجموعهم 8000 جندي، قد سقطوا بين قتيل وجريح في معارك شرق الموصل؛ الأمر الذي يعني أن القتال استنزف ما يتراوح بين 50 و75 في المائة من قوات جهاز مكافحة الإرهاب.[11]

ولم تشهد معارك شرق الموصل استخدام قذائف المدفعية والهاون والقذائف الصاروخية المرتجلة بنفس الكثافة التي استخدمت بها في عملية غرب الموصل؛ ففي أثناء عملية شرق الموصل، كانت الذخائر التي تطلق من الجو تقتصر، في الأغلب والأعم، على الذخائر دقيقة التوجيه التي تطلق من طائرات ثابتة الأجنحة.[12] أما عملية غرب الموصل، فقد استخدمت القوات الموالية للحكومة فيها مجموعة من الذخائر جو – أرض، بما في ذلك القذائف والقنابل المسقطة من الجو، وقذائف مدافع الطائرات الثابتة الأجنحة، والصواريخ، وقذائف المدفعية، ونيران المدافع الرشاشة التي تطلقها المروحيات الهجومية. كما استخدمت هذه القوات ذخائر أرض – أرض، مثل القذائف التي تطلقها المدفعية، ومدافع هاوتزر، وقاذفات الصواريخ المتعددة من طراز "غراد" (BM-21)، وقذائف الهاون، والقذائف الصاروخية المرتجلة. وقد استخدمت القوات الموالية للحكومة بعض هذه الذخائر قبل دخول الأحياء التي كان يسيطر عليها تنظيم الدولة الإسلامية، بغية إضعاف المقاومة التي سوف تواجهها. وقد سُمح لقوات جهاز مكافحة الإرهاب بالاستعانة بالضربات الجوية من جانب التحالف الذي تقوده الولايات المتحدة، إذا واجهت من التحديات على جبهة القتال ما يستدعي توجيه تلك الضربات.

---

[9] بالرغم من أن عملية غرب الموصل بدأت رسمياً في 19 فبراير/شباط 2017، فقد نُفِّذت الضربات التمهيدية للعملية في يناير/كانون الثاني 2017.

[10] مقابلة مع مصدر سري لديه صلات مع القوات العراقية وقوات التحالف، في 13 مايو/أيار 2017.

[11] مقابلات مع مصادر سرية في المنظمات الإنسانية، والأمم المتحدة، والسلك الدبلوماسي، في 15 فبراير/شباط، و3 مايو/أيار، و5 مايو/أيار، و13 مايو/أيار، و12 يونيو/حزيران 2017.

[12] مقابلات مع مصادر سرية في المنظمات الإنسانية، والأمم المتحدة، والسلك الدبلوماسي، في 15 فبراير/شباط، و3 مايو/أيار، و5 مايو/أيار، و13 مايو/أيار، و12 يونيو/حزيران 2017.

دقة الأسلحة

طائرات التحالف

تشمل الطائرات الحربية لقوات التحالف بقيادة الولايات المتحدة المروحيات المسلحة، والطائرات المسلحة بلا طيار، والمقاتلات، وقاذفات القنابل؛ وهي طائرات مزودة بأجهزة استشعار بالأشعة تحت الحمراء تمكّن طاقم الطائرة من رؤية الأرض أثناء النهار والليل. كما تستخدم هذه الطائرات ذخائر موجهة – أي صواريخ وقذائف وقنابل – توجّه نفسها ذاتياً نحو أهدافها. وتستخدم الأسلحة الموجهة بالليزر التي يبلغ احتمال خطئها الدائري نحو 1 م، أو القنابل الموجهة بواسطة النظام العالمي لتحديد المواقع التي يبلغ "احتمال خطئها الدائري" نحو 10 م.[13] ومن المعلوم أن القنابل متعددة الأغراض التي استخدمتها قوات التحالف في الموصل، والتي تبلغ زنتها 500 رطل، تحتوي على نحو 90 كغم من المواد شديدة الانفجار، ويمتد أثرها الفتاك لمساحة نصف قطرها 230 م.

قذائف الهاون والهاوتزر

أطلقت القوات الموالية للحكومة قذائف الهاون والهاوتزر في غرب الموصل؛ كما استخدم مقاتلو تنظيم الدولة الإسلامية قذائف الهاون على نطاق واسع، ولكن استخدامهم لقذائف الهاوتزر كان على نطاق أضيق بكثير. وكلا النوعين من القذائف يُطلق عادةً بدون توجيه؛ وإنما يتم تصويبهما يدوياً بتعديل زاوية ارتفاع المدفع (لأعلى ولأسفل) وانحرافه (يساراً ويميناً). ونظراً لانخفاض مستوى دقة قذائف الهاون، فإن فرق إطلاق هذه القذائف كثيراً ما تعمد إلى ضبط نيرانها لتقريب القذائف شيئاً فشيئاً من أهدافها المنشودة عن طريق التجربة والخطأ. ويتراوح عيار مدافع الهاون عموماً بين 60 مم و120 مم، وتطلق رؤوساً حربية متفجرة إلى أهداف يتراوح مداها بين 100 م و7000 م. أما مدافع الهاوتزر فهي أكبر حجماً بوجه عام، ويبلغ عيارها إما 105 مم أو 155 مم؛ وتطلق رؤوساً حربية متفجرة إلى أهداف يتراوح مداها بين بضع مئات من الأمتار و40 ألف متر.

وكلما تزايد مدى الهدف الذي تطلق عليه مثل هذه القذائف غير الموجهة، تناقصت دقتها؛ فعند إطلاق نيران مدفع هاوتزر عيار 155 مم على أهداف على بعد 15 كم، مثلاً، يبلغ "احتمال الخطأ الدائري" للمدفع 95 م، ولكن عند إطلاق النار على أهداف على بعد 30 كم، يزيد "احتمال الخطأ الدائري" إلى 275 م. وعندما تنفجر قذيفة شديدة الانفجار عيار 155 مم، فإن أثرها الفتاك يبلغ مداه 40 م.[14]

المدفعية الصاروخية

تستخدم قوات التحالف التي تقودها الولايات المتحدة نظام قاذفات الصواريخ المتعددة من طراز إم 31، الموجهة بواسطة النظام العالمي لتحديد المواقع، ويتراوح مدى هذه صواريخ بين 15,000 م و70 ألف م. أما القوات العراقية فهي تستخدم سلاحاً مرتجلاً يعرف باسم "القذائف الصاروخية المرتجلة"، وهي قذائف غير موجهة، وتُعدُّ عشوائية بطبيعتها، كما تستخدم صواريخ "غراد" غير موجهة عيار 122 مم، يتراوح مداها بين 1500 م و20 ألف م.

ويُعدُّ صاروخ إم 31 من الصواريخ الدقيقة التي لا يتجاوز هامش الخطأ فيها عشرة أمتار؛ ويحمل هذا الصاروخ رأساً حربية تحتوي على 90 كغم من مادة شديدة الانفجار، ويمتد أثره الفتاك لمسافة 230 م من موقع الارتطام.

أما صاروخ "غراد" عيار 122 مم فهو عادةً ما يفتقر إلى مثل هذه الدقة؛ فعندما يُطلق صاروخ "غراد" على هدف يقع على بعد 20 كم، فمن الجائز أن يسقط في أي مكان من مساحة تحيط بالهدف المقصود، يبلغ طولها 600 م وعرضها 320 م. وإذا أطلق وابل كامل من 40 صاروخاً من طراز "غراد"، فإن أثرها الفتاك يمتد لمساحة طولها 600 م وعرضها 600 م. [15]

أجهزة التفجير المرتجلة

اعتمدت قوات تنظيم الدولة الإسلامية بصورة مكثفة على استخدام أجهزة التفجير المرتجلة في الموصل؛ وهذا الطابع الارتجالي لتلك الأجهزة المحلية الصنع يعني أنها تتفاوت فيما بينها من حيث كمية ونوعية المتفجرات التي تحتوي عليها،؛ إذ تتراوح كميتها من بضعة كيلوغرامات إلى بضع مئات من الكيلومترات؛ كما تحتوى على طائفة متنوعة من المواد المتفجرة تتراوح بين المتفجرات الشديدة الانفجار، العالية الجودة، المصنوعة لأغراض عسكرية ومخاليط الأسمدة رديئة الجودة. ومن المستحيل تقدير نصف قطر

---

[13] يشير مصطلح "احتمال الخطأ الدائري" إلى دقة السلاح المستخدم، معبراً عنها بدائرة ذات نصف قطر معين، يسقط بداخلها نحو نصف الذخائر فيما يسقط النصف الآخر خارجها.

[14] مركز جنيف الدولي لإزالة الألغام للأغراض الإنسانية، آثار الأسلحة المتفجرة، التقرير النهائي، فبراير/شباط 2017:
www.gichd.org/fileadmin/GICHD-resources/rec-documents/Explosive_weapon_effects_web.pdf

[15] مركز جنيف الدولي لإزالة الألغام للأغراض الإنسانية، آثار الأسلحة المتفجرة، التقرير النهائي، فبراير/شباط 2017:
www.gichd.org/fileadmin/GICHD-resources/rec-documents/Explosive_weapon_effects_web.pdf

مساحة الأثر الفتاك لانفجار هذه الأجهزة دون معرفة حجمها ومكوناتها. وكثيراً ما تكون أجهزة التفجير المرتجلة محشوة بعناصر شظوية، مثل المسامير أو الكريات المعدنية، لزيادة الأضرار التي تلحقها بالأفراد. وتتباين الأشكال التي تتخذها هذه الأجهزة تبايناً واسعاً، وتشمل الألغام الأرضية المرتجلة الصغيرة، والأبواب والمنازل المفخخة، والسيارات والشاحنات المزودة بالمتفجرات، التي ينسفها سائقوها، والمروحيات الصغيرة الرباعية المحركات بلا طيار، التي يتم التحكم فيها عن بعد، والتي تلقي القنابل من الجو. وقد استخدم تنظيم الدولة الإسلامية هذه الأنواع من أجهزة التفجير المرتجلة في الموصل، ولا يجوز أبداً استخدامها في مناطق مدنية.

والظاهر أن أكبر العوامل التي أدت إلى هذا التغيير التكتيكي من شرق الموصل إلى غربها هو نقص القوى البشرية المتاحة؛ فقد كانت أفضل القوى المقاتلة تدريباً وعتاداً التي يمكنها أن تخوض الحرب في مناطق حضرية هي قوات العمليات الخاصة العراقية الأولى والثانية، وهي جزء من تشكيل أوسع لقوات جهاز مكافحة الإرهاب التي لم تشارك عناصرها الأخرى في العملية.[16] ووفقاً لمصادر ذات صلة بمسؤولين في الحكومة العراقية، فإن عناصر هذه القوة المختلطة المتعددة الانتماءات الدينية قد تلقوا سنة من التدريب قبل نشرهم وتكليفهم بمهامهم العسكرية. ونظراً للاستنزاف الشديد للجيش العراقي بفعل ما واجهه من مقاومة شديدة لم يكن يتوقعها من تنظيم الدولة الإسلامية، فقد اضطر للاعتماد على قوات قتالية أخرى وهو في عجلة من أمره لاستعادة السيطرة على الموصل في النصف الأول من عام 2017. وقد انضم لمن تبقى من عناصر جهاز مكافحة الإرهاب قوات الشرطة الاتحادية، إلى جانب قوات فرقة الطوارئ، وقوات من اللوائين التاسع والسادس عشر للجيش العراقي النظامي. ومن المعتقد كذلك أن قوات العمليات الخاصة الأمريكية والفرنسية قد قدمت هي الأخرى مساعدة على الأرض. [17] وقد خُصِّصت لكل من هذه القوى مساحات جغرافية منفصلة من ساحات القتال إلى جانب مناطق تحتفظ بها بعد انتهاء القتال. وقامت قوات الشرطة الاتحادية بسد الكثير من جوانب النقص والقصور، ويُعتقد أن أفرادها قد تلقوا تدريباً لمدة تتراوح بين أسبوعين وستة أسابيع قبل تكليفهم بمهامهم. ومن المرجح أيضاً أن يكون اختلاف التضاريس الطبيعية بين شرق الموصل وغربها من بين العوامل التي أثرت على التكتيكات الحربية في غرب الموصل؛ فمنطقة غرب الموصل أصغر مساحة من شرقها، ولكن توجد بها المدينة القديمة المكتظة بالمنازل والأحياء الكثيفة السكان، التي تعيش فيها أفقر قطاعات السكان.

وثمة عامل آخر يميز بين عمليتي غرب الموصل وشرقها، وهو أن فرص الفرار المتاحة أمام مقاتلي تنظيم الدولة الإسلامية كانت أقل في غرب الموصل؛ ومن المعتقد أن الكثيرين من مقاتلي التنظيم قد فروا من شرق الموصل، أثناء معركة استعادة السيطرة عليها التي استمرت من أكتوبر/تشرين الأول 2016 إلى يناير/كانون الثاني 2017، وذلك تجنباً لأي مواجهة نهائية هناك. ورغم أن قوات الأمن العراقية قد طوقت جميع طرق الفرار إلى الشرق، بدعم من قوات البيشمركة التابعة لحكومة إقليم كردستان، ووحدات الحشد الشعبي، وميليشيات المدعومة من الحكومة العراقية، فإن المقاتلين الفارين تمكنوا من الوصول إلى غرب الموصل، حيث شاركوا في الاستعدادات للمعركة القادمة. وقد تم التضييق على طرق الفرار الغربية في أكتوبر/تشرين الأول 2016، ولو أن بعض مقاتلي تنظيم الدولة الإسلامية تمكنوا من الوصول إلى تلعفر التي تقع على بعد نحو 65 كم شمال غربي الموصل، والتي ظلت من معاقل التنظيم. وقُطعت جميع طرق الفرار بالكامل في أوائل عام 2017، عندما بدأت عملية غرب الموصل بجد.[18] وبات الخيار الوحيد المتاح أمام مقاتلي تنظيم الدولة الإسلامية الراغبين في تجنب القتال هو الاندساس في صفوف المدنيين الراحلين عن المدينة، والمجازفة بالخضوع لتحريات مراكز الفرز الحكومية التي أنشئت خصيصا لاكتشافهم واستبعادهم. ومن ثم فإن الكثيرين منهم فضلوا البقاء والقتال.

[16] مقابلات مع مصادر سرية في المنظمات الإنسانية، والأمم المتحدة، والسلك الدبلوماسي، في 15 فبراير/شباط، و3 مايو/أيار، و5 مايو/أيار، و13 مايو/أيار، و12 يونيو/حزيران 2017.

[17] مقابلات مع مصادر سرية في المنظمات الإنسانية، والأمم المتحدة، والسلك الدبلوماسي، في 15 فبراير/شباط، و3 مايو/أيار، و5 مايو/أيار، و13 مايو/أيار، و12 يونيو/حزيران 2017.

[18] مقابلات مع مصادر سرية في المنظمات الإنسانية، والأمم المتحدة، والسلك الدبلوماسي، في 15 فبراير/شباط، و3 مايو/أيار، و5 مايو/أيار، و13 مايو/أيار، و12 يونيو/حزيران 2017.

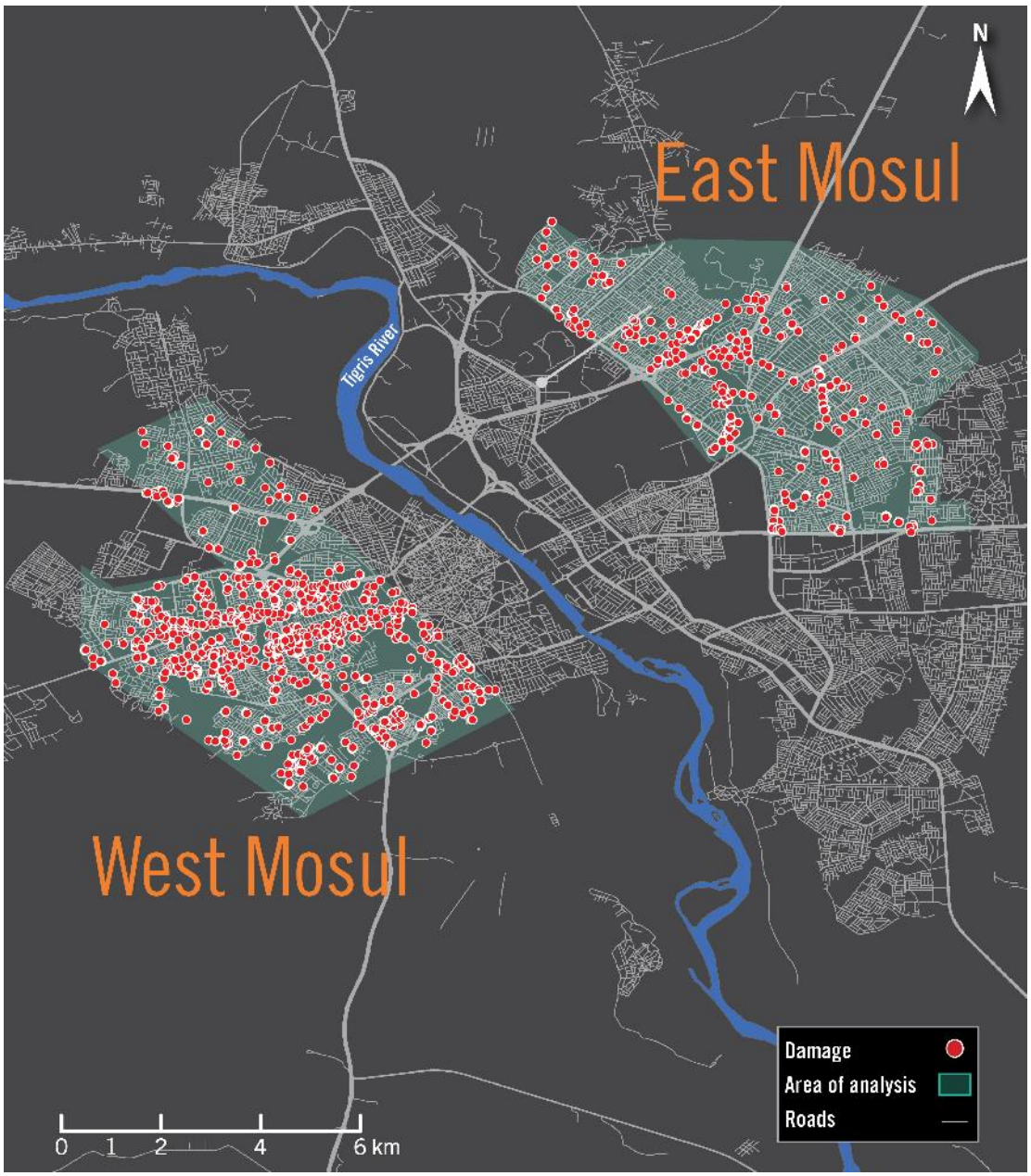

استُخدمت الصور في تحليل الخسائر المادية التي وقعت أثناء معركة الموصل؛ وقد قورنت الصور التي التقطت خلال الفترة من 21 أكتوبر/تشرين الأول 2016 إلى 19 يناير/كانون الثاني 2017 على مساحة قدرها 27 كيلومتراً مربعاً. وفي غرب الموصل، قورنت الصور التي التقطت بين 19 يناير/كانون الثاني 2017 و15 أبريل/نيسان 2017 على مساحة قدرها 29 كيلومتراً مربعاً. وبينما كانت عملية استعادة السيطرة على غرب الموصل لا تزال مستمرة، كانت الخسائر المادية المسجلة حتى ذلك التاريخ تتجاوز إلى حد بعيد نظيرها في شرق الموصل. وتوضح الخريطة أدناه المناطق التي تم تحليلها والخسائر المسجلة خلال الفترات الزمنية المذكورة. © Baseline Data: OpenStreetMaps

4 انتهاكات تنظيم الدولة الإسلامية

لم يكن أمامنا أي خيار: فإن بقيت، فسوف تموت في بيتك بسبب القتال؛ وإن حاولت الفرار، فسوف يقبضون عليك ويقتلونك، ثم يعلقون جثتك من أحد أعمدة الكهرباء لتكون عبرة للآخرين. "

"حسن" من حي الهرمات، غرب الموصل[19]

1.4 ملخص

أثناء معركة غرب الموصل، ارتكبت قوات تنظيم الدولة الإسلامية انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان وللقانون الإنساني الدولي، يُعدُّ بعضها من جرائم الحرب. ففي العديد من الحالات، قلب تنظيم الدولة الإسلامية واجب حماية المدنيين الذي يمليه القانون الإنساني الدولي على المتحاربين رأساً على عقب، فعمد إلى الاستغلال القاسي وغير المشروع لحصانة المدنيين من الهجوم، إذ اتخذهم دروعاً بشرية يدرأ بها الهجمات عن قواته.

ففي أكتوبر/تشرين الأول 2016، بدأ تنظيم الدولة الإسلامية بتجميع المدنيين وإجبارهم على الانتقال مباشرة إلى منطقة القتال. ومنذ ذلك الحين، قام تنظيم الدولة الإسلامية بحملة منهجية من الترحيل القسري، حيث أجبر الآلاف من المدنيين على الرحيل من القرى أو الأحياء المتنازع عليها إلى المناطق التي لا يزال يسيطر عليها؛ ثم عمد إلى استخدام هؤلاء المدنيين وغيرهم من سكان المناطق الخاضعة لسيطرته كدروع بشرية. كما منع التنظيم هؤلاء المدنيين من الرحيل إلى مناطق آمنة، وحبسهم داخل منازلهم بإيصاد الأبواب عليهم باللحام، أو بتفخيخ مخارجها، أو قتل من يحاولون منهم الفرار في الحال.

وهكذا، فبينما كان تنظيم الدولة الإسلامية يخسر الأراضي أثناء القتال، أخذت المناطق التي يسيطر عليها تزداد اكتظاظاً بالمدنيين. وفي المقابلات التي أجرتها منظمة العفو الدولية مع بعض سكان الموصل، وصف هؤلاء مراراً كيف تم إيواؤهم في منازل الأقارب أو الجيران في مجموعات يتراوح قوامها بين 15 و100 شخص.

وأصبح الكثيرون من المدنيين في واقع الأمر بمثابة أسرى لدى تنظيم الدولة الإسلامية، ولم يعد أمامهم سوى منفذ واحد للفرار: عبر الخطوط الأمامية للقتال مباشرة؛ وقد وصف العشرات من المدنيين لمنظمة العفو الدولية كيف حاولوا الفرار عند اللحظة التي وصلت فيها جبهة القتال إلى حيهم أو شارعهم. كما وصفوا المحاولات اليائسة للفرار من منازلهم إلى مواقع القوات الموالية للحكومة، وهم يلوحون بالرايات البيضاء أو بقطع من القماش، ويصرخون قائلين "مدنيين" أو "عائلات"، ويسعون جهدهم لتجنب ما أحاط بهم من الغارات الجوية، والقصف بقذائف الهاون والمدفعية، ونيران الأسلحة.

وقال الأهالي لمنظمة العفو الدولية إن تنظيم الدولة الإسلامية دأب على حرمان المدنيين من الرعاية الطبية – بما في ذلك الرعاية الروتينية والطارئة اللازمة لعلاج المصابين في أعقاب الهجمات البرية أو الجوية. كما أفاد الأهالي أن مقاتلي التنظيم كانوا إما يصادرون ما لديهم من الطعام أو يمنعونهم من الوصول إلى المواد الغذائية التي قام التنظيم بتخزينها.

---

[19] مقابلة مع "حسن" (حُجب اسمه الحقيقي) في 14 مايو/أيار 2017.

وأعرب الأهالي عن غضبهم واستيائهم من المعاملة التي لاقوها من تنظيم الدولة الإسلامية؛ واستنكروا كيف كان التنظيم يحرص على سلامة ورفاهية مقاتليه في الوقت الذي كان يدفع فيه بالمدنيين إلى ساحة القتال. ولم يقم التنظيم فحسب بإخضاع المدنيين لظروف معيشية مروعة، ومنعهم من الحصول على الرعاية الطبية والمواد الغذائية، بل منع آلاف العائلات من الفرار من القتال؛ ولم تتورع هذه الجماعة المسلحة عن قتل الرجال والنساء والأطفال بصورة فورية، دون أن يقترفوا أي "جرم" سوى محاولة الخروج من الموصل على قيد الحياة.

2.4 التشريد القسري واستخدام دروع بشرية

لقد عمد تنظيم الدولة الإسلامية إلى ترحيل المدنيين إلى مناطق الصراع في غرب الموصل بصورة منهجية، وأرغمهم على البقاء في المناطق التي يسيطر عليها بينما هي آخذة في التقلص؛ وفي بعض الحالات، قام مقاتلو التنظيم بتوجيه نقل المدنيين بالحافلات والسيارات، أو سيراً على الأقدام، بل حتى إجبار الشبان على حمل المسنين والمعوقين من أقاربهم. وفي حالات أخرى، ارتحل المدنيون بأنفسهم ظناً منهم أنه لا خيار لهم سوى البقاء في المناطق الخاضعة لسيطرة تنظيم الدولة الإسلامية، بعد أن شهدوا بأعينهم أعمال القتل الفوري أو جثث من قتلهم التنظيم بسبب شروعهم في الفرار.

وبدءاً من أكتوبر/تشرين الأول 2016، قام تنظيم الدولة الإسلامية بترحيل المدنيين من الكثير من القرى المحيطة بالمدينة إلى غرب الموصل.[20] وأوضح النازحون الذين أجرت منظمة العفو الدولية مقابلات معهم كيف قام تنظيم الدولة الإسلامية بتجميع الآلاف من المدنيين من قراهم؛ ومن بين هؤلاء، مثلاً، "أديب"[21] البالغ من العمر 42 عاماً، وقد وصف ما حدث لعائلته قائلاً:

> *نحن من قرية موسى الحران، وهي قرية تبعد 15 كم جنوبي الموصل؛ دفعنا تنظيم الدولة الإسلامية للرحيل من قريتنا إلى غرب الموصل في ديسمبر/كانون الأول 2016؛ قالوا لنا إن علينا الرحيل عن منازلنا، ولكنهم هددونا بالموت إن لم نفعل ذلك ... وبالتالي ذهبنا معهم إلى وادي حجار في غرب الموصل. رحلوا نحو 500 عائلة من قريتنا؛ نقلونا في حافلات؛ رحلونا على دفعات متتالية، فكانت الحافلة تنقل مجموعة من العائلات، ثم تعود لنقل المجموعة التالية.*[22]

أما "أبو حيدر"[23] فقد وصف كيف قام تنظيم الدولة الإسلامية بترحيله هو وعائلته من تل عربيد، وهي قرية صغيرة جنوب الموصل، إلى غرب الموصل في أكتوبر/تشرين الأول 2016؛ قال إن التنظيم استخدم سيارات مدنية لنقله هو وزوجته وطفليهما من تل عربيد إلى حي وادي حجار في غرب الموصل. وأضاف أن تنظيم الدولة الإسلامية رحَّل 100 عائلة أخرى – نحو 1500 شخص – من قريته إلى المدينة، قائلاً لهم "يجب عليكم أن ترحلوا، وإلا فسوف تُقتلون". وأردف "أبو حيدر" قائلاً: "جاؤوا بنا ليستخدمونا كدروع بشرية؛ جعلونا نقف بينهم وبين الصواريخ؛ كل هذا حدث قبل بدء عملية استعادة غرب الموصل بقليل ... وعندما تقدمت القوات العراقية، تراجع تنظيم الدولة الإسلامية، وأخذ معه معظم المدنيين."[24]

وبينما استمرت معركة استعادة السيطرة على غرب الموصل، وأخذت مناطق سيطرة تنظيم الدولة الإسلامية في الانكماش رويداً رويداً بعد فبراير/شباط 2017، أجبر التنظيم المدنيين على الرحيل من المناطق المتنازع عليها في المدينة إلى مناطق لا تزال خاضعة لسيطرة التنظيم. وقال العشرات من أهالي غرب الموصل لمنظمة العفو الدولية إنهم أجبروا على الرحيل مرة أخرى داخل المناطق الخاضعة لسيطرة تنظيم الدولة الإسلامية، مع اقتراب المعارك من أحيائهم. ومن بين من تعرضوا لذلك، مثلاً، "محسن"[25]، وهو مزارع من قرية حمام العليل؛ فقد وصف كيف أُجبر على الرحيل من قريته، ثم الرحيل مجدداً إلى ثلاثة أحياء منفصلة في غرب الموصل مع اقتراب جبهة القتال:

---

[20] ذكر النازحون الذين أجرت منظمة العفو الدولية مقابلات معهم أن من بين هذه القرى موسى الحران، وتل عربيد، والجيران، والبخيرة، وزمار، وحمام العليل. وأكد أحد العاملين في منظمة إنسانية دولية متخصصة في حماية النازحين أن بعض المدنيين من أهالي القرى القريبة من الموصل قالوا للمنظمة إن تنظيم الدولة الإسلامية رحَّلهم إلى غرب الموصل. رسالة إلكترونية بتاريخ 29 مايو/أيار 2017.

[21] حُجب الاسم الحقيقي.

[22] مقابلة مع "أديب" في 4 مايو/أيار 2017.

[23] حُجب الاسم الحقيقي.

[24] مقابلة مع "أبو حيدر" في 4 مايو/أيار 2017.

[25] حُجب الاسم الحقيقي.

أجبرنا مقاتلو تنظيم الدولة الإسلامية على الرحيل معهم... ففي نوفمبر/تشرين الثاني 2016، أرغمونا على الرحيل من حمام العليل، تاركين وراءنا مواشينا وأغنامنا، إلى وادي حجار، حيث أمضينا شهرين؛ ثم أجبرونا على السير إلى تل الرمان، حيث أمضينا يومين، ثم رحلونا إلى المشيرفة التي بقينا فيها حتى رحيلنا قبل ثلاثة أيام.[26]

وأفاد أهالي غرب الموصل أنهم كانوا عند وصولهم إلى منطقة جديدة من المدينة يتجمعون عادة في منازل الأقارب أو الجيران؛ أما من لا أقارب لهم فكانوا يبحثون عن منازل خالية من سكانها، أو يلجؤون إلى الغرباء، أو يلتمسون المأوى في ملاجئ مؤقتة أو مبانٍ عامة مثل المدارس.

طرد السكان من بيوتهم

كما أفاد أهالي غرب الموصل أنهم رُحِّلوا من بيوتهم كي يتخذها تنظيم الدولة الإسلامية قواعد عسكرية أو مقار لإيواء المقاتلين. ومن بين المرحلين، مثلاً، أحمد البالغ من العمر 41 عاماً الذي كان يقيم في منطقة زمار قبل ترحيله إلى حي الهرمات، غربي الموصل؛ وقال لمنظمة العفو الدولية: "قبل عدة أسابيع، جاء مقاتلو تنظيم الدولة الإسلامية إلى منزلنا، وقالوا لنا إنه يتعين علينا الرحيل إلى منزل آخر؛ وقالوا إنهم يعتزمون استخدام منزلنا متى يشاؤون. عائلتي تتألف من 13 فرداً، بما في ذلك أنا... اضطررنا للرحيل عن منزلنا في منتصف الليل."[27]

وقال العديد من الأهالي لمنظمة العفو الدولية إن تنظيم الدولة الإسلامية أجبرهم، هم أو جيرانهم، على الرحيل عن منازلهم كي يتمكن المقاتلون من تفخيخها بأجهزة التفجير المرتجلة؛ فقد ذكر "فيصل"[28]، البالغ من العمر 36 عاماً، لمنظمة العفو الدولية، مثلاً، أنه قبل أن يخسر تنظيم الدولة الإسلامية حي الإصلاح الزراعي بقليل، قام التنظيم بزرع أجهزة التفجير المرتجلة داخل جميع المنازل القريبة من جبهة القتال، وأمر سكان هذه المنازل بالرحيل مرة أخرى إلى داخل المنطقة الخاضعة لسيطرة التنظيم. وأردف فيصل قائلاً: "أمروا الناس بالرحيل عن منازلهم عبر شارع الأسواق، ثم قاموا بزرع المتفجرات في المنازل، باعتبارها أول المنازل التي سوف يأتي إليها جهاز مكافحة الإرهاب؛ بعض المطرودين من منازلهم أقاموا معنا في منزل عائلتي."[29]

3.4 أعمال القتل الفوري ومنع السكان من الرحيل

دأب تنظيم الدولة الإسلامية على منع إجلاء المدنيين من غرب الموصل؛ ففي بعض الحالات، لجأ التنظيم إلى استخدام أجهزة متفجرة لإجبار السكان على البقاء داخل بيوتهم أو إيصاد أبوابها باللحام. وفي حالات أخرى، هددت هذه الجماعة المسلحة أو أقدمت على قتل من يحاولون الفرار بصورة فورية.

إجبار المدنيين على البقاء في بيوتهم أو أحيائهم

قال العديد من الأهالي لمنظمة العفو الدولية إن تنظيم الدولة الإسلامية زرع الأجهزة المتفجرة في شوارعهم أو أحيائهم، مما منعهم من الجلاء عنها. ومن بين هؤلاء "حسن"[30]، وهو من سكان حي الهرمات، يبلغ من العمر 42 عاماً؛ وقد وصف ما شهده قائلاً:

قام تنظيم الدولة الإسلامية بزرع الأفخاخ المتفجرة في أول الشارع وآخره كيلا يتمكن أحد من الرحيل؛ وزرعوا المتفجرات تحت الأرض، وفي غلايات الشاي، حتى لا نعرف أين يمكننا أن نخطو؛ لم يكن بإمكانك أن تراهم؛ لم نكن نرى سوى

---

[26] مقابلة مع "محسن" في 10 مايو/أيار 2017.

[27] مقابلة مع أحمد في 8 مايو/أيار 2017.

[28] حُجب الاسم الحقيقي.

[29] مقابلة مع "فيصل" في 14 مايو/أيار 2017.

[30] حُجب الاسم الحقيقي.

أسلاك بارزة [من الأرض]، وبذلك لم يكن بمقدور السكان في شارعنا الرحيل. كانوا يعتقدون أن كل الناس الذين كانوا معهم ينبغي أن يموتوا إذا حاولوا الفرار، ولذلك وضعوا تلك الأفخاخ.[31]

كما أخبر بعض أهالي الموصل منظمة العفو الدولية أن تنظيم الدولة الإسلامية حبسهم داخل بيوتهم؛ ومن بين هؤلاء "محسن" الذي وصف ما حدث له ولأسرته قائلاً:

في حي المشيرفة، ظللنا في قبو منزلنا طيلة الأيام العشرة الأخيرة... كان عددنا 15 فرداً، بما في ذلك أعمامي وعائلاتهم... عندما جاءت القوات العراقية، جاءت معها قذائف الهاون والصواريخ؛ حاولنا الركوض، ولكن تنظيم الدولة الإسلامية لم يسمح لنا بالرحيل؛ قاموا بإغلاق الباب الأمامي للمنزل باللحام... جاؤوا على متن شاحنة نصف نقل في مؤخرتها مولد كهربائي، ثم سدوا باللحام الفجوة بين مصراعي الباب.... فعلوا ذلك ببابنا، بل الأسوأ من ذلك أنهم فعلوا نفس الشيء بمنزل آخر في حيينا يقيم فيه مئات من الأشخاص.[32]

أما "حسين"[33]، البالغ من العمر 47 عاماً، وهو من حي الهرمات، فقد قال لمنظمة العفو الدولية إن عناصر تنظيم الدولة الإسلامية زرعوا جهازاً متفجراً في منزله لمنعه هو وأسرته من الفرار:

في نهاية المطاف، جاء عناصر تنظيم الدولة الإسلامية إلى المنزل الذي كنا مختبئين فيه؛ حذرونا من مغبة الفرار إلى القوات العراقية، وحرَّموا علينا الرحيل عن المنطقة؛ وقاموا بتفخيخ المنزل حتى لا نستطيع الرحيل... كانت المتفجرات في صندوق كبير، وكانت موصولة بسلك رفيع للغاية، مدَّه عناصر التنظيم عبر باب الغرفة التي كنا فيها لمنعنا من الرحيل. صرنا محبوسين في الغرفة، إذ كنا نخشى أن تنفجر المتفجرات؛ ولم يكن عناصر التنظيم يعلمون أن صاحب البيت لديه مقص؛ أحجمنا أول الأمر عن قطع السلك خشية أن يعود عناصر التنظيم، ولكن في اليوم التالي، لما سمعنا بزحف القوات العراقية، قطعنا السلك، وفررنا من المنزل قاصدين القوات العراقية.[34]

أعمال القتل الفوري والهجمات المباشرة والتهديدات بالقتل

قال العشرات من الأهالي لمنظمة العفو الدولية إنهم إما شهدوا بأعينهم أعمال القتل الفوري أو شهدوا جثث الضحايا من المدنيين الذين حاولوا الفرار من المناطق الخاضعة لسيطرة تنظيم الدولة الإسلامية في المدينة.[35] ومن بين من تحدثت إليهم منظمة العفو الدولية "عبير"[36]، وهي فتاة في العشرين من العمر من حي المشيرفة، وقد قدمت وصفاً نموذجياً لما شهدته قائلةً: "قالوا لنا إننا ممنوعون من الفرار عند مجيء القوات العراقية؛ فإذا حاولنا الفرار، فسوف يكسرون أرجلنا، ولن نعود بعدها قادرين على المشي مدى الحياة. قالوا لنا 'لن يتمكن أحد من الفرار حياً'".[37]

أما "حسن"[38]، وهو من أهالي حي الهرمات، يبلغ من العمر 42 عاماً، فقد قال لمنظمة العفو الدولية:

لم يكن أمامنا أي خيار: فإن بقيت، فسوف تموت في بيتك بسبب القتال؛ وإن حاولت الفرار، فسوف يقبضون عليك ويقتلونك، ثم يعلقون جثتك من أحد أعمدة الكهرباء لتكون عبرة لغيرك. وقد ضبطوا أربعة من جيراني وهم يحاولون

---

[31] مقابلة مع "حسن" في 14 مايو/أيار 2017.

[32] مقابلة مع "محسن" في 10 مايو/أيار 2017.

[33] حُجب الاسم الحقيقي.

[34] مقابلة مع "حسين" في 10 مايو/أيار 2017.

[35] في 18 يونيو/حزيران 2017، ذكرت مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان أنها تلقت بلاغات جديرة بالتصديق مفادها أن تنظيم الدولة الإسلامية قتل 231 مدنياً أثناء محاولتهم الفرار من غرب الموصل بين 26 مايو/أيار و8 يونيو/حزيران، بما في ذلك ما لا يقل عن 204 أشخاص بين 1 و3 يونيو/حزيران 2017. انظر بيان مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان: "الموصل: تقارير الى الامم المتحدة تشير إلى عمليّات قتل جماعيّة للمدنيّين الفارين ينفّذها تنظيم الدولة الإسلاميّة في العراق والشام"، 8 يونيو/حزيران 2017.
http://www.ohchr.org/AR/NewsEvents/Pages/DisplayNews.aspx?NewsID=21701&LangID=A

[36] حُجب الاسم الحقيقي.

[37] مقابلة مع "عبير" في 12 مايو/أيار 2017.

[38] حُجب الاسم الحقيقي.

الفرار، ورأيت جثثهم معلقة على عمود الكهرباء؛ تركوها هكذا عدة أيام. كانوا يعلقون ما يتراوح بين 15 و50 جثة على أعمدة الكهرباء.[39]

وأما "حازم"[40]، البالغ من العمر 42 عاماً، وهو من أهالي حي التنك، فقد وصف لمنظمة العفو الدولية التهديدات التي وجهها تنظيم الدولة الإسلامية إلى الأهالي، قائلاً: "في أوائل شهر أبريل/نيسان [2017]، جاء مقاتل من تنظيم الدولة الإسلامية، وأخذ يجوب شوارع الحي بأكمله ويطوف بأنحاء السوق، وهو يهتف قائلاً: 'أنا أبو سليمان التكريتي، وإذا حاول أحد منكم الفرار، فسوف أقتله بنفسي.' عندما سمعنا هذا، أدركنا أننا ربما لن نتمكن أبداً من الرحيل أحياً." وبالرغم من هذا الوعيد، حاول "حازم" الفرار تلك الليلة مع بعض جيرانه، ولكنه أصيب بطلق ناري في ساقه أطلقه أحد قناصة تنظيم الدولة الإسلامية، فلجأ إلى منزل مهجور للاختباء فيه؛ وبعد ساعة قرر العودة إلى منزله؛ وفي تلك الأثناء، عثر على جثث نحو 75 شخصاً حاولوا هم الآخرون الفرار تلك الليلة. وقال "حازم" لمنظمة العفو ا لدولية: "كان هؤلاء من جيراني وغيرهم ممن أقاموا في حينا... كانوا قريبين منا على الجانب المقابل من الطريق، في أطراف حي التنك، في منطقة سيلو."[41]

ومثلما ذكر "حازم" فيما تقدم، فقد أخبر العديد من الأهالي منظمة العفو الدولية أن مقاتلي تنظيم الدولة الإسلامية قد استهدفوهم، هم أو غيرهم، بصورة مباشرة، أثناء محاولتهم الرحيل عن المنطقة الخاضعة لسيطرة التنظيم. ومن بين هؤلاء محمد، البالغ من العمر 30 عاماً، وهو من سكان الموصل القديمة؛ وقد ذكر لمنظمة العفو الدولية أنه شهد مقتل شخصين أثناء فراره من حي الثورة الذي كان يحتمي به أثناء معركة غرب الموصل؛ ووصف ما حدث قائلاً:

أثناء فرارنا، أطلق أحد قناصة تنظيم الدولة الإسلامية النار على من كانوا خلفي؛ الرجل الذي قتلوه بنيرانهم كان طبيباً مرموقاً تلقى تعليمه في بريطانيا... يتراوح عمره بين 50 و55 عاماً. كان يحاول الفرار هو وابنه البالغ من العمر 19 أو 20 عاماً. ركض الابن عائداً إلى أبيه لينقذه، فأصيب هو الآخر بطلق ناري؛ ذهبت إليه لأحاول إنقاذه، ولكنه أصيب بطلق ناري في عنقه، وكان الدم في كل مكان.[42]

كما أخبر العديد من الأهالي منظمة العفو الدولية أن تنظيم الدولة الإسلامية كان يدسُّ الجواسيس والمخبرين بين السكان المدنيين بهدف اكتشاف من يفكرون في الفرار وإنزال العقاب بهم. وقال "حسن"[43]، وهو من أهالي حي الهرمت يبلغ من العمر 42 عاماً: "كانوا [عناصر تنظيم الدولة الإسلامية] يتنكرون على هيئة مدنيين... وكانوا يسألونك إلى أين أنت ذاهب، فإذا قلت إنك تحاول الفرار، يقتلونك. كان هؤلاء الجواسيس مبثوثين في كل مكان – في الشوارع وفي السوق."[44] أما "إسراء"[45]، وهي امرأة من حي المشيرفة، غرب الموصل، لها من العمر 25 عاماً، فقد أضافت قائلةً: "عندما تقدم على الفرار، يجب عليك ألا تبوح بذلك لأحد؛ إذ لا تعرف من عساك أن تثق فيه من جيرانك؛ كان الناس في خوف شديد؛ أعرف رجلاً كان يخطط للفرار مع أسرته، فاكتشف تنظيم الدولة الإسلامية أمره؛ فأمسكوا به وذبحوه على مرأى من أسرته."[46]

وتجدر الإشارة إلى أن أحداً من سكان الموصل الذين أجرت منظمة العفو الدولية مقابلات معهم لم يرحل بموافقة تنظيم الدولة الإسلامية؛ وقالت إسراء إنها ظنت ذات مرة أن أحد مقاتلي التنظيم أذن لها بالفرار، ولكنهم ردوها على أعقابها في نهاية المطاف. ووصفت إسراء هذه الواقعة لمنظمة العفو الدولية قائلةً:

---

[39] مقابلة مع "حسن" في 14 مايو/أيار 2017.

[40] حُجب الاسم الحقيقي.

[41] أُبلغت منظمة العفو الدولية بواقعة مماثلة في حي الهرمت؛ فقد أفاد "إبراهيم" (حجب اسمه الحقيقي) أنه رأى جثة ابن أخيه، وجثث رجال آخرين يتراوح عددهم بين 70 و75، ممن حاولوا الفرار من حيهم. وأردف قائلاً: "رأيته جثته [ابن أخي]؛ أطلقوا عليه النار في مؤخرة رأسه... كانوا كلهم رجالاً، أطلقت عليهم أعيرة نارية على نفس المنوال. كان ابن أخي والآخرون قد حاولوا [الفرار إلى] القوات العراقية، فاعترض مقاتلو تنظيم الدولة الإسلامية سبيلهم؛ رحلوا لأننا لم يكن لدينا غذاء ولا ماء في حي الهرمت"؛ مقابلة مع "إبراهيم" في 10 مايو/أيار 2017.

[42] مقابلة مع محمد في 10 مايو/أيار 2017

[43] حُجب الاسم الحقيقي.

[44] مقابلة مع "حسن" في 14 مايو/أيار 2017.

[45] حُجب الاسم الحقيقي.

[46] مقابلة مع "إسراء" في 12 مايو/أيار 2017.

حاولت الفرار أربع مرات منفصلة – مرتان مع أسرتي، ومرتان مع طفلَيّ الاثنين فقط؛ وفي منتصف أبريل/نيسان [2017]... ضبطني أحد مقاتلي تنظيم الدولة الإسلامية أثناء عبوري لبلوغ خندق على جبهة القتال. كنت في حي الإصلاح الزراعي؛ وكان الخندق ممتلئاً بالماء، وموحلاً للغاية؛ قال لي إن بإمكاني الذهاب، وتمكنت من الوصول إلى الخندق؛ وصل مستوى الماء في الخندق إلى صدري، وكنت أحمل طفلَيّ، وأحاول إبقاءهما فوق سطح الماء. وما هو إلا أن بدأ مقاتل التنظيم في إطلاق النار علي، وأمرني بالعودة. عدت غارقة في الوحل، فضحك علي قائلاً إن هذا هو عقابي على محاولة الفرار.[47]

وقال العديد من الأهالي لمنظمة العفو الدولية إنهم كانوا يختبئون من تنظيم الدولة الإسلامية تجنباً لإجبارهم على الرحيل مع التنظيم بينما كان يخسر الأراضي في القتال. ومن بين هؤلاء، على سبيل المثال، "معتصم"[48]، البالغ من العمر 20 عاماً، وهو من أهالي حي المشيرفة؛ وقال لمنظمة العفو الدولية:

كان هناك 17 فرداً في منزلنا بحي المشيرفة، من بينهم خمسة أطفال... كنا مختبئين من تنظيم الدولة الإسلامية خوفاً من أن يجبرونا على الرحيل إلى حي آخر. كنا لا نستخدم الماء خشية أن يسيل إلى الخارج فيفطن مقاتلو التنظيم إلى وجودنا بالداخل. كان أصعب شيء علينا أن نجبر الأطفال على التزام الصمت – كنا نحاول تسليتهم باستمرار، ونستجيب لكل طلباتهم؛ لم يكن لدينا ما نعطيه لهم، ولذا كان الأمر بالغ الصعوبة.[49]

ووصف "حسن" تجربة مماثلة قائلاً: "كان هناك 25 فرداً في المنزل – زوجتي وأمي وأبناء وبنات أشقائي وشقيقاتي؛ كنا من ثماني عائلات مختلفة. كنا مختبئين من تنظيم الدولة الإسلامية حتى نتمكن من الفرار عندما تأتي القوات العراقية؛ ولذلك كنا نضع أيدينا على أفواه الأطفال عندما يبكون."[50] أما "حكمت"[51]، وهو رجل من حي الهرمت يبلغ من العمر 69 عاماً، فقد وصف الاحتياطات الإضافية التي لجأت إليها أسرته أثناء فرارها من المنطقة الخاضعة لسيطرة تنظيم الدولة الإسلامية قائلاً:

بعد عشرة أيام، أصبحت المنطقة خالية، وقلنا لأنفسنا يجب أن نرحل ذلك اليوم أو اليوم التالي – وأخيراً عقدنا العزم على الرحيل. لم يكن هناك صوت مسموع في الحي، فطلبنا من الممرضة في منطقتنا أن تعطينا شراباً للكحة لأطفالنا، كيلا يحدثوا أي صوت فيجذبوا الانتباه إلينا؛ إذ لو صاح أحد منهم قائلاً "ماما" أو "بابا"، لأطلق تنظيم الدولة الإسلامية النار علينا.[52]

4.4 عواقب التشريد القسري واستخدام دروع بشرية ومنع السكان من الرحيل

الفرار عبر جبهة القتال

أفاد الكثيرون من أهالي غرب الموصل الذين أجرت منظمة العفو الدولية مقابلات معهم أنهم لم يجدوا مناصاً من محاولة الفرار من الأراضي الخاضعة لسيطرة تنظيم الدولة الإسلامية عبر جبهة القتال مباشرة، وذلك لأن التنظيم دأب على منعهم من الرحيل.[53] وقال هؤلاء المقيمون في غرب الموصل لمنظمة العفو الدولية إنهم لم يقوموا بمحاولات الفرار عندما خفت حدة القتال، وإنما عندما بلغ القتال ذروته.

---

[47] مقابلة مع "إسراء" في 12 مايو/أيار 2017.

[48] حُجب الاسم الحقيقي.

[49] مقابلة مع "معتصم" في 14 مايو/أيار 2017.

[50] مقابلة مع "حسن" في 14 مايو/أيار 2017.

[51] حُجب الاسم الحقيقي.

[52] مقابلة مع "حكمت" في 14 مايو/أيار 2017.

[53] قال بعض أهالي غرب الموصل لمنظمة العفو الدولية إنه فيما عدا محاولة الفرار عبر جبهة القتال، لم يكن أمام المدنيين من خيار سوى البقاء في منازلهم ريثما تنقذهم القوات العراقية بعد أن تستعيد السيطرة على أحيائهم.

ومن بين هؤلاء "عبد الله"[54] البالغ من العمر 22 عاماً، وهو من حي التنك؛ وقد وصف فرار عائلته من منزلها في مارس/آذار 2017، قائلاً:

كنا نخطط للفرار، ولكننا لم نعقد العزم على الفرار إلا عندما علمنا أن القوات العراقية باتت قريبة منا؛ وفي 29 مارس/آذار [2017]، كان القصف مستمراً، فعلمنا أن القوات العراقية قادمة؛ وفي حوالي الرابعة مساء، ازدادت وتيرة الانفجارات... كنا مختبئين تحت الدرج في الطابق الأرضي من البيت... سمعنا دوي انفجار سيارة مفخخة بالقرب من البيت. كانت شاحنة تسير في الشارع، وتوقعنا حدوث انفجار كبير منها. ثم انفجرت الشاحنة على بعد 50 متراً من منزلنا... وبعد 50 دقيقة، انفجرت سيارة مفخخة أخرى، وكان القتال بين الجانبين دائراً أمامنا مباشرة... ثم انفجرت سيارة مفخخة ثالثة، واستهدفت ضربة جوية منزل جيراننا، وهو أعلى منازل الحي. ولم تمض بضع دقائق حتى قصف منزلان آخران خلفنا.

كانت لحظة مروعة؛ لم نكن نعرف ماذا عسانا أن نفعل، وهل نترك المنزل أم نبقى فيه؛ وفي نهاية المطاف، قررنا أن من الأفضل لنا أن نرحل – من الأفضل أن نرحل بدلاً من أن نبقى وينهار السقف فوق رؤوسنا. وركضت مجموعة من 11 شخصاً إلى الخارج، كما ركضت عائلة تقيم في منزل بالقرب منا في نفس الوقت... وعندما غادرنا المنزل، أصبح كل واحد منا يعتني بنفسه، كنا نركض ونركض بأقصى سرعة ممكنة؛ وكان مقاتلو تنظيم الدولة الإسلامية يطلقون النار على القوات العراقية، وعلمنا. رأيت امرة تسقط قتيلة بنيران القناصة... لعل المسافة كانت قصيرة، ولكن بسبب الهلع بدت لنا وكأنها طويلة جداً. وفي النهاية، وصلنا لقوات جهاز مكافحة الإرهاب، ولكن كل شيء كان في حالة فوضى؛ تلقينا رسائل من عائلاتنا التي عبرت إلى القوات العراقية، ولذا كنا نعرف كيف نتصرف؛ جلسنا في وسط الشارع، ورفعنا أيدينا فوق رؤوسنا ونحن نهتف قائلين: "نحن عائلات، نحن مدنيون!" فردوا علينا قائلين لا تقتربوا؛ وفي نهاية الأمر، هتفوا إلينا ودعونا للاقتراب.[55]

كما أدلى محمد، البالغ من العمر 30 عاماً، والذي كان يقيم في حي الثورة، برواية مماثلة إذ قال:

بتنا في مدرسة 15 ليلة؛ وخلال هذه الفترة، كان القتال حول المدرسة يزداد ضراوة يوماً بعد يوم... كنا ننتظر حتى يحتدم القتال بحيث ينهمك الجانبان في التراشق بالنيران، فيصبحان في شغل عنا. وفي نهاية المطاف، أطللت برأسي من الباب، ثم خرجت ومن ورائي أفراد عائلتي، الواحد تلو الآخر. وزحفنا على الأرض خلف أحد المنازل، ثم المنزل الذي يليه؛ ومضينا نحو الخط الأمامي للقوات العراقية. ولما اقتربنا منها، رفعنا أيدينا في الهواء، ملوحين براية بيضاء، ونحن نهتف "مدنيون، مدنيون!" [56]

وقالت "إسراء" لمنظمة العفو الدولية إن أهالي غرب الموصل تجمعوا في الأحياء القريب من جبهة القتال؛ وأضافت قائلةً: "كان الأهالي يتجمعون في بيوت بعضهم البعض لكي يتسنى لهم الفرار معاً. وكانوا يأتون من الأحياء القريبة، مثل حي 17 تموز... وعندما سمع الناس أن جبهة القتال قد اقتربت منهم، ركضوا إليها؛ لم تكن هناك أي وسيلة أخرى للفرار."[57]

الكثافة السكانية

وقبل بدء معركة استعادة السيطرة على الشطر الغربي من المدينة، كانت غرب الموصل مكتظة بالسكان المدنيين.[58] ووفقاً لما ذكره الأهالي، فإن المنازل ومراكز الإيواء ظلت تزداد اكتظاظاً بمجموعات كبيرة من المدنيين مع استمرار الصراع؛ وثمة عوامل ساهمت

---

[54] حُجب الاسم الحقيقي.

[55] مقابلة مع عبد الله في 5 مايو/أيار 2017.

[56] مقابلة مع محمد في 10 مايو/أيار 2017.

[57] مقابلة مع "إسراء" في 12 مايو/أيار 2017.

[58] انظر برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل)، *تقرير مدينة الموصل، العراق: مدينة تحت الحصار*، أكتوبر/تشرين الأول 2016:
reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/UN-Habitat_MosulCityProfile_V5.pdf
ومكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، *الأزمة الإنسانية في الموصل*، 4 أبريل/نيسان 2017:

في هذا الاكتظاظ السكاني المتزايد، من بينها ما عمد إليه تنظيم الدولة الإسلامية من نقل المدنيين إلى منطقة الصراع، ومؤدى ذلك أنه كلما خسر التنظيم حياً من الأحياء للقوات الموالية للحكومة، فإن آلافاً أخرى من المدنيين كان يُدفع بهم إلى المنطقة التي لا تزال خاضعة لسيطرة التنظيم؛ ومن بين هذه العوامل كذلك ما درج عليه تنظيم الدولة الإسلامية من منع المدنيين من الفرار؛ ودأبه على طرد المدنيين من بيوتهم. وإلى جانب ذلك، فإن الكثيرين من المدنيين انتقلوا من تلقاء أنفسهم إلى مناطق قريبة من جبهة القتال، باعتبار ذلك سبيل النجاة الأوحد المتاح أمامهم في كثير من الأحيان.

ونتيجة لما ذكرناه آنفاً، فكثيراً ما كانت جماعات كبيرة من المدنيين، يتراوح قوامها بين 15 و100 شخص، تقيم معاً في منزل أو ملجأ واحد من ملاجئ الإيواء المؤقتة في المناطق الخاضعة لسيطرة تنظيم الدولة الإسلامية في غرب الموصل. وقال علاء، وهو من أهالي حي الهرمات يبلغ من العمر 32 عاماً، "كثيراً ما تجد في حي الهرمات خمس أو ست عائلات تعيش معاً في منزل واحد." [59] أما مصعب، البالغ من العمر 35 عاماً، الذي لجأ إلى حي الثورة، وأقام فيه حيناً ثم ارتحل عنه، فقد أدلى برواية مماثلة قائلاً:

رحل الجميع إلى منازل أقاربهم آنذاك [أبريل/نيسان 2017]؛ كان الأقارب والعائلات يساعدون بعضهم البعض؛ وفي بيت عمي، كنا جميعاً أقارب؛ كان عددنا 104 أفراد في بيت واحد – أي تسع عائلات إجمالاً. كنا جميعاً مختبئين في البيت لأنه إذا رآنا تنظيم الدولة الإسلامية، فسوف يرحّلنا إلى منطقة أخرى – حيثما كان القتال دائراً – حتى نكون بمثابة دروع تحميهم؛ كانوا بحاجة إلينا لحمايتهم.[60]

أما "محمود"[61]، وهو رسام من حي المشيرفة يبلغ من العمر 43 عاماً، فقد قال:

كان حي المشيرفة مكتظاً بالناس؛ كان في الحي عدد هائل من الناس يفوق بكثير عددهم المعتاد. جاؤوا من كل مكان، من 17 تموز، ومن الهرمات، ومن النجار، والزنجيلي. كان يقيم في منزلنا 75 شخصاً، علماً بأن عدد سكان المنزل لا يتجاوز 10 عادةً. وكان هذا هو الحال في جميع المنازل... كان المقيمون في منزلنا أصدقاءً لنا، ولكن كنا نستقبل أيضاً أفراداً ليسوا من أصدقاء العائلة، إن كانوا لا يعرفون أحداً في المنطقة. وكان أسوأ شيء في استضافة كل هؤلاء الناس هو الجوع؛ لم يكن هناك ما يكفي من الغذاء لإطعام كل هؤلاء.[62]

وأضاف سرمت، وهو رجل من غرب الموصل يبلغ من العمر 30 عاماً : "أحد مقاتلي تنظيم الدولة الإسلامية قال لنا ليتنا استخدمنا الدروع البشرية في الجانب الشرقي [من الموصل] أيضاً، لأنها كانت ناجعة للغاية في الجانب الغربي."[63]

5.4 حرمان المدنيين من الرعاية الطبية والغذاء والماء

الحرمان من الرعاية الطبية

قال أهالي غرب الموصل إن تنظيم الدولة الإسلامية دأب على حرمان المدنيين من الرعاية الطبية؛ وقد اشتد هذا الحرمان بعد بدء معركة غرب الموصل في فبراير/شباط 2017؛ فقد ذكر المدنيون أنهم حرموا لا من الرعاية الروتينية فحسب، بل أيضاً من الرعاية العاجلة، عندما أصيبوا هم أو أفراد عائلاتهم من جراء الهجمات البرية أو الجوية. وقال "مازن"، البالغ من العمر 30 عاماً، وهو من حي الهرمات: "استولوا على المستشفيات، فلم تعد بعد ذلك تقدم لنا العلاج الطبي. وإذا نقل إليها مريض أو مصاب، ربما كانوا يعطونه بعض الماء، إن كان محظوظاً".[64] أما "إسراء" فقد وصفت ما شهدته قائلة: "أصيبت ابنة أخي بتورم في الكبد بسبب سوء

---

reliefweb.int/report/iraq/mosul-humanitarian-crisis-4-april-2017

[5959] مقابلة مع علاء في 8 مايو/أيار 2017.

[60] مقابلة مع مصعب في 10 مايو/أيار 2017.

[61] حُجب الاسم الحقيقي.

[62] مقابلة مع "محمود" في 10 مايو/أيار 2017.

[63] مقابلة مع سرمت في 10 مايو/أيار 2017.

[64] مقابلة مع "مازن" في 14 مايو/أيار 2017.

التغذية؛ فنقلناها إلى المستشفى، وقال تنظيم الدولة الإسلامية إنه لا يوجد علاج لها؛ وقالوا إنهم لا يهمهم أن تعيش أو تموت".[65]

أما "مالك"[66]، فهو ميكانيكي من حي التنك، أصيب في هجوم بقذائف هاون في أبريل/نيسان 2017؛ وقال لمنظمة العفو الدولية: "وضعني أهلي في سيارة، وانطلقوا بي إلى المستشفى الجمهوري في غرب الموصل؛ كان هناك طبيبان لا يزالان في المستشفى، ولكنهما قالا إن المستشفى لا يقدم العلاج إلا لعناصر تنظيم الدولة الإسلامية؛ وأعادوني إلى البيت".[67] وأضاف والده قائلاً: "بعد أن أرجعوه من المستشفى، بذلت كل ما في وسعي لكي أعالجه في البيت. لم يكن لدي آنذاك سوى مطهر 'الديتول'."[68]

ووصف "فيصل"، البالغ من العمر 36 عاماً، وهو من حي المشيرفة، ما حدث له بعد إصابته بطلق ناري في ساقه أطلقه عليه أحد قناصة تنظيم الدولة الإسلامية؛ قال:

> *لم تكن هناك سيارات إسعاف، فقام شخص ما بإحضار عربة يد؛ وضعوني على العربة، وانطلقوا بي إلى المستشفى الجمهوري؛ كان المستشفى آنذاك تحت سيطرة تنظيم الدولة الإسلامية، وصلت إلى المستشفى... وسألني رجل: " هل أنت من الإخوة [أي من عناصر التنظيم]؟" ؛ ولما قلت له إنني لست منهم، رفض أن يعالجني. تركوني هناك قرابة ساعة؛ ثم جاء شخص آخر ليس من عناصر التنظيم. قال لهم: " هذا الرجل سوف يموت" . فجاء طبيب وقال لي إن ساقي مكسورة؛ ووضع نصف جبيرة جبس على ساقي، ثم تركني راقداً على أرض المستشفى.*[69]

الحرمان من الغذاء والماء

واجه المدنيون في غرب الموصل نقصاً حاداً في الغذاء والماء، مما أدى إلى المجاعة، وسوء التغذية، والجفاف، وغيرها من الأدواء والأمراض.[70]

ووفقاً لما ذكره العديد من المقيمين في غرب الموصل، فإن تنظيم الدولة الإسلامية يتحمل جانباً من المسؤولية عن هذا النقص على أقل تقدير؛ إذ دأب التنظيم على منع المدنيين من الوصول إلى ما قام بتخزينه من الغذاء والماء. وتوضيحاً لذلك، قالت "ليلى"[71]، البالغة من العمر 35 عاماً، وهي من أهالي مدينة الموصل القديمة: "كنا نجمع ماء المطر، فقال لنا مقاتلو تنظيم الدولة الإسلامية إننا لا نستحق حتى ذلك. كان مقاتلو تنظيم الدولة يترددون على المنازل – يختارون أي منزل يشاؤون – فيتناولون فيها الغداء ويستريحون. كانوا في العادة يأتون بغدائهم، إذ لم يكن لدينا أي طعام."[72]

وقال العديد من الأهالي لمنظمة العفو الدولية إن تنظيم الدولة الإسلامية صادر كل ما لديهم من الطعام على قلته؛ ومن بين هؤلاء علي، وهو بائع فاكهة وخضروات من حي الهرمات؛ وقد روى ما حدث له قائلاً: "لم يكن هناك ماء إلا لمقاتلي تنظيم الدولة

---

[65] مقابلة مع "إسراء" في 12 مايو/أيار 2017.

[66] حُجب الاسم الحقيقي.

[67] مقابلة مع "مالك" في 8 مايو/أيار 2007.

[68] مقابلة في 8 مايو/أيار 2017.

[69] مقابلة مع "فيصل" في 14 مايو/أيار 2017.

[70] انظر برنامج الأغذية العالمي، *برنامج الأغذية العالمي يعرب عن قلقه إزاء سوء التغذية بين الأسر النازحة من غربي الموصل بالعراق*، 30 مايو/أيار 2017،

http://ar.wfp.org/news/news-release/wfp-concerned-about-malnutrition-among-hungry-families-fleeing-iraqs-western-mosul-ar

وانظر المفوض السامي للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، *الجوع والعنف يدفعان السكان إلى الفرار من غرب الموصل*، 7 مارس/آذار 2017،

http://www.unhcr.org/ar/news/latest/2017/3/58c17b867.html?query=%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%88%D8%B5%D9%84

[71] حُجب الاسم الحقيقي.

[72] مقابلة مع "ليلى" في 14 مايو/أيار 2017.

الإسلامية وعوائلهم؛ كانت الأوضاع غاية في السوء... دأب مقاتلو التنظيم على السرقة من منازلنا؛ كانوا يأخذون الدقيق والسكر والأرز؛ قالوا لنا: 'أنتم عامة الناس – أنتم مع الجيش العراقي'".[73]

وقد أدى حرمان المدنيين من الغذاء والماء، ومصادرة ما لديهم منهما، إلى تفاقم الظروف البشعة التي واجهها المدنيون. وقد ذكر الأهالي لمنظمة العفو الدولية أنه حتى في الحالات النادرة التي وجدوا فيها سلعاً غذائية يمكن شراؤها، فإن أسعارها كانت باهظة للغاية. ففي أبريل/نيسان 2017، على سبيل المثال، بلغ ثمن كيلوغرام الشاي ما يعادل 43 دولاراً، وثمن علبة الزيت النباتي 20 دولاراً، وثمن كيس صغير من التمر 42 دولاراً.[74] وفي مقابلة مع منظمة العفو الدولية، قال مصعب، الذي وجد المأوى في حي الثورة قبل رحيله:

> *كان لدينا بعض المال، ولكن لم يكن هناك شيء نشتريه؛ كنا نعطي المال لأحد الصبية في المنزل ليشتري لنا شيئاً، فكان يعود صفر اليدين، ويقول لنا إنه لم يجد أي طعام يشتريه في الحي بأكمله. كنا نضع الغلة في الماء، ونأكلها لتسد رمقنا.*[75]

وأفاد بعض المقيمين في غرب الموصل أنهم كانوا يقتاتون على الحنطة غير المطحونة والحشائش لسد رمقهم خلال آخر أيامهم في غرب الموصل، بعد انقطاع كافة الإمدادات مع اقتراب المعركة النهائية من أحيائهم. وأضاف سرمات، شقيق مصعب، قائلاً: "قبل أن يسيطر تنظيم الدولة الإسلامية على المنطقة، كان وزني 76 كغم؛ وتحت سيطرة التنظيم، أصبح وزني 52 كغم؛ وأقدم أحد جيراني على الانتحار لأنه لم يعد قادراً على أن يعول أسرته."[76]

استغلال الحماية الطبية

قال العديد من الأهالي لمنظمة العفو الدولية إن مقاتلي تنظيم الدولة الإسلامية قد استقر بهم المقام في المستشفى الجمهوري في غرب الموصل أثناء المعارك. وقال أيمن، وهو أحد عمال الخدمة في المستشفى الجمهوري: "كثيراً جداً ما كنت أرى عناصر تنظيم الدولة الإسلامية – كان الكثير من المقاتلين الأجانب يقيمون في المستشفى مع عائلاتهم. أقاموا هناك لأن المكان آمن لهم، لأنهم كانوا يدركون أن الضربات الجوية لن تستهدفه."[77] وإلى جانب ذلك، فقد أفاد بعض الأهالي أن مقاتلي تنظيم الدولة الإسلامية كانوا يقيمون في مستشفى ابن سيناء في حي الشفا.

---

[73] مقابلة مع علي في 14 مايو/أيار 2017.

[74] مقابلات مع بعض سكان غرب الموصل في 10 و14 مايو/أيار 2017.

[75] مقابلة مع مصعب في 10 مايو/أيار 2017.

[76] مقابلة مع سرمات في 10 مايو/أيار 2017.

[7777] مقابلة مع أيمن في 5 مايو/أيار 2017.

5. انتهاكات القوات الموالية للحكومة

"استهدفت الضربات قناصة تنظيم الدولة الإسلامية؛ كانت الضربة الواحدة تدمر منزلاً من طابقين بالكامل؛ كان القصف مستمراً ليل نهار؛ أصابوا الكثير جداً من المنازل؛ كانوا يضربون أحد المنازل فيدمرون معه المنزلين المجاورين له. قتلوا عدداً ضخماً من الناس."

محمد من حي التنك في غرب الموصل[78]

1.5 ملخص

أثناء عملية استعادة السيطرة على غرب الموصل من تنظيم الدولة الإسلامية، ارتكبت القوات الموالية للحكومة، فيما يبدو، انتهاكات متكررة للقانون الإنساني الدولي، بعضها قد يُعدُّ بمثابة جرائم حرب. وكما أوضحنا فيما تقدم، فإن تنظيم الدولة الإسلامية دأب على ترحيل المدنيين إلى مناطق الصراع بصورة منهجية، واتخاذهم دروعاً بشرية، ومنعهم من الرحيل من تلك المناطق. وقد تقاعست القوات الموالية للحكومة عن التكيف مع البيئة التي شكلتها تلك الانتهاكات، حيث تكتظ مجموعات كبيرة من المدنيين في المنازل ومراكز الإيواء المؤقتة. وبدلاً من ذلك، أمعنت القوات الموالية للحكومة في شن هجمات عشوائية أو مفرطة بصورة متكررة، مستخدمةً في ذلك أسلحة تفجيرية غير ملائمة لمثل هذه المنطقة الحضرية المكتظة بالسكان. وقد خلفت العملية التي شنتها القوات الموالية للحكومة بهدف استعادة السيطرة على غرب الموصل خسائر مروعة في أرواح المدنيين.

وربما لن تُعرَف أبداً الحصيلة الحقيقية للقتلى الذين سقطوا في معركة غرب الموصل؛ فقد وجدت منظمات رصد الضحايا المدنيين في غرب الموصل، صعوبة بالغة في التثبت من المسؤولية عن الهجمات على أساس راسخ. غير أن منظمة "إيروارز"، وهي واحدة من تلك المنظمات، تقول إن الهجمات التي شنتها القوات العراقية وقوات التحالف ربما أسفرت عن مقتل نحو 5805 من المدنيين خلال الفترة بين 19 فبراير/شباط و19 يونيو/حزيران 2017. بل حتى هذا الرقم التقديري قد يكون منخفضاً للغاية، فقد وجد الراصدون صعوبة في تسجيل القتلى والجرحى بسبب ضراوة القتال، وبسبب الحظر الذي فرضه تنظيم الدولة الإسلامية على استخدام الهواتف المحمولة في المناطق الخاضعة لسيطرته. وفي 2 يونيو/حزيران 2017، صرحت القيادة المركزية للجيش الأمريكي بأن ما لا يقل عن 484 مدنياً قد قتلوا في العراق وسوريا من جراء الضربات الجوية التي شنتها قوات التحالف منذ بدء عملية "العزم الراسخ" في يونيو/حزيران 2014.[79] ومن أجل إعداد هذا التقرير، وثقت منظمة العفو الدولية من خلال أبحاثها وتحرياتها 45 هجوماً في غرب

---

[78] مقابلة مع محمد في 18 مارس/آذار 2017.

[79] القيادة المركزية الأمريكية، *قوة المهام المشتركة – التقرير الشهري للخسائر في صفوف المدنيين الناجمة عن عملية العزم الراسخ*، يونيو/حزيران 2017،

www.centcom.mil/MEDIA/PRESS-RELEASES/Press-Release-View/Article/1201013/combined-joint-task-force-operation-inherent-resolve-monthly-civilian-casualty

وتقدِّر منظمة العفو الدولية عدد المدنيين الذين قُتلوا بسبب 45 غارة شنتها القوات العراقية وقوات التحالف بما لا يقل عن 426 قتيلاً، بينما يشير تقدير منظمة "أيروارز" إلى أن 5805 مدنيين قد قتلوا خلال الأشهر الأربعة الأولى فقط من معركة غرب الموصل؛ ويرجِّح هذا التقديران معاً أن القيادة المركزية للجيش الأمريكي قد تهاونت إلى حد بعيد في تقديرها لعدد الخسائر في صفوف المدنيين التي تسببت فيها قوات التحالف، بالرغم من أن القيادة المركزية لم تحصر سوى عدد المدنيين الذين قتلوا بسب الغارات الجوية لقوات التحالف.

الموصل، تعتقد المنظمة استناداً لأسباب معقولة أن قوات الحكومة العراقية أو قوات التحالف الذي يقوده الولايات المتحدة هي المسؤولة عنها. وهذه الهجمات الخمس والأربعون وحدها أدت إلى مقتل ما لا يقل عن 426 مدنياً وإصابة أكثر من 100 آخرين بجروح.

واعتماد القوات الموالية للحكومة على استخدام الأسلحة المتفجرة التي تمتد آثارها لمساحات واسعة، ولاسيما حينما يتم إطلاقها باستخدام أنظمة ذات قدرات بدائية في التصويب، مثل القذائف الصاروخية المرتجلة، جعل من المحال شن هجمات عشوائية في منطقة مكتظة بالسكان. فهذه القذائف تتسم بطابع عشوائي، ومن ثم فإن استخدامها في منطقة كثيفة السكان مثل غرب الموصل يشكل دائماً انتهاكاً للقانون الإنساني الدولي. كما أن عناصر في القوات الموالية للحكومة اعتمدت اعتماداً شديداً على استخدام قذائف الهاون التي تعتمد دقتها على مستوى مهارة القوات التي تستخدمها، ولو أنها على أي حال غير ملائمة للاستخدام بالقرب من تجمعات السكان المدنيين.[80] كما أن التأخير في عمليات التصويب، وحركة مقاتلي تنظيم الدولة الإسلامية بين المدنيين تمثل مشكلة بنوع خاص؛ ففي كثير من الأحيان، ضربت القوات الموالية أهدافاً بعد رحيل مقاتلي تنظيم الدولة الإسلامية عن الموقع. وكثيراً ما لا يكون هناك أحد في الموقع المستهدف عند انفجار أسلحة القوات الموالية للحكومة سوى المدنيين الممنوعين من الرحيل.

بل حتى في تلك الهجمات التي يتناولها هذا التقرير بالفحص والتحليل، والتي قامت فيها القوات الموالية للحكومة، فيما يبدو، بضرب الهدف المقصود، فإن استخدامها لأسلحة غير مناسبة أو تقاعسها عن اتخاذ التدابير الاحتياطية اللازمة أسفر عن خسائر لا موجب لها في أرواح المدنيين، ويبدو أنها في بعض الحالات تُعدُّ من قبيل الهجمات غير المتناسبة. وكان أكثر هجمات القوات الموالية للحكومة حصداً للأرواح الهجوم الذي وقع في حي الموصل الجديدة في 17 مارس/أذار، وأسفر عن مقتل ما لا يقل عن 105 مدنيين في غارة جوية استهدفت اثنين من قناصة تنظيم الدولة الإسلامية.[81] ولم يكن هذا الهجوم استثنائياً إلا من حيث أنه خلف مثل هذه الحصيلة المرتفعة من القتلى المدنيين، ولأن الجيش الأمريكي قام بالتحقيق في هذه الواقعة البارزة – بسبب تسليط الأضواء عليها – ثم كشف عن نتائج هذا التحقيق. وقد أدت إخفاقات مماثلة إلى مقتل العشرات من المدنيين في غرب الموصل؛ فقد اعتمدت القوات الموالية للحكومة على استخدام الأسلحة المتفجرة الواسعة المدى في ضرب أهداف تقع في مناطق مكتظة بالسكان المدنيين، دون أن تأخذ بعين الاعتبار وجود مدنيين فيها، الأمر الذي أسفر عن سقوط الكثير من القتلى والجرحى، وخلف دماراً واسعاً في غرب الموصل.

كما تقاعست القوات الموالية للحكومة عن اتخاذ التدابير الاحتياطية الفعالة لحماية المدنيين عند شن هجماتها. وقد تلقى معظم سكان غرب الموصل نوعاً من التحذير قبل عمليات القصف، وقد اتخذ ذلك عادة شكل إلقاء منشورات من الطائرات قبل بدء القصف؛ ووجهت إرشادات للأهالي تطلب منهم البقاء في بيوتهم، والحفاظ على ما لديهم من مواد غذائية، والبقاء بمنأى عن تنظيم الدولة الإسلامية. غير أن هذه التحذيرات كانت غير ذات جدوى، إذ لم يكن بمقدور أهالي غرب الموصل البقاء بعيداً عن تنظيم الدولة الإسلامية. ورغم أن القوات الموالية للحكومة كانت تدرك حجم الخسائر في صفوف المدنيين، من القتلى والجرحى، فإنها تقاعست عن تعديل تكتيكاتها الحربية بالقدر الكافي للحد من تلك الخسائر.

---

[80] دعت منظمة العفو الدولية مراراً وتكراراً، على مدى السنوات العشر الماضية، إلى عدم استخدام قذائف الهاون بالقرب من تجمعات السكان المدنيين، ولا سيما في سياق الصراعات التي شهدتها ساحل العاج، وغزة، والعراق، وليبيا، والصومال، وسوريا، وأوكرانيا، واليمن. كما أن اللجنة الدولية للصليب الأحمر تصنف قذائف الهاون في فئة الأسلحة المتفجرة التي لا يجوز استخدامها في المناطق المأهولة بالسكان: "فقد أدّى استخدام الأسلحة المتفجرة، ومنها قذائف المدفعية وقذائف الهاون والقنابل المتعددة الأغراض التي تُلقى من الجو والصواريخ ومنظومات قاذفات الصواريخ المتعددة على سبيل المثال لا الحصر، خلال العمليات القتالية الحديثة والعمليات القتالية المتواصلة إلى إيقاع خسائر فادحة ومفزعة في صفوف المدنيين، إذ تسبّب استخدامها في عدد كبير من الوفيات والإصابات والإعاقات والصدمات النفسية. ويُعدّ استخدام هذه الأسلحة المتفجرة في المناطق المأهولة بالسكان أمراً غير مقبول، إذ يُحتمل احتمالاً كبيراً أن يسفر استخدامها في تلك المناطق عن عواقب عشوائية بسبب عدم دقتها أو بسبب اتساع نطاق عصف انفجارها ونطاق تناثر شظاياها." اللجنة الدولية للصليب الأحمر، *الاستخدام غير المقبول للأسلحة المتفجرة في المناطق الحضرية يثير قلق اللجنة الدولية*، 13 أكتوبر/تشرين الأول 2014.

https://www.icrc.org/ar/document/weapons%23.VMd99NLF_08

[81] عملية العزم الراسخ، *ملخص تنفيذي للتحقيق في الواقعة التي زُعم أنها أسفرت عن خسائر في صفوف المدنيين في حي الجديدة، الموصل*، 25 مايو/أيار 2017.

www.inherentresolve.mil/News/News-Releases/Article/1193707/executive-summary-of-the-investigation-of-the-alleged-civilian-casualty-/inciden

وبدون التقليل من أهمية بواعث القلق العامة المشار إليها، فإن منظمة العفو الدولية تعترف بأن بعض الأفراد الذين أجرت مقابلات معهم أشادوا بالمعاملة التي لقوها من جانب جنود القوات الموالية للحكومة. وأبدى بعض أهالي الموصل امتناناً صادقاً للقوات الموالية للحكومة، ولاسيما جهاز مكافحة الإرهاب، وأشادوا بما بذلته هذه القوات من جهود لحمايتهم من العنف في خضم المعارك. وقال أحد من تحدثت إليهم منظمة العفو الدولية في حي الثورة:

في نفس اليوم، جاءت القوات العراقية إلى حي الثورة، وعندما كان الجيش في المباني السكنية المجاورة لنا، ركضنا إليهم؛ رفعنا قمصاناً بيضاء في الهواء. وكان أحد مقاتلي القوات العراقية على مسافة منا، وكان يعطينا إشارات تبين لنا إن كان بمقدورنا عبور الشارع أم لا؛ ثم أومأ إلينا بيده في الهواء: "خمسة، أربعة، ثلاثة، اثنان، واحد" – فركضنا إليه. وعندما وصلنا إليه، كان مضطراً للجلوس؛ وأحسن معاملتنا، وأعطانا بعض الماء." [82]

كما علمت منظمة العفو الدولية من بعض الأشخاص الذين تحدثت إليهم أن الجنود كثيراً ما عاملوهم معاملة طيبة، وأبدوا لهم الاحترام، بعد استعادة السيطرة على المناطق أو بعد تمكنهم من عبور جهة القتال؛ وكان الجنود الذين نُسب إليهم هذا السلوك عادة من عناصر جهاز مكافحة الإرهاب.

وفي الفصول التالية من التقرير، سوف نتناول بالتحليل الهجمات التي شنتها القوات الموالية للحكومة أثناء عملية غرب الموصل، والتي يبدو أنها تنطوي على انتهاكات للقانون الإنساني الدولي، بما في ذلك تحريم الهجمات العشوائية والمفرطة، فضلاً عن التقاعس عن اتخاذ الاحتياطات الضرورية عند التخطيط للهجمات وتنفيذها. وقد اختارت منظمة العفو الدولية هجمات معينة باعتبارها أمثلة نموذجية لأنماط أعم. وجميع الأمثلة المختارة، عدا اثنين، ليست من قبيل حوادث الإصابات الجماعية التي استقطبت اهتمام وسائل الإعلام [83]؛ بل هي تمثل الواقع اليومي العادي لعملية غرب الموصل، والخسائر اليومية في صفوف المدنيين من القتلى والجرحى.

صواريخ "غراد" والقذائف الصاروخية المرتجلة

استخدمت القوات الموالية للحكومة نوعين مختلفين من القذائف المدفعية في غرب الموصل: قاذفات صواريخ "غراد" المتعددة (صواريخ غراد) والقذائف الصاروخية المرتجلة.

صواريخ "غراد"

صاروخ "غراد" عيار 122 مم هو نظام قاذف للصواريخ المتعددة محمول على مركبة؛ وهذا النوع من القذائف المدفعية غير الموجهة، الذي صممه الاتحاد السوفيتي في الستينيات من القرن الماضي، يتم تصنيعه حالياً في عدة دول، ويعد من أكثر الأسلحة النطاقية استخداماً شيوعاً في مختلف أنحاء العالم. ومركبة "غراد: تحمل 40 صاروخاً، يمكن إطلاقها جميعاً في أقل من 30 ثانية. ويمكن استخدام صواريخ "غراد" في ضرب أهداف على مسافة تتراوح بين 1500 و20 ألف متر. وتحتوي رؤوس "غراد "الحربية على نحو 18 كغم من المواد شديدة الانفجار، وتسبب تشظياً يمكن أن يمتد أثره الفتاك ليشمل دائرة نصف قطرها 189 م. ولم تصمم صواريخ "غراد" لإطلاق النيران بدقة على أهداف محددة؛ وإنما تستخدم فيما يُسمى إطلاق "النيران الكاسحة"، حيث تُغرق منطقة واسعة بسيل منهمر من الصواريخ، ترتطم بها فتنفجر. وصواريخ "غراد صواريخ عشوائية بطبيعتها، ولا يجوز مطلقاً استخدامها بالقرب من المدنيين.

القذائف الصاروخية المرتجلة

القذائف الصاروخية المرتجلة هي أسلحة من نوع القذائف المدفعية البدائية، المحلية الصنع، غير الموجهة، التي تجمع بين الذخائر المصممة وفقاً لمواصفات عسكرية والعناصر المرتجلة المحلية الصنع. وخلافاً لصواريخ "غراد"، ذات الرؤوس الحربية المتوسطة الحجم والبعيدة المدى، فإن القذائف الصاروخية المرتجلة تحمل رؤوساً حربية ضخمة، ولا تطير سوى مسافات قصيرة. ويتراوح وزن الرؤوس الحربية لهذه القذائف بين 90 و140 كغم، وبالتالي فإن حجمها يتجاوز خمسة أضعاف حجم صواريخ "غراد"؛ وقد يمتد أثرها الفتاك لمساحة دائرة نصف قطرها 245 م. وعادة ما تكون القذائف الصاروخية المرتجلة مزودة بصمامات تفجير أمامية مرتجلة كثيراً ما تتعطل عن العمل، ومن ثم فإن الكثير من هذه القذائف تظل في ساحة القتال على هيئة ذخيرة خطرة لم تنفجر. والقذائف الصاروخية

---

[82] مقابلة مع "سعد" (حجم اسمه الحقيقي) في 10 مايو/أيار 2017.

[83] هذان الاستثناءان هما الحادثة التي وقعت في 17 مارس/آذار في حي الموصل الجديدة والهجوم الذي وقع في 20 فبراير/شباط على مسجد خالد بن الوليد في حي وادي حجار، وسوف نتناول كليهما بالتحليل فيما يلي.

المرتجلة هي أسلحة عشوائية وغير دقيقة إلى حد بعيد، ولا يمكن الاعتماد عليها، وينبغي تحريم استخدامها، أو على الأقل لا بد من حظر استخدامها بالقرب من المدنيين.

Image © CNES 2017, Distribution AIRBUS US

2.5 الهجمات العشوائية والمفرطة وسائر الهجمات غير المشروعة

وثقت منظمة العفو الدولية من خلالها أبحاثها وتحرياتها 45 هجوماً في غرب الموصل، تعتقد أنها هجمات عشوائية أو مفرطة أو غير مشروعة لغير ذلك من الأسباب، وتعزوها المنظمة – استناداً لأسباب معقولة – إلى قوات الحكومة العراقية أو قوات التحالف بقيادة الولايات المتحدة. وفي بعض الأحيان، كانت الأسلحة المستخدمة فيما يبدو تدل على الجهة المسؤولة عن استخدامها. فالهجمات التي تستخدم فيها الطائرات الحربية، والمروحيات، ونيران المدفعية، ومدافع هاوتزر، وقاذفات صواريخ "غراد" المتعددة، والقذائف الصاروخية المرتجلة، على سبيل المثال، لا يمكن أن تشنها سوى قوات الحكومة العراقية وقوات التحالف لأن تنظيم الدولة الإسلامية لم يكن بإمكانه الحصول على تلك الأسلحة أثناء عملية غرب الموصل. ولما كان كلا الطرفين يستخدمان قذائف الهاون، فقد كان من الأصعب تحديد الطرف المسؤول عن الهجمات التي استخدمت فيها. وقد تعذَّر على منظمة العفو الدولية التيقن من نظام الأسلحة المستخدم في كثير من الهجمات، ولكنها تمكنت من تحديد الطرف المسؤول عن استخدامها استناداً لمواقع الخطوط الأمامية للقتال والأهداف المرجحة للهجمات.

وقد أدت الهجمات الخمس والأربعون التي وثقتها منظمة العفو الدولية إلى مقتل ما لا يقل عن 426 مدنياً، وإصابة أكثر من 100 بجروح. ووقعت هذه الهجمات في مختلف أحياء غرب الموصل، وهي الآبار، والهرمات، والإصلاح الزراعي، والمنور، والموصل الجديدة، والمشيرفة، والرسالة، والشفاء، والشهداء، وتل الخيمة، وتل الرمانة، والتنك، والثورة، ووادي الحجار، بالإضافة إلى قطاع المربة، وهي منطقة خارج المدينة.

ويتضمن هذا الجزء من التقرير أوصافاً وتحليلاً لتسع من هذه الهجمات الخمس والأربعين.

هجمات أخطأت أهدافها على الأرجح

وثقت منظمة العفو الدولية نمطاً من هجمات القوات الموالية للحكومة التي يبدو أنها لم تصب أهدافها العسكرية المقصودة، وإنما أسفرت عن سقوط قتلى وجرحى من المدنيين، وتدمير أعيان مدنية أو إلحاق أضرار بها. ويبدو أن الخسائر في صفوف المدنيين قد نجمت في بعض الحالات عن اختيار أسلحة غير ملائمة للظروف السائدة أو التقاعس عن اتخاذ التدابير الاحتياطية اللازمة للتحقق من أن الهدف المقصود هو هدف عسكري. وفيما يلي نسوق أمثلة توضيحية لهجمات كانت كلها عشوائية فيما يبدو، واستهدفت اثنتان منها أعياناً مدنية بصورة مباشرة.

حي الرسالة، أوائل ومنتصف مارس/آذار 2017

ذكر شهود عيان لمنظمة العفو الدولية أنه ذات يوم في أوائل أو منتصف مارس/آذار (لم يتذكروا التاريخ على وجه اليقين)، قصفت طائرة حربية منزلين في حي الرسالة، بالقرب من مسجد الحمد لله؛ وقال "كريم"[84]، وهو من أهالي المنطقة، إنه كان في منزله في الحادية عشرة صباحاً في ذلك اليوم،

وظل بالغرفة الخلفية من منزله للاحتماء من القصف؛ وسمع دوي انفجار بالقرب من المنزل، أعقبه انفجار آخر بعد 15 دقيقة. وأضاف قائلاً:

> *تبين لي فيما بعد أن الانفجار الأول أصاب منزلاً في شارع خلف شارعنا، ربما على مسافة 100 م. كان منزلاً قديماً، فانهار بالكامل. ولقي ستة أشخاص حتفهم، كلهم مدنيون؛ أسرة بسيطة؛ كان صاحب البيت ورب الأسرة هو عبد الرحمن، وكان يعمل حفاراً للقبور. قُتل هو وزوجته وأطفاله الأربعة؛ أعمارهم أربعة، وخمسة، وستة، وسبعة أعوام.*
>
> *لم أذهب لموقع الانفجار الأول، ولكني ركضت إلى موقع الانفجار الثاني، الذي دمر بيتاً في شارعنا، على بعد أقل من 100 م من بيتنا. لم أرَ جثث الضحايا، فقد كانت مدفونة تحت الأنقاض، ولم نتمكن من انتشالها. كان بيتاً مستأجراً، يعيش صاحبه في بيت قريب. وجاء ليتفقد الأضرار التي لحقت بالبيت، وهو يصرخ في الشارع. وقال لنا إن ثلاثة أفراد كانوا يعيشون هناك، ولقوا حتفهم جميعاً. كانوا مدنيين عاديين، امرأتان ورجل.*[85]

وقال شهود آخرون إن ثمة نقطة تفتيش تابعة لتنظيم الدولة الإسلامية تقع على ناصية الشارع، على بعد نحو 25 م من منزل عبد الرحمن. وكان ثلاثة من مقاتلي التنظيم يحرسون هذه النقطة عادة، وقال الشهود إنهم قتلوا جميعاً في الهجوم. وفي أعقاب الهجوم الأول، شوهد مقاتلو تنظيم الدولة الإسلامية وهم يركضون من الحي؛ ورأى أحد الشهود اثنين من مقاتلي التنظيم وهما يركضان في الشارع الذي وقع فيه الانفجار الثاني؛ وكانا قد مرا بالمنزل الذي دمره الانفجار الثاني قبل 10 دقائق من تدميره؛ ولم يلق أي منهما حتفه أو يصب بسوء من جراء الانفجار، إذ كانا قد غادرا المنطقة عندما وقع الانفجار.

وليس بمقدور منظمة العفو الدولية التيقن من جهاز الإطلاق في هذين الانفجارين: هل كانت طائرة حربية، أم – كما زعم بعض الشهود – نوعاً آخر من منظومات الأسلحة.[86] وأياً كان جهاز الإطلاق المستخدم، فإن هذه الواقعة توضح ما وقع من خسائر بشرية في صفوف المدنيين في غرب الموصل من جراء استخدام أسلحة تفجيرية ذات آثار واسعة النطاق. وقد قُتل ستة مدنيين بسبب الضربة الأولى التي كانت موجهةً، فيما يبدو، لهدف تابع لتنظيم الدولة الإسلامية كان ثابتاً في وقت الهجوم. أما هدف الضربة الثانية فهو أقل وضوحاً، ولو أن الشهود أعربوا لمنظمة العفو الدولية عن اعتقادهم بأنها كانت محاولة لضرب عناصر متحركة من

---

[84] حُجب الاسم الحقيقي.

[85] مقابلة مع "كريم" في 8 مايو/أيار 2017.

[86] وفقاً لقوة المهام المشتركة لعملية العزم الراسخ، فقد نفذت قوات التحالف بقيادة الولايات المتحدة في 26 و27 فبراير/شباط 2007 خمس ضربات جوية بالقرب من الموصل "استهدفت أربع وحدات تكتيكية لتنظيم الدولة الإسلامية، ومنطقة تجمع؛ ودمرت سبعة أنظمة لقذائف الهاون". إيروارز، *تقارير عسكرية – فبراير/شباط 2017*،
/airwars.org/daily-reports-feb17

تنظيم الدولة الإسلامية وهم يركضون في الحي. وقد أودت الضربة الثانية بأرواح ثلاثة مدنيين، ولم يسقط أي قتلى في صفوف مقاتلي التنظيم. ويبدو، استناداً للمعلومات المتاحة، أن أسلوب الهجوم الذي استخدمته القوات الموالية للحكومة كان عشوائياً.

تظهر هاتان الصورتان لحي الرسالة، غرب الموصل، المنطقة المحيطة بمسجد الحمد لله على الأرجح. وتبدو المنطقتان، المحددتان بمربعين أصفرين، مدمرتين في الصور التي التقطت يوم 15 أبريل/نيسان 2017. الصورة: 2017 DigitalGlobe, Inc. ©

شارع 20، حي التنك، نحو 20 مارس/آذار 2017

أجرت منظمة العفو الدولية مقابلات مع بعض من شهدوا الانفجار الذي وقع في حي التنك في 20 مارس/آذار، وقالوا إنه نجم عن غارة جوية. وقد أدى الانفجار إلى انهيار منزلين بالقرب من شارع 20، ومقتل 11 مدنياً. وقال الشهود لمنظمة العفو الدولية إن الهدف المقصود هو شاحنة مسطحة تابعة لتنظيم الدولة الإسلامية، مثبت عليها مدفع رشاش؛ وكانت متوقفة خارج المنزلين اللذين

قصفا؛ وقبل الهجوم بما لا يقل عن 40 دقيقة، تحركت الشاحنة وانتقلت إلى منطقة أخرى. وقال أحد الشهود من أهالي المنطقة، ويُدعى "عماد"[87]، إنه انتقل إلى مسرح الانفجار؛ ووصف لمنظمة العفو الدولية ما حدث قائلاً:

أعرف الأشخاص الذين قتلوا في هذين المنزلين؛ كانوا أناساً بسطاء، يعملون في مجال البناء؛ في أحد المنزلين، قُتل نقَّاش هو وأطفاله الثلاثة وجدته؛ وفي المنزل الآخر، قُتل نجار وزوجته البالغة من العمر 30 عاماً، وأطفالها الأربعة. وكل الأطفال الذين قتلوا تتراوح أعمارهم بين ثلاثة وثمانية أعوام.[88]

ولم تكن هذه الضربة الوحيدة التي استهدفت شاحنة تنظيم الدولة الإسلامية في تلك المنطقة، بحسب ما ذكره الأهالي الذين رُحِّلوا من المنطقة؛ فقد ظلت الشاحنة تتنقل في محيط الحي على مدى نحو 20 يوماً، أثناء الفترة بين 5 و30 مارس/آذار 2017. وظلت القوات الموالية للحكومة تحاول قصف الشاحنة أثناء تنقلها، فشنت ما لا يقل عن سبع غارات على الحي، وقتلت المزيد من المدنيين – من الرجال والنساء والأطفال. وقالوا لمنظمة العفو الدولية إن القوات الموالية للحكومة لم تنجح في قصف الشاحنة.

وقد تعذر على منظمة العفو الدولية التثبت مما إذا كان جهاز الإطلاق المستخدم في هذه السلسلة من الهجمات كان طائرة حربية أم ما إذا نفس النوع من الأسلحة قد استخدم في كل هجوم.[89] وأياً كان نوع الأسلحة المستخدمة في كل حالة، فيبدو أنها تأتي في إطار نمط مطرد من الهجمات التي شنتها القوات الموالية للحكومة باستخدام أسلحة متفجرة ذات آثار واسعة النطاق بهدف ضرب أهداف ذات قدرة عالية على التنقل في مناطق مكتظة بالسكان في غرب الموصل. وقد أفضت مثل هذه التكتيكات المتهورة المرة تلو الأخرى إلى خسائر في أرواح المدنيين، ودمرت المنازل ومنشآت البنية التحتية المدنية. ويبدو لنا، على ضوء المعلومات المتاحة، أن هذا الهجوم كان عشوائياً.

---

[87] حُجب الاسم الحقيقي.

[88] مقابلة مع "عماد" في 5 مايو/أيار 2017

[89] أفادت وزارة الدفاع البريطانية أن القوات البريطانية نفذت ضربات جوية في 20 مارس/آذار 2017 "قصفت معقلاً في غرب المدينة، و... ضربت موقعين لداعش، أحدهما كانت تطلق منه نيران المدافع الرشاشة الثقيلة على العراقيين." إيروارز، *تقارير عسكرية – مارس/آذار 2017*، airwars.org/daily-reports-mar17

خسائر جسيمة بادية في حي التنك بالقرب من سوق المعاش، بين 19 يناير/كانون الثاني 2017 و15 أبريل/نيسان 2017. تم تحديد المناطق التي لحقت بها خسائر مادية بالغة بمربعات صفراء. I © 2017 DigitalGlobe, Inc.

حي الثورة، 20 أبريل/نيسان 2017

قال "مصطفى"[90] - وهو أب في مقتبل العمر رُحِّل إلى حي الثورة من منطقة أخرى في غرب الموصل – إنه في حوالي الثامنة والنصف من صباح 20 أبريل/نيسان، دخل أحد مقاتلي تنظيم الدولة الإسلامية المنزل الذي كان يؤويه في حي الثورة من خلال فتحة في الحائط؛ وكان مقاتلو التنظيم قد أحدثوا فجوات في جدران المنازل المتجاورة حتى يتسنى لهم الدخول والخروج منها كما يحلو لهم، دون أن يرهم أحد من أعلى. وسار مقاتل التنظيم داخل البيت، ثم خرج إلى الشارع من البوابة الرئيسية؛ وبعد ذلك بساعة، أي في حوالي التاسعة والنصف صباحاً، قُصف المنزل؛ ووصف مصطفى لمنظمة العفو الدولية ما حدث قائلاً:

[90] حُجب الاسم الحقيقي.

كنت جالساً في الغرفة الخلفية بالمنزل، وهي أبعد غرفة عن الشارع؛ كنت أدخن سيجارة واحتسي الشاي وأتناول بعض الكعك؛ جاءت أختي إلى الغرفة، فقلت لها أن تجلس معي؛ ولم تكد تفعل حتى وقع الانفجار؛ لا أعرف يقيناً إن كانت تلك ضربة من طائرة ولكن هذا هو ما قاله لنا جيراننا. لعلهم عرفوا ذلك من الصوت.[91]

كان المنزل يقع بالقرب من المدرسة الفلسطينية؛ ويتألف من طابقين، وثلاث غرف، اثنتان منها في الطابق الأرضي والثالثة في الطابق الأول. ونظراً للاكتظاظ السكاني في المناطق الخاضعة لسيطرة تنظيم الدولة الإسلامية، فقد كان في البيت آنذاك 104 أشخاص، تكوَّموا معاً في أركان غرف المنزل لعلهم يجدون فيها الأمان. وقتل اثنان من سكان المنزل، أحدهما ابن أخي مصطفى البالغ من العمر 27 عاماً؛ وقد انتشلوه من تحت الأنقاض، ونقلوه إلى مستشفى يديره تنظيم الدولة الإسلامية؛ ولكن العاملين في المستشفى تركوه ينزف حتى الموت، قائلين لأسرته إنه ليس في المستشفى أطباء يمكن أن يعالجوه. ولا يكاد يكون من بين سكان المنزل أحدٌ إلا وقد أصيب بشكل أو بآخر من جراء الضربة؛ بعضهم تكبدوا إصابات بالغة، ومن بينهم رجل في الأربعين من عمره لحقت به إصابات في الحبل الشوكي أدت إلى إصابته بالشلل. [92]

وأغلب الظن أن الهدف المقصود من الهجوم كان قد غادر المنزل قبل ساعة من وقوع الضربة، فلم يحصد الهجوم من الضحايا سوى المدنيين. ووصف الوضعَ شاهدٌ آخر من حي الهرمات يُدعى "خالد"[93]؛ قال:

استخدم تنظيم الدولة الإسلامية منازلنا؛ وكانوا يأتون إلينا من الباب الأمامي، إذا كانت هناك طائرات تحلق في السماء؛ وإلا فكانوا يستخدمون الفتحات [الفجوات التي صنعها مقاتلو تنظيم الدولة في منازل السكان كي يتمكنوا من المجيء والذهاب كما يشاؤون دون أن تكتشفهم الطائرات بدون طيار التي تحلق في السماء]. كانوا يدخلون منزلاً ما، ويصعدون إلى السطح، ويطلقون النار على المروحيات، أو صوب مواقع القوات العراقية؛ ثم يرحلون. وبعد ذلك بربع ساعة، قصف المنزل؛ ولكننا كنا نعرف مسلكهم [القوات الموالية للحكومة]؛ ولذا، فبمجرد أن يرحل مقاتلو التنظيم عن المنزل بعد إطلاق النار، كنا نجمع أسرنا، وننتقل بأسرع ما يمكن لمنزل آخر؛ كنا نركض خلال الفتحات مثل ما يفعل مقاتلو التنظيم، ثم إلى منزل شخص آخر.[94]

وبناء على المعلومات المتاحة، يبدو أن هذا الهجوم إما كان هجوماً مباشراً على غرض مدني، أو هجوماً كان من الواجب العدول عنه وإلغاؤه لأن هدفه المقصود لم يعد له وجود. ومثل هذا الهجوم الذي لا تُتَّخذ فيه الاحتياطات الممكنة يمكن أن يُعدَّ بمثابة هجوم عشوائي.

---

[91] مقابلة مع "مصطفى" في 10 مايو/أيار 2017.

[92] أفادت قوة المهام المشتركة التابعة لعملية العزم الراسخ أن قوات التحالف بقيادة الولايات المتحدة نفذت في 20 أبريل/نيسان 2017 ست ضربات بالقرب من الموصل "أصابت سبع وحدات تكتيكية تابعة لتنظيم الدولة الإسلامية، ودمرت 11 نظاماً من أنظمة إطلاق القنابل الصاروخية، وسبعة مواقع قتالية، وستة من الأجهزة المتفجرة المرتجلة المحمول على مركبة، وثلاث منشآت خاصة بهذه الأجهزة، ومخزناً للأسلحة، ومدفعاً رشاشاً متوسطاً، ومنطقة تجمع لمقاتلي تنظيم الدولة الإسلامية". إيروارز، *تقارير عسكرية – أبريل/نيسان 2017*،
/airwars.org/daily-reports-apr17
وليس بمقدور منظمة العفو الدولية أن تؤكد ما إذا كانت هذه الضربات المذكورة تمت بصلة للواقعة المذكورة.

[93] حُجب الاسم الحقيقي.

[94] مقابلة مع "خالد" في 12 مايو/أيار 2017.

بين 00 أبريل/نيسان 2017 و28 مايو/أيار 2017، تُظهر هذه الصورة حي الثورة في محيط مبنى من المرجح أنه مدرسة فلسطين. وتظهر في الصورة الأضرار المادية والمباني المنهارة – يُشار إليها بمربعات صفراء – في ثلاثة مواقع بالقرب من المدرسة المحتملة. Image: © 2017 DigitalGlobe, Inc.

حي المشيرفة، 4 مايو/أيار 2017

تحدثت منظمة العفو الدولية إلى شاهدين على هجوم وقع في حي المشيرفة في 4 مايو/أيار؛ ففي حوالي الرابعة مساءً، سمعا دوي انفجار وصفاه بـ "صوت خبطة مكتومة" وسط القصف وغيره من الانفجارات. ولم يتمكنا من الذهاب رأساً إلى موقع الانفجار لأن مقاتلي تنظيم الدولة الإسلامية كانوا يحاولون التصدي لزحف القوات الموالية للحكومة؛ ولم يتسنَّ لهما التوجه إلى الموقع إلا عندما خفت ضراوة القتال في نحو السابعة مساء؛ وكان المنزل الذي قصف يبعد بنحو 30م من منزل الشاهدين، بين شارع 30 ومسجد الرحمن. ووصف أحد الشاهدين موقع الانفجار قائلاً:

ذهبت مع أبي؛ دمر الانفجار المنزل حتى سواه بالأرض؛ كانت تعيش في المنزل عائلتان؛ 14 شخصاً على وجه الإجمال. انتشلنا من تحت الأنقاض ثلاثة ناجين وجثتين. رب إحدى العائلتين هو دلال؛ وهو كهربائي يتراوح عمره بين 50 و55 سنة، وزوجته اسمها عدالة. مات في الانفجار ابناهما إسحاق البالغ من العمر 13 سنة، وهاشم البالغ من العمر 15 سنة. ونجت عدالة من الموت هي وزوجها وابنتهما رحاب البالغة من العمر 16 سنة. انتشلنا دلال وعدالة من تحت الأنقاض، وعندما جاءت القوات العراقية، تمكنت من انتشال رحاب. أعتقد أنهم الآن في أحد مستشفيات أربيل.

لا أعرف العائلة الأخرى التي كانت تعيش في المنزل معرفة جيدة، ولكن رب العائلة يدعى محمد؛ كان عمره يتراوح بين 30 و35 عاماً، وكان يعمل بناءً. قُتل هو وزوجته وستة من أطفاله السبعة. والطفل الوحيد الذي ظل حياً هو وليد البالغ من العمر 10 سنوات. وكانت إحدى الجثث التي تم انتشالها هي جثة شهد، ابنة محمد البالغة من العمر 14 سنة.[95]

وقال بعض الشهود إن مقاتلي تنظيم الدولة الإسلامية كانوا يتواجدون عادةً في المنطقة القريبة من المنزل المدمَّر. ولم يكن الشهود في الخارج بعد أن اشتدت ضراوة القتال، ولكن كان في الحي عادة أربع أو خمس مجموعات تتألف كل منها من اثنين أو أكثر من مقاتلي التنظيم. ولم يستقروا في مكان واحد قط؛ بل كانوا يتنقلون من مكان لآخر في الحي، وهم يحملون البنادق وقذائف الهاون. ولا يعتقد الشهود أن الهجوم أسفر عن سقوط أي قتلى من مقاتلي تنظيم الدولة الإسلامية؛ ولكنه أدى إلى مقتل تسعة من بين 14 مدنياً كانوا في المنزل. وأياً كان نظام الأسلحة المستخدم في الهجوم، فإن هذه الواقعة تظهر حصيلة القتلى الناجمة عن استخدام الأسلحة المتفجرة ذات الآثار الواسعة النطاق في منطقة غرب الموصل المكتظة بالسكان.[96] ورغم أن منظمة العفو الدولية لم يكن بوسعها التثبت من الهدف المقصود لهذا الهجوم على وجه الدقة، فإن المعلومات المتاحة توحي بأنه لم يصب أي هدف مشروع؛ ويبدو أن هذا الهجوم كان عشوائياً أو كان هجوماً مباشراً على عين مدنية.

هجمات أصابت أهدافها على الأرجح

وثقت منظمة العفو الدولية نمطاً من الهجمات التي أصابت فيها القوات الموالية للحكومة أهدافها العسكرية المقصودة على ما يبدو، ولكنها لم تتخذ الاحتياطات الواجبة للحد من إلحاق الأذى بالمدنيين، مما أدى إلى مقتل العشرات من المدنيين، وإصابة آخرين، وتدمير أعيان مدنية أو إلحاق أضرار بها. وفيما يلي نورد خمسة أمثلة لهجمات من المحتمل أنها كانت عشوائية، باعتبارها أمثلة نموذجية لأنماط أعم.

حي الشهداء، 13 يناير/كانون الثاني 2017

في حوالي الثامنة والربع من صباح 13 يناير/كانون الثاني، وقعت انفجارات أسفرت عن تدمير تسعة منازل في حي الشهداء؛ ووصف اثنان من أهالي الحي، وهما "كامل"[97] و"هاشم"[98]، البالغان من العمر 26 عاماً، ما يعتقدان أنه هجوم شنته مروحية، أسفر عن تدمير منزل عم كامل؛ وقالا إن المروحية أطلقت ثلاثة صواريخ، دمر كل منها ثلاثة مساكن يتألف كل منها من غرفة واحدة؛ أي أن الهجوم دمر تسعة مساكن بالكامل. ووصف "هاشم"[99] الهجوم قائلاً:

كنت في منزل والدتي بالقرب من الموقع؛ كنا نتناول الإفطار؛ وفي الساعة 8:15 صباحاً، وبدون سابق إنذار، قصف الصاروخ الأول المنازل، ثم تبعه صاروخان آخران؛ كلاهما جاء من اتجاه مختلف؛ وانتهى الأمر فيما يتراوح بين خمس و10 دقائق. بعد هبوط الصاروخ الأخير، هرعنا إلى الموقع؛ كنا خائفين ولكننا عرب، وإذا كان هناك قتلى، فلا بد أن نسرع

---

[95] مقابلة مع "ابن محمد" (حُجب اسمه الحقيقي) في 10 مايو/أيار 2017.

[96] أفادت قوة المهام المشتركة التابعة لعملية العزم الراسخ أن قوات التحالف بقيادة الولايات المتحدة نفذت في 4 مايو/أيار 2017 سبع ضربات بالقرب من الموصل "أصابت سبع وحدات تكتيكية تابعة لتنظيم الدولة الإسلامية، وفريقاً للقناصة؛ ودمرت تسع أنظمة لقذائف الهاون، وتسع مواقع قتالية، ومدفعين رشاشين ثقيلين، ومركبتين تكتيكيتين، ومبنيين تابعين للتنظيم." إيروارز، *تقارير عسكرية – مايو/أيار 2017*، airwars.org/daily-reports-may17

وليس بمقدور منظمة العفو الدولية أن تؤكد ما إذا كانت هذه الضربات المذكورة تمت بصلة للواقعة المذكورة.

[97] حُجب الاسم الحقيقي.

[98] حُجب الاسم الحقيقي.

[99] حُجب الاسم الحقيقي.

إليهم. انتشلنا الجثث من تحت الأنقاض؛ فوجدناها ممزقة، بعضها قطعت منها الرؤوس أو الأذرع. كان الهدف المقصود هو قائد معروف لتنظيم الدولة الإسلامية يدعى حربي عبد القادر؛ قُتل هو وجميع من كانوا في المنازل تقريباً: أكثر من 40 شخصاً. كل النساء والأطفال قتلوا؛ لم يكن هناك سوى ثلاثة ناجين، محمد وعاشر وسلمان؛ نُقلوا إلى مستشفى يديره تنظيم الدولة الإسلامية.[100]

وقال الشهود إن الهجوم قتل عنصراً واحداً مستهدفاً من عناصر تنظيم الدولة الإسلامية، وكان الثمن إزهاق أرواح 40 مدنياً.[101] وبناءً على المعلومات المتاحة، يتعين التحقيق في هذا الهجوم لاحتمال كونه هجوماً مفرطاً.

قبل بدء الهجوم الكبير على غرب الموصل، تظهر هذه الصورة التي التقطت يوم 19 يناير/كانون الثاني 2017 آثار الدمار والأضرار المادية في منطقة بحي الشهداء؛ وتبدو المنشآت المنهارة وخسائر أخرى محتملة بالقرب منها نظراً للكثافة العالية للمباني في تلك المنطقة. الصورة: © 2017 DigitalGlobe, Inc.

مسجد خالد بن الوليد، في 20 فبراير/شباط 2017 (أو نحو ذلك التاريخ)

ضرب هجوم مسجد خالد بن الوليد بحي وادي حجار في حوالي الثالثة مساءً يوم 20 فبراير/شباط أو نحو ذلك (لم يكن الشهود على يقين من التاريخ على وجه الدقة). ويقع المسجد في وسط حي سكني بالقرب من دوار سواس. وذكر أحد الشهود من المنطقة، ويدعى "هادي"[102]، لمنظمة العفو الدولية أن ما يتراوح بين 60 و70 من شخصاً كانوا يصلون داخل المسجد آنذاك؛ وأصاب المسجد

---

[100] مقابلة مع "هاشم" في 4 مايو/أيار 2017.

[101] وفقاً لما ذكرته قوة المهام المشتركة التابعة لعملية العزم الراسخ، فإن قوات التحالف نفذت في 13 يناير/كانون الثاني 2017 أربع ضربات بالقرب من الموصل "أصابت وحدة تكتيكية لتنظيم الدولة الإسلامية؛ ودمرت أربعة مواقع قتالية، ومدفعين رشاشين ثقيلين، وزورقين، ومقراً رئيسياً للتنظيم، وأحد الأجهزة المتفجرة المرتجلة المحمول على مركبة، وألحقت أضراراً بثمانية من طرق الإمداد". إيروارز، *تقارير عسكرية – يناير/كانون الثاني 2017*، /airwars.org/daily-reports-jan17

ليس بمقدور منظمة العفو الدولية التأكد مما إذا كانت هذه الضربات تمت بصلة للواقعة المذكورة.

[102] حُجب الاسم الحقيقي.

نحو خمسة صواريخ، مما أدى إلى انهيار السقف، وتدمير منزلين بالقرب منه. ولم تكد تمضي عدة دقائق حتى نُفّذت سلسلة أخرى من الضربات؛ وعزا هادي الأضرار التي لحقت بالمسجد إلى غارة جوية لأنه سمع أزيز الطائرات في السماء.[103]

كنت على بعد 500 متر من المسجد، وسمعت الطائرات القادمة، وأصوات الصواريخ. ذهبت إلى الموقع مباشرة، وبدأت في انتشال الناس من تحت الأنقاض. أخرجت ما لا يقل عن 30 شخصاً، ثم أرسلناهم إلى المستشفى الجمهوري؛ كانت لدينا بعض سيارات الإسعاف، ولكننا في أغلب الحالات استخدمنا شاحنات صغيرة. كان الجميع يصرخون ويبكون؛ سمعت أصوات أنين منبعثة من شخصين تحت الأنقاض، وعثرت عليهما. ثم عثرت على ثلاثة آخرين كانوا قد فارقوا الحياة. ثم وجدت شخصاً بين الحياة والموت؛ رأيت شخصاً مدفوناً حتى خصره تحت الأنقاض، كان ميتاً. وأصيب العشرات بجروح؛ لا أعرف كم كان عدد القتلى، ولكني رأيت أربعة بعيني.[104]

ووفقاً لما أفاد به هادي، فإنه عند وقوع الغارة كانت سيارة تابعة لشرطة الحسبة، (الشرطة الدينية) التابعة لتنظيم الدولة الإسلامية، متوقفة خارج المسجد. وكانت السيارة مدهونة باللونين الأسود والأبيض المميزين لتنظيم الدولة، ويسهل التعرف عليها. وقال إن بعض مقاتلي التنظيم - ربما واحد أو اثنان على الأكثر - كانوا يصلون بالداخل. ويبدو أن هذا الهجوم كان محاولة لاستهداف سيارة تنظيم الدولة الإسلامية والمقاتلين داخل المسجد.[105] ورغم أن منظمة العفو الدولية لا تعرف يقيناً عدد مقاتلي تنظيم الدولة الإسلامية الذين قُتلوا أو أصيبوا في هذا الهجوم، فإن ارتفاع حصيلة القتلى من المدنيين وطبيعة الممتلكات التي أصابها الهجوم يرجحان أن الهجوم كان مفرطاً.

الموصل الجديدة، 17 مارس/آذار 2017

أدت الغارات الجوية التي شنتها قوات التحالف بقيادة الولايات المتحدة في 17 مارس/آذار إلى مقتل ما لا يقل عن 105 أشخاص في بعض مباني حي الموصل الجديدة. وقالت مصادر مستقلة كانت في الحي آنذاك لمنظمة العفو الدولية إن الحي شهد في اليوم المذكور سلسلة من الغارات الجوية من الثامنة صباحاً حتى الخامسة مساءً. وعاد أحد هذه المصادر إلى الموقع في الأيام التالية، حيث تفقد مبنىً منهاراً انتشلت من تحت أنقاضه 70 جثة.[106] وتحدث مصدر آخر كان في حي الموصل الجديدة آنذاك بصورة أعم، قائلاً: "لو كان هناك مقاتل واحد من تنظيم الدولة الإسلامية في أحد المنازل، لاستهدفوا المنزل وقتلوا ما لا يقل عن 50 مدنياً."[107] وقالت بعض المصادر لمنظمة العفو الدولية إن مقاتلي قوات العملية الخاصة اللواء 2 (جهاز مكافحة الإرهاب) الذين كانوا يسعون جهدهم للزحف إلى داخل حي الموصل الجديدة هم الذين استدعوا الغارات الجوية لأن قناصة تنظيم الدولة الإسلامية حالوا بينهم وبين ذلك؛ ومن ثم فقد طلبوا شن الغارات الجوية للقضاء على القناصة، والسماح لهم بالتقدم.

وفي 25 مايو/أيار 2017، أصدرت وزارة الدفاع الأمريكية "الملخص التنفيذي للتحقيق في الواقعة التي زُعم أنها أوقعت خسائر في صفوف المدنيين في حي الجديدة بالموصل"، وأقرت فيه بأن الوفيات المذكورة نجمت عن ضربات جوية شنتها طائرة أمريكية،

---

[103] وفقاً لما ذكرته قوة المهام المشتركة التابعة لعملية العزم الراسخ، فإن قوات التحالف نفذت في 20 فبراير/شباط 2017 ست ضربات بالقرب من الموصل "أصابت وحدتين تكتيكيتين لتنظيم الدولة الإسلامية؛ ودمرت 11 من أنظمة قذائف الهاون، وثلاثة مقار رئيسية للتنظيم، وثلاثة مبانٍ يسيطر عليها التنظيم، ووحدتي مدفعية مضادة للطائرات، ومركبتين تكتيكيتين، واثنين من مخازن الإمداد، ومركبة تحميل أمامي، وموقعاً قتالياً، ومنشأة للأسلحة، وأحد الأجهزة المتفجرة المرتجلة المحمول على مركبة، وجهاز تفجير مرتجل. إيروارز، تقارير عسكرية – فبراير/شباط 2017، airwars.org/daily-reports-feb17/

ليس بمقدور منظمة العفو الدولية التأكد مما إذا كانت هذه الضربات تمت بصلة للواقعة المذكورة.

[104] مقابلة مع "هادي" في 4 مايو/أيار 2017.

[105] قالت وسائل الإعلام العالمية نقلاً عن مصدر ما إن الغارة التي شنت على المسجد أدت إلى مقتل 43 مدنياً؛ انظر صوت أمريكا، "شارع يتحول إلى أنقاض تظهر تكلفة القتال الدائر للاستيلاء على الموصل بالعراق"، 12 أبريل/نيسان www.voanews.com/a/street-rubble-cost-fight-mosul-iraq-islamic-state/3807375.html

[106] مقابلة مع مصدر سري في 13 مايو/أيار 2017.

[107] مقابلة مع "كامل" في 4 مايو/أيار 2017.

وكانت تستهدف اثنين من قناصة تنظيم الدولة الإسلامية كانا قابعين على سطح المبنى.[108] وأفاد البيان أن الضربات الجوية نُفِّذت دعماً لعملية كان يقوم بها جهاز مكافحة الإرهاب، وأن الذخيرة المستخدمة هي قنبلة موجهة بالنظام العالمي لتحديد المواقع من طراز جي بي يو-38. كما خلص تحقيق الولايات المتحدة إلى أنه مما ضاعف من الأثر التفجيري للضربة الجوية أن القنبلة فجرت المواد المتفجرة التي زرعها مقاتلو تنظيم الدولة الإسلامية، مما سبب انفجارات ثانوية، وأدى إلى انهيار المبنى.[109] ولم يتسنَّ لمنظمة العفو الدولية التثبت من وقوع انفجارات ثانوية؛ وسواء وقعت مثل هذه الانفجارات الثانوية أم لم تقع، فإن الأمر الذي يثير قلق منظمة العفو الدولية هو أن قنبلة جي بي يو-38 هي قنبلة كبيرة للغاية ومن الشطط استخدامها لضرب هدف من هذا النوع.
وحتى إن لم يكن بمقدور المخططين لهذا الهجوم التكهن بوقوع انفجارات ثانوية، فكان ينبغي أن يكون واضحاً لهم أن اختيار قنبلة وزنها 500 رطل، تحتوي على ما يكافئ 190 رطلاً من مادة تي إن تي، لضرب اثنين من القناصة على سطح مبنى يغُصُّ بالمدنيين من شأنه على الأرجح أن يلحق ضرراً بالمدنيين يُعدُّ مفرطاً بالقياس إلى المزية العسكرية المرجوة، أي أنه يشكل هجوماً مفرطاً.

توضح هذه الصورة موقع الغارة الجوية التي استهدفت حي الموصل الجديدة في 17 مارس/آذار 2017، واستخدمت فيها قنبلة من طراز جي بي يو-38؛ والدائرة الحمراء المرسومة على الصورة تحدد منطقة نصف قطرها 102 م، وفيها تحدث القنبلة المذكورة ضغطاً مفرطاً يشكل خطراً على الناس الموجودين في العراء؛ أما الدائرة الأرجوانية فهي تحدد منطقة نصف قطرها 245 م، وفيها تحدث القنبلة جي بي يو-38 تشظياً يشكل خطراً على الناس الموجودين في العراء. الصورة: © GoogleEarthPro

[108] عملية العزم الراسخ، *الملخص التنفيذي للتحقيق في الواقعة التي زُعم أنها أوقعت خسائر في صفوف المدنيين في حي الجديدة بالموصل*، 25 مايو/أيار 2017،
www.inherentresolve.mil/News/News-Releases/Article/1193707/executive-summary-of-the-investigation-of-the-alleged-civilian-casualty-/inciden

[109] عملية العزم الراسخ، الملخص التنفيذي للتحقيق في الواقعة التي زُعم أنها أوقعت خسائر في صفوف المدنيين في حي الجديدة بالموصل، 25 مايو/أيار 2017.

حي الإصلاح الزراعي، منتصف أبريل/نيسان

في منتصف أبريل/نيسان، أدت غارات جوية، على الأرجح، إلى تدمير منزل في شارع الإصلاح الزراعي بالقرب من معلم محلي معروف يسمى بئر محمود، غير بعيد من دوار اليرموك. وقد تحدثت منظمة العفو الدولية إلى شاهد يدعى "علي"[110]، وهو يقطن منزلاً على بعد 100 م من المنزل الذي دُمِّر في نفس الشارع. ووصف الهجوم قائلاً:

في حوالي الخامسة مساءً، سمعت أزيزاً أو صفيراً، وما هو إلا أن وقع انفجار ضخم أصابنا بالذهول؛ ثم أعقبه انفجار آخر بعد حوالي دقيقتين. انتظرت في البيت حتى الصباح التالي، ثم توجهت إلى الموقع. كان المنزل قد دُمِّر بالكامل، وكانت الجثث لا تزال مدفونة تحت الأنقاض. سألت الجيران عما حدث، فقالوا لي إن مقاتلي تنظيم الدولة الإسلامية كانوا داخل المنزل قبل الهجوم؛ ولم يكن شقيق الأسرة في البيت آنذاك، فنجا من الموت ولكنه فقد أسرته بأكملها. قتل 15 مدنياً في ذلك المنزل.[111]

ولم يعرف الشهود على وجه الدقة كم عدد مقاتلي تنظيم الدولة الإسلامية الذين كانوا داخل المنزل عند تدميره. وتدرك منظمة العفو الدولية، استناداً لما استقته من معلومات من مقابلات أخرى، أن مقاتلي تنظيم الدولة الإسلامية دأبوا على التجول في الأحياء، ودخول منازل المدنيين متى يشاؤون. وكانوا في العادة يتنقلون أزواجاً، ربما خشية أن تؤدي ضربة واحدة إلى مقتل عدد كبير من المقاتلين. وقد أدى الهجوم إلى مقتل 15 مدنياً، مما يثير القلق من أن يكون هجوماً مفرطاً لا يتناسب مع الهدف المقصود منه. ورغم أن منظمة العفو الدولية لا يمكنها التيقن من عدد مقاتلي تنظيم الدولة الإسلامية الذين أصابهم ا لهجوم، فإن الأنماط المطردة لسلوك التنظيم ترجح أن العدد كان قليلاً؛ وهذه القلة، مقرونة بارتفاع الخسائر في أرواح المدنيين الناجمة عن الهجوم، تدفع إلى الظن بأن الهجوم كان مفرطاً.

الشارع 20، حي التنك، 19 أو 20 أبريل/نيسان

أجرت منظمة العفو الدولية مقابلات مع أشخاص شهدوا هجوماً على منزل يسكنه مدنيون في شارع 20 بحي التنك، إما في 19 أو 20 أبريل/نيسان 2017. وأحد هؤلاء الشهود هو مالك المنزل، ويدعى "محمد"[112] ؛ وكان قد فر من المنطقة في الليلة السابقة. وعلم في اتصال هاتفي في اليوم التالي أن مقاتلي تنظيم الدولة الإسلامية قد استولوا على المنزل الذي رحل عنه، ومن ثم فقد صار هدفاً للضربات الجوية. وأدت الضربات الجوية إلى تدمير المنزل الذي يوجد به مقاتلو التنظيم؛ كما دمرت المنزل المتاخم له، وكانت بداخله عائلة. ووجِّهت إلى المنازل ثلاث ضربات؛ اثنتان منها متعاقبتان، والثالثة جاءت بعد فترة وجيزة، بينما كانت جهود الإنقاذ مستمرة. كما تحدثت منظمة العفو الدولية إلى شاهدين آخرين، أحدهما يُدعى "حمزة"، وقد وصف ما شهده حينما توجه إلى الموقع قائلاً:

كنا لا نزال في حي التنك؛ كان المنزلان متجاورين، وبعد القصف الثاني، توجه ابني محمد إلى الموقع، وحاول انتشال الجثث من تحت الأنقاض. وكان أحد السكان، وهو محمد دياب، مدفوناً حتى خصره فقط؛ ومد ابني محمد ذراعيه تحت إبطي محمد دياب، وحاول انتشاله؛ ونجح في ذلك، وظل محمد دياب على قيد الحياة، فكان هو الناجي الوحيد من سكان المنزل. وبينما كان ابني وفتية الدفاع المدني يحاولون انتشال الآخرين، إذا بطائرة تحوم مجدداً في السماء، ثم تقصف الموقع مجدداً [للمرة الثالثة]؛ وقتلت واحداً من الفتية [فتية الدفاع المدني].[113]

وأدت الضربتان الأوليان إلى مقتل مقاتلين من تنظيم الدولة الإسلامية، ولكنهما أيضاً أفضتا إلى مقتل أسرة بأكملها في البيت المجاور. أما الضربة ا لثالثة فقد قتلت واحداً من المسعفين الأوليين؛ ومما يثير قلق منظمة العفو الدولية أن الذخائر المختارة في هذا الهجوم أسفرت عن تدمير منزل ممتلئ بالمدنيين؛ كما تشعر المنظمة بالقلق إزاء قرار تنفيذ ضربة ثالثة بعد أن تم تدمير المنزل.

---

[110] حُجب الاسم الحقيقي.

[111] مقابلة مع "علي" في 14 مايو/أيار 2017.

[112] حُجب الاسم الحقيقي.

[113] مقابلة مع "حمزة" في 8 مايو/أيار 2017.

[114] وبناء على المعلومات المتاحة، فإن هناك من الأسباب ما يدفع للظن بأن الضربتين الأوليين ربما كانتا مفرطتين. أما الضربة الثالثة فهي تثير الشك في أن يكون المسعفون والمصابون استهدفوا عمداً.

3.5 التقاعس عن اتخاذ الاحتياطات الواجبة عند الهجوم

التحذيرات الفعالة

إن جميع أطراف الصراع المسلح في غرب الموصل، بما في ذلك القوات الموالية للحكومة، ملزمة باتخاذ التدابير الاحتياطية الواجبة عند شن أي هجوم من أجل حماية المدنيين. وتشمل هذه التدابير إصدار تحذيرات مسبقة فعالة قبل أي هجمات من شأنها أن تؤثر على السكان المدنيين. وقد ذكر معظم النازحين من غرب الموصل، الذين تحدثت إليهم منظمة العفو الدولية، أنهم تلقوا تحذيرات من نوع ما قبل عمليات القصف؛ وصدرت هذه التحذيرات عبر التليفزيون والإذاعة خلال الأسابيع والأشهر السابقة للعملية. وعادةً ما كانت الطائرات تسقط منشورات من الجو قبل حوالي أسبوعين من بدء القصف في حي ما لكي يقرأها سكان الحي. وقد تحدثت منظمة العفو الدولية إلى أشخاص من الأحياء التالية ممن رأوا تلك المنشورات أو كانوا على علم بها: الهرمات، والموصل الجديدة، والمشيرفة، والرسالة، والشهداء، والتنك، والثورة، ووادي حجار، واليرموك، والزنجيلي. كما أجرت منظمة العفو الدولية مقابلات مع أشخاص من القرى الواقعة خارج غرب الموصل، جميعهم رأوا المنشورات التي أسقطت في أحيائهم قبل بدء القصف أو كانوا على علم بهذه المنشورات.

وكانت بعض هذه التحذيرات موجهة إلى تنظيم الدولة الإسلامية، تطالبهم بإلقاء أسلحتهم. أما تلك الموجهة إلى المدنيين فقد كانت في العادة تبلغهم بأن القوات الموالية للحكومة عازمة على إنقاذهم من تنظيم الدولة الإسلامية. وكانت تنصح الناس بالبقاء في ديارهم، والحرص على إبقاء أطفالهم في البيت، والابتعاد عن الأبواب والنوافذ، والحفاظ على الغذاء والماء. كما حملت التحذيرات نصائح للناس بالابتعاد عن مقاتلي تنظيم الدولة الإسلامية ومواقعهم. وأفاد بعض الأشخاص أنهم تلقوا منشورات تحضهم على إبقاء أطفالهم في البيت على الدوام، وتعليق ثياب الأطفال على أسطح المنازل لتمييزها عن منازل تنظيم الدولة الإسلامية (انظر ما يلي).

ولكي يكون أي تحذير فعالاً، لا بد أن يكون ملائماً للبيئة، ومحدداً، وعملياً. والتحذيرات التي تم بثها عبر التليفزيون والإذاعة لم تصل إلى جمهور واسع بسبب حظر تنظيم الدولة الإسلامية للتليفزيون والإذاعة، ولو أن بعض الأشخاص احتفظوا بأجهزة سرية. أما المنشورات فقد وصلت إلى عدد أكبر من الناس، بالرغم من توعد تنظيم الدولة الإسلامية بقتل أي شخص يضبط وهو يقرأها؛ وقال "أبو عمران"[115]، البالغ من العمر 43 عاماً، وهو من حي الزنجيلي: "كانت هناك منشورات، تنصحنا بالابتعاد عن مقاتلي تنظيم الدولة الإسلامية ونقاط التفتيش التابعة لهم. ولكن إذا اكتشفوا أنك قرأت هذه المنشورات، فسوف يقتلونك بلا تردد."[116] أما سماح البالغة من العمر 32 عاماً، وهي من حي الهرمات، فقد قالت لمنظمة العفو الدولية: "كنا نحاول متابعة الأوضاع حتى نعرف ماذا يجري، كل ذلك من وراء مقاتلي تنظيم الدولة الإسلامية. أسقطت منشورات من الجو في حينها، ولكن التنظيم كان يعدم أي شخص يحمل منشوراً في يده."[117]

---

[114] وفقاً لما ذكرته قوة المهام المشتركة التابعة لعملية العزم الراسخ، فإن قوات التحالف نفذت في 19 أبريل/نيسان 2017 سبع ضربات بالقرب من الموصل "أصابت أربع وحدات تكتيكية لتنظيم الدولة الإسلامية؛ ودمرت خمسة من الأجهزة المتفجرة المرتجلة المحمول على مركبة، وخمس مركبات تحميل أمامي، وأربعة من أنظمة قذائف الهاون، ومدفعاً رشاشاً متوسطاً، ومصنعاً للأجهزة المتفجرة المرتجلة المحمول على مركبة، إيروارز، تقارير عسكرية – أبريل/نيسان 2017، airwars.org/daily-reports-apr17/

ليس بمقدور منظمة العفو الدولية التأكد مما إذا كانت هذه الضربات تمت بصلة للواقعة المذكورة.

[115] حُجب الاسم الحقيقي.

[116] مقابلة مع "أبو عمران" في 5 مايو/أيار 2017.

[117] مقابلة مع سماح في 8 مايو/أيار 2017.

ولم تكن الرسالة التي تحملها المنشورات تأخذ بعين الاعتبار واقع الحياة تحت سيطرة تنظيم الدولة الإسلامية؛ فلم يكن بإمكان أهالي غرب الموصل الابتعاد عن مقاتلي التنظيم؛ ووفقاً لما ذكره الشهود، فإن مقاتلي التنظيم كانوا يدخلون المنازل متى يشاؤون، وكانوا يبقون فيها كما يحلو لهم. أحياناً ما كانوا يدخلون من الأبواب الأمامية؛ وكثيراً ما كانوا يستخدمون فجوات صنعوها في جدران المنازل حتى يتسنى لهم الدخول والخروج بحرية. وأوضح ذلك أحد سكان غرب الموصل قائلاً:

كانوا يمشون من بيت إلى بيت، ويذكرون البيوت التي تم اختيارها لطهي الطعام؛ كانوا يعطونهم المؤن ويقولون لهم "في هذا الوقت يجب أن يكون الطعام جاهزاً." وهكذا، كان بمقدورهم الحضور لتناول الطعام أثناء القتال، وأخذ الطعام معهم.[118]

وكان بعض هذه المنشورات على الأقل يحتوي على تعليمات للأهالي تنصحهم بتعليق ملابس الأطفال على أسطح منازلهم لتدل على أنها منازل مدنية يوجد بها أطفال. غير أن منظمة العفو الدولية تحدثت إلى أشخاص قصفت منازلهم بالرغم من تعليقهم ملابس أطفال على أسطحها. ومن بين هؤلاء "يازن"[119]، وهو من أهالي حي التنك، قُصف منزله في 15 أبريل/نيسان 2017 بينما كان في البيت مع زوجته وأطفالهما. وقال لمنظمة العفو الدولية:

قالت لنا القوات العراقية أن نبقى في منازلنا؛ كان مقاتلو تنظيم الدولة الإسلامية في منزل مقابل لمنزلنا على الجانب الآخر من الشارع؛ لا بد أن يكون شخص ما قد أبلغ القوات العراقية بذلك، كنا قد علقنا ثياب الأطفال على سطح بيتنا حتى تعرف القوات العراقية أنه منزل عائلة، وليس تابعاً لتنظيم الدولة الإسلامية؛ كانت ملابس الأطفال على سطح منزلي عندما سقط الصاروخ عليه.[120]

وأعرب أشخاص آخرون، ممن تحدثت إليهم منظمة العفو الدولية، عن اعتقادهم بأن مختلف القوات الموالية للحكومة كانت تنتهج أساليب متباينة إزاء التحذيرات والاحتياطات التي تتخذها عند شن هجماتها. وقال "هادي"[121]، وهو من حي الهرمات:

كان مقاتلو تنظيم الدولة الإسلامية يختبئون دائماً بين العائلات لأن الطائرات الأمريكية لن تقصف المنازل إذا رأت ملابس فوق الأسطح؛ أما المروحيات العراقية فكانت تأتي ولا تميز بين المنازل؛ كما كانت [القوات الموالية للحكومة] تستخدم المدفعية التي كانت تطلق قذائفها على موقع ما بعد 15 دقيقة من إطلاق مقاتلي تنظيم الدولة الإسلامية نيرانهم من هذا الموقع. كنا نعرف ذلك، فنركض فور إطلاقهم النيران لأن المنزل سوف يُقصف.[122]

وفي مقابلة مع منظمة العفو الدولية، أعرب "كامل"[123]، البالغ من العمر 26 عاماً - وهو من أهالي حي الموصل الجديدة - عن تقييمه للتحذيرات من حيث كونها احتياطات فعالة قبل الهجمات، فجاء رأيه معبراً عن الشعور العام للأهالي فيما يبدو؛ قال:

كانت المنشورات تسقط باستمرار قبل الهجمات، وتحمل تحذيرات تنصح الناس بالبقاء في بيوتهم، ولكنها كانت عديمة الجدوى؛ تأكد من تسجيل ما أقول: التحذيرات. كانت. عديمة الجدوى."[124]

تغيير التكتيكات

تتطلب الاحتياطات الفعالة عند شن الهجمات أيضاً تكييف التكتيكات بحيث تتلاءم مع الظروف المتغيرة، مما يضمن عدم شن هجمات عشوائية أو مفرطة. ولقد واجه الأطباء عبئاً ثقيلاً يفوق طاقتهم بسبب تزايد عدد المصابين المدنيين الذين ينقلون إلى المراكز الطبية من غرب الموصل. ولم تتبين الأعداد الدقيقة للمصابين، ولكن طبيعة الإصابات التي تكبدها المدنيون في غرب الموصل تشي بالثمن الذي يدفعه المدنيون مقابل إصرار القوات الموالية للحكومة على الاعتماد على وسائل وطرق غير ملائمة في الحرب.

---

[118] مقابلة مع "عبير" في 12 مايو/أيار 2017.

[119] حُجب الاسم الحقيقي.

[120] مقابلة مع "يازن" في 8 مايو/أيار 2017.

[121] حُجب الاسم الحقيقي.

[122] مقابلة مع "هادي" في 12 مايو/أيار 2017.

[123] حُجب الاسم الحقيقي.

[124] مقابلة مع "كامل" في 4 مايو/أيار 2017.

وقد لاحظ المهنيون الطبيون أن المرضى الذين يصلون من شرق الموصل مصابون بعدد أقل من الجروح المعقدة، وأن جروحهم هي بالأحرى إصابات رضحيه بسيطة نسبياً، بما في ذلك الكسور الفردية، والإصابات النافذة الناجمة عن أعيرة نارية، أو التشظي الناجم عن أسلحة متفجرة. أما المرضى من غرب الموصل، فكانوا في الأغلب مصابين بجروح متعلقة بالانفجار، وكسور مضاعفة بما في ذلك الإصابات النافذة والرضوح المتعددة. كما لاحظ المهنيون الطبيون زيادة في أعداد الإصابات الهَرْسِيَّة والحروق بنوع خاص، وهي ظاهرة تقترن باستخدام الأسلحة الانفجارية الشديدة في المناطق المدنية. وكانت العمليات الجراحية التي أجريت على المرضى القادمين من غرب الموصل تستغرق وقتاً أطول عادةً، كما كانت أكثر تعقيداً، من تلك التي أجريت على المرضى القادمين من شرق المدينة.[125]

وتُعزى الإصابات والوفيات إلى عاملين: منع تنظيم الدولة الإسلامية المدنيين من الرحيل عن مناطق العمليات العسكرية بهدف اتخاذهم دروعاً بشرية، واعتماد القوات الموالية للحكومة على الأسلحة المتفجرة ذات الآثار الواسعة المدى. ومن غير المتصور أن تكون القوات الموالية للحكومة في غفلة عن تكتيكات تنظيم الدولة الإسلامية، وتركز المدنيين في المناطق التي تتعرض للهجوم. ومن غير المتصور كذلك أن تكون القوات الموالية للحكومة في غفلة عن التكلفة المروعة في أرواح المدنيين المترتبة على استخدام أسلحة متفجرة في هذه المناطق، خاصة مع استمرار الصراع وامتلاء المستشفيات والمراكز الصحية بالمرضى الذين يعانون من إصابات ناجمة عن الانفجارات وإصابات هرسية. وهذه القوات الموالية للحكومة نفسها قامت بانتشال المدنيين من تحت الأنقاض، ونقلهم إلى المستشفيات بالآلاف.[126]

ولم تغير القوات الموالية للحكومة من تكتيكاتها في غرب الموصل إلا مرة واحدة فيما يبدو خلال الفترة التي يتناولها هذا التقرير؛ فقد أوقفت قوات التحالف بقيادة الولايات المتحدة الغارات الجوية مؤقتاً استجابة للقصف الذي شهده حي الموصل الجديدة في 17 مارس/آذار، وورد أنها أعادت النظر في تكتيكاتها. وقد علمت منظمة العفو الدولية أن ثمة قراراً اتخذ بتخفيف الشحنات المتفجرة نتيجة لهذا الهجوم، ولو أن بيان البنتاغون الأمريكي الصادر في 25 مايو/أيار 2017 لم يأتِ على ذكر هذا القرار.[127] وباستثناء ذلك، لم تجد منظمة العفو الدولية أي دليل على تغيير التكتيكات الحربية، إذ ما برحت القوات الموالية للحكومة تعتمد على المدفعية، ومدافع الهاون، والقذائف الصاروخية المرتجلة، وكلها أقل دقة من الضربات الجوية باستخدام الذخائر الموجهة بدقة، ومن المرجح أن تكون قد أدت إلى سقوط المزيد من القتلى والجرحى.

[125] مقابلة مع مصادر تعمل في مجال الاستجابة الإنسانية للموصل في 15 مايو/أيار 2017، ومراسلات بالبريد الإلكتروني معهم في 28 مايو/أيار 2017.

[126] بالرغم من غياب أرقام دقيقة، فإن مصادر تعمل في مجال الاستجابة الإنسانية للموصل أشارت إلى أنها استقبلت آلافاً كثيرة من المدنيين المصابين من غرب الموصل منذ بدء العملية. مقابلة مع مهنيين طبيين في 15 مايو/أيار 2017، ومراسلات معهم بالبريد الإلكتروني في 28 مايو/أيار 2017.

[127] مقابلة مع مصدر سري ذي صلة بالقوات العراقية وقوات التحالف في 12 يونيو/حزيران 2017.

6. القانون الإنساني الدولي وجرائم الحرب

يحدد القانون الإنساني الدولي، أو ما يسمى قوانين الحرب، القواعد القانونية الملزمة لجميع أطراف الصراع المسلحة، سواء كانت هذه قوات مسلحة تابعة لدولة أم جماعات مسلحة غير تابعة لدولة. وترمي هذه القواعد إلى تقليص المعاناة البشرية لأدنى الحدود، وتوفير حماية خاصة للمدنيين وغير المشاركين مشاركة مباشرة في الأعمال الحربية. والعراق دولة طرف في اتفاقيات جنيف الأربعة لسنة 1949، والبروتوكول الإضافي لسنة 1977، المتعلق بحماية ضحايا المنازعات الدولية المسلحة (البروتوكول الأول).

وقواعد القانون الإنساني الدولي العرفي[128]، بما في ذلك كافة القواعد المشار إليها في هذا التقرير، ملزمة قانوناً لجميع أطراف الصراع المسلح غير الدولي في العراق، أي أعضاء التحالف بقيادة الولايات المتحدة، والقوات المسلحة العراقية وقوات الأمن، والميليشيات التي تساندها الحكومة، وتنظيم الدولة الإسلامية. والدول ملزمة بالتحقيق في أي انتهاكات مزعومة لقوانين الحرب، ومحاكمة المسؤولين عن ارتكاب جرائم الحرب، وتقديم تعويضات لضحايا الانتهاكات.

1.6 قواعد القانون الإنساني الدولي

التمييز والتناسب

من بين القواعد الأساسية للقانون الإنساني الدولي قاعدة تنص على أن "يميز أطراف النزاع في جميع الأوقات بين المدنيين والمقاتلين"، وتستوجب من هذه الأطراف أن "توجه الهجمات إلى المقاتلين فحسب، ولا يجوز أن توجه إلى المدنيين". [129] وثمة قاعدة مشابهة تستوجب من أطراف الصراع التمييز بين "الأعيان المدنية" و"الأهداف العسكرية"؛ وهاتان القاعدتان تنضويان تحت مبدأ التمييز الأساسي.

ولأغراض التمييز، فإن أي شخص لا ينتمي لأفراد القوات المسلحة التابعة لأحد أطراف الصراع يُعدُّ مدنياً، والسكان المدنيون يشملون جميع الأشخاص غير المقاتلين.[130] و"يتمتع المدنيون بالحماية من الهجوم ما لم يقوموا بدور مباشر في العمليات العدائية وعلى مدى الوقت الذي يقومون خلاله بهذا الدور".[131]

أما الأعيان المدنية فهي جميع الأعيان (أي المباني والمنشآت والأماكن وغيرها من الممتلكات أو البيئات المادية) التي ليست "أهدافاً عسكرية"، والاهداف العسكرية "تُقتصر على الأعيان التي تسهم إسهاماً فعالاً في العمل العسكري سواء بطبيعتها أو موقعها أو غايتها أو استخدامها، والتي يحقق تدميرها كلياً أو جزئياً، أو الاستيلاء عليها، أو تعطيلها في الأحوال السائدة في حينه

---

[128] للاطلاع على قائمة رسمية لهذه القواعد، انظر اللجنة الدولية للصليب الأحمر، *القانون الإنساني الدولي العرفي: المجلد 1: القواعد*، ج. م هنكرتس ول. دوزوالد بك، محرران، 2005 (يشار إليها فيما يلي باسم: اللجنة الدولية للصليب الأحمر، *دراسة القانون الإنساني الدولي العرفي*).

[129] اللجنة الدولية للصليب الأحمر، دراسة القانون الإنساني الدولي العرفي، القاعدة 1. انظر أيضاً البروتوكول الإضافي لاتفاقيات جنيف المعقودة في 12 أغسطس/آب 1949، والمتعلق بحماية ضحايا المنازعات الدولية المسلحة (البروتوكول الأول)، المادة 48، والبروتوكول الإضافي لاتفاقيات جنيف المعقودة في 12 أغسطس/آب 1949، والمتعلق بحماية ضحايا المنازعات المسلحة غير الدولية (البروتوكول الثاني)، المادة 12(2).

[130] اللجنة الدولية للصليب الأحمر، دراسة *القانون الإنساني الدولي العرفي*، القاعدة 5؛ انظر أيضاً البروتوكول الأول، المادة 50.

[131] اللجنة الدولية للصليب الأحمر، دراسة *القانون الإنساني الدولي العرفي*، القاعدة 6؛ انظر أيضاً البروتوكول الأول، المادة 51(3)؛ والبروتوكول الثاني، المادة 13(3).

ميزة عسكرية مؤكدة".[132] وتُحمى الأعيان المدنية من الهجوم ما لم تصبح أهدافاً عسكرية في العمليات العدائية، ولا تتمتع بالحماية مادامت كذلك، لأن جميع معايير الهدف العسكري المذكورة للتو تصبح مستوفاة بصورة مؤقتة.[133] أما إذا ثار شك فيما إذا كان أحد الأعيان المكرسة لأغراض مدنية في العادة -مثل دار العبادة، أو المنزل، أو أي محل آخر للسكن، أو المدرسة -يُستخدم لأغراض عسكرية، فيجب افتراض أنها لا تُستخدم على هذا النحو.[134]

وتعمد توجيه الهجمات للمدنيين الذين ليس لهم دور مباشر في الأعمال العدائية أو للأعيان المدنية هو جريمة حرب. [135] كما يتضمن مبدأ التمييز قاعدة محددة تقضي بحظر "أعمال العنف أو التهديد بأعمال العنف التي تستهدف بصورة رئيسية بث الذعر بين السكان المدنيين".[136]

والقاعدة التي تترتب لزاماً على مبدأ التمييز هي أن "تحظر الهجمات العشوائية".[137] والهجمات العشوائية هي تلك التي من طبيعتها أن تضرب الأهداف العسكرية والمدنيين أو الأعيان المدنية بدون تمييز، إما لأن الهجوم غير موجه لهدف عسكري محدد، أو لأنه يستخدم طريقة أو وسيلة قتالية لا يمكن توجيهها إلى هدف عسكري محدد، أو لا يمكن تحديد آثارها على نحو ما يقتضيه القانون الإنساني الدولي.[138]

كما يحظر القانون الإنساني الدولي الهجمات المفرطة، ويقصد بذلك أي هجوم "قد يُتوقع منه أن يسبب بصورة عارضة خسائر في أرواح المدنيين أو إصابات بينهم، أو أضراراً بالأعيان المدنية، أو مجموعة من هذه الخسائر والأضرار، ويكون مفرطاً في تجاوز ما يُنتظر أن يسفر عنه من ميزة عسكرية ملموسة ومباشرة".[139] وتعمد شن هجوم عشوائي يسفر عن مقتل أو إصابة مدنيين، أو هجوم مفرط (أي مع العلم بأن هذا الهجوم سوف يؤدي إلى خسائر عرضية مفرطة في أرواح المدنيين أو إصابات أو أضرار) يشكل جريمة حرب.[140]

وإلى جانب التمتع بالحماية الممنوحة للمدنيين والأعيان المدنية، فإن فئات معينة من الأشخاص والأعيان تُمنح حماية خاصة بموجب القانون الإنساني الدولي؛ فلا بد من إيلاء الاحترام وتوفير الحماية لأفراد الخدمات الطبية ووسائل النقل الطبي في جميع الظروف والأحوال.[141] ويجب احترام وحماية أفراد الغوث الإنساني والأعيان المستخدمة لعمليات الغوث الإنساني.[142] كما "يجب إيلاء اهتمام خاص في العمليات العسكرية لتجنب الإضرار بالمباني المخصصة لأغراض دينية أو فنية أو علمية أو تربوية أو خيرية وبالآثار التاريخية ما لم تكن أهدافاً عسكرية".[143]

الاحتياطات

مما يضفي المزيد من التأكيد على أهمية حماية السكان المدنيين والأعيان المدنية أن القانون الإنساني الدولي يلزم جميع أطراف النزاع باتخاذ احتياطات عند شن أي هجوم. ومن ثم، يجب أن "يُتوخى الحرص الدائم في إدارة العمليات العسكرية على تفادي إصابة

---

[132] اللجنة الدولية للصليب الأحمر، دراسة *القانون الإنساني الدولي العرفي*، القاعدتان 8 و9؛ انظر أيضاً البروتوكول الأول، المادة 52.

[133] اللجنة الدولية للصليب الأحمر، دراسة *القانون الإنساني الدولي العرفي*، القاعدة 10.

[134] البروتوكول الأول، المادة 52(3)؛ انظر أيضاً اللجنة الدولية للصليب الأحمر، *دراسة القانون الإنساني الدولي العرفي*، ص ص 31-32.

[135] اللجنة الدولية للصليب الأحمر، دراسة *القانون الإنساني الدولي العرفي*، القاعدة 156، ص ص 591، 593، 595-598. انظر أيضاً نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، المواد 8(2)(ب)(1) و(2) و8(2)(هـ)(1) و(2) و(4) و(12). انظر أيضاً النقاش الوارد في اللجنة الدولية للصليب الأحمر، *دراسة القانون الإنساني الدولي العرفي، ص 27.*

[136] اللجنة الدولية للصليب الأحمر، دراسة *القانون الإنساني الدولي العرفي*، القاعدة 2؛ انظر أيضاً البروتوكول الأول، المادة 51(2) والبروتوكول الثاني، المادة 12(2).

[137] اللجنة الدولية للصليب الأحمر، دراسة *القانون الإنساني الدولي العرفي*، القاعدة 11؛ انظر أيضاً البروتوكول الأول، المادة 51(4).

[138] اللجنة الدولية للصليب الأحمر، دراسة *القانون الإنساني الدولي العرفي*، القاعدة 12؛ انظر أيضاً البروتوكول الأول، المادة 51(4)(أ).

[139] اللجنة الدولية للصليب الأحمر، دراسة *القانون الإنساني الدولي العرفي*، القاعدة 14؛ انظر أيضاً البروتوكول الأول، المادة 51(5)(ب) والمادة 57.

[140] اللجنة الدولية للصليب الأحمر، دراسة *القانون الإنساني الدولي العرفي*، القاعدة 156، ص ص 599-601

[141] اللجنة الدولية للصليب الأحمر، دراسة *القانون الإنساني الدولي العرفي*، القاعدتان 26 و29.

[142] اللجنة الدولية للصليب الأحمر، دراسة *القانون الإنساني الدولي العرفي*، القاعدتان 31 و32.

[143] اللجنة الدولية للصليب الأحمر، دراسة *القانون الإنساني الدولي العرفي*، القاعدة 38.

السكان المدنيين، والأشخاص المدنيين، والأعيان المدنية"؛ كما يجب اتخاذ "جميع الاحتياطات الممكنة" لتجنب الخسائر العرضية في أرواح المدنيين، وإصابات المدنيين، والأضرار بالأعيان المدنية، وتقليصها إلى أدنى حد ممكن.[144] ويجب على أطراف النزاع اتخاذ جميع الاحتياطات الممكنة عند اختيار وسائل وأساليب الحرب لتجنب إيقاع خسائر عرضية في أرواح المدنيين، أو إصابات بينهم، أو أضرار بالأعيان المدنية، وتقليلها على أي حال إلى أدنى الحدود.[145] ولا بد من اتخاذ كل الإجراءات المستطاعة للتحقق من أن الأهداف المقصودة هي أهداف عسكرية، ولتقدير تناسب الهجمات، وإيقاف الهجمات إذا تبين وقوع خطأ في توجيهها أو اتضح أنها مفرطة.[146] وحيثما تسمح الظروف، يجب على أطراف النزاع إصدار إنذار مسبق ومجدٍ قبل شن هجمات يمكن أن تؤثر على السكان المدنيين.[147]

ويتعين على الأطراف اختيار وسائل وطرق مناسبة للهجوم عندما يتم تحديد الأهداف العسكرية داخل مناطق سكنية؛ وهذا الشرط يستبعد استخدام أنواع معينة من الأسلحة والتكتيكات. واستخدام وسائل قتالية (مثل استخدام الأسلحة المتفجرة غير الدقيقة في ضرب أهداف تقع في مناطق مكتظة بالسكان المدنيين) لا يمكن تصويبها على هدف عسكري محدد قد يسفر عن هجمات عشوائية، ومن ثم فإنه محظور. ومما يشكل انتهاكاً لهذا الحظر استخدام قذائف الهاون والمدفعية والصواريخ المرتجلة في أحياء مأهولة بالسكان المدنيين في غرب الموصل -حتى وإن كان يستهدف أهدافاً عسكرية. كما أن اختيار أساليب للهجوم لا تقلل الأخطار التي يمكن أن تصيب المدنيين إلى أدنى حد ممكن (مثل مهاجمة بعض الأهداف في أوقات يغلب الظن فيها أن يكون بالموقع الكثير من المدنيين) يشكل هو الآخر انتهاكاً للقانون الإنساني الدولي.

وأي هجمات تشنها القوات الحكومية أو الجماعات المسلحة، وهي تدرك أنها سوف تسبب خسائر جسيمة في صفوف المدنيين أو دماراً واسعاً للأعيان المدنية، تشكل انتهاكاً للحظر المفروض على شن هجمات عشوائية، وقد تُعدُّ بمثابة جرائم حرب.

والأطراف المتحاربة ملزمة باتخاذ الاحتياطات اللازمة لحماية المدنيين والأعيان المدنية التي تسيطر عليها من آثار الهجمات التي تشنها القوات المناوئة؛ وكما هو الحال بالنسبة للاحتياطات الواجب اتخاذه عند شن الهجمات، فإن هذه القواعد تكتسي أهمية بالغة حينما يدور القتال في مناطق مكتظة بالمدنيين. وينبغي على كل طرف من أطراف النزاع أن يتجنب، قدر المستطاع، تحديد أهداف عسكرية داخل مناطق مكتظة بالسكان، أو بالقرب منها.[148]

غير أن المادة 50(3) من البروتوكول الإضافي الملحق باتفاقيات جنيف المعقودة في 12 أغسطس/آب 1949، والمتعلق بحماية ضحايا النزاعات المسلحة الدولية (البروتوكول الأول) تنص على أنه "لا يجرد السكان المدنيون من صفتهم المدنية وجود أفراد بينهم لا يسري عليهم تعريف المدنيين"؛ ومن ثم فإن وجود نقاط تفتيش أو قواعد عسكرية أو عتاد عسكري في مناطق مدنية لا ينفي على الإطلاق الالتزام الواقع على عاتق القوات الموالية للحكومة وتنظيم الدولة الإسلامية فيما يتعلق بالمدنيين، بما في ذلك مبدأ التمييز، وحظر الهجمات العشوائية والمفرطة، والاحتياطات الموضحة بالتفصيل فيما تقدم.

الضمانات الأساسية وحظر استخدام دروع بشرية

كما ينص القانون الإنساني الدولي على ضمانات أساسية للمدنيين وكذلك المقاتلين أو المحاربين الذين يقعون في الأسر، أو يصابون بجروح، أو يصبحون عاجزين عن القتال لأي سبب آخر. وتتضمن المادة الثالثة المشتركة بين اتفاقيات جنيف لعام 1949 والقانون الإنساني الدولي العرفي القواعد التالية: حظر القتل العمد؛ ضرورة المعاملة الإنسانية؛ حظر التمييز في تطبيق ضمانات الحماية المنصوص عليها في القانون الإنساني الدولي؛ حظر التعذيب والمعاملة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، والاعتداءات على الكرامة الشخصية (وبخاصة المعاملة المهينة والحاطة من الكرامة)، وكذلك حظر الإخفاءات القسرية، وأخذ الرهائن، والاعتقال التعسفي. ولا يجوز إدانة أحد أو إصدار حكم عليه إلا بمقتضى محاكمة عادلة تتيح له جميع الضمانات القضائية الأساسية. كما تُحظر

---

[144] اللجنة الدولية للصليب الأحمر، دراسة *القانون الإنساني الدولي العرفي*، القاعدة 15؛ انظر أيضاً البروتوكول الثاني، المادة 13(1).

[145] اللجنة الدولية للصليب الأحمر، دراسة *القانون الإنساني الدولي العرفي*، القاعدة 17.

[146] اللجنة الدولية للصليب الأحمر، دراسة *القانون الإنساني الدولي العرفي*، القواعد 16-19.

[147] اللجنة الدولية للصليب الأحمر، دراسة *القانون الإنساني الدولي العرفي*، القاعدة 20.

[148] اللجنة الدولية للصليب الأحمر، دراسة *القانون الإنساني الدولي العرفي*، القاعدة 23؛ انظر أيضاً البروتوكول الأول، المادة 58(ب).

العقوبات الجماعية.[149] وبحسب المادة المعنية، فإن الكثير من الأفعال التي تنتهك تلك القواعد، أو جميعها، سوف تشكل جرائم حرب.[150]

وعلى نحو ما تم توثيقه في هذا التقرير، فإن سلوك تنظيم الدولة الإسلامية تجاه المدنيين الخاضعين لسيطرته يشكل انتهاكاً سافراً للضمانات الأساسية التي ينص عليها القانون الإنساني الدولي. فقد كان التنظيم يقتل المدنيين على الفور إذا حاولوا الفرار من المناطق الخاضعة لسيطرته؛ كما دأب التنظيم على استخدام المدنيين كدروع بشرية لدرء الهجمات عن مقاتليه وموارده العسكرية. وهذا التكتيك الحربي المعروف باسم استخدام دروع بشرية محظور حظراً باتاً، ويشكل جريمة حرب.[151] فهو يهدر مبدأ أساسياً من مبادئ القانون الإنساني الدولي، ألا وهو التمييز، مما يعرض المدنيين لمزيد من المخاطر من أجل حماية الموارد العسكرية، أو استغلال ضعف المدنيين لأغراض دعائية. ولكن يضمن تنظيم الدولة الإسلامية توفر عدد كبير من المدنيين لاتخاذهم دروعاً بشرية، فقد قام بترحيل المدنيين قسراً من المناطق التي توشك أن تسقط في قبضة القوات الموالية للحكومة إلى مناطق خاضعة لسيطرة التنظيم تتعرض للهجمات. كما أن هذا يشكل انتهاكاً للحظر المفروض على تشريد المدنيين إلا إذا كان هذا من أجل أمنهم وسلامتهم أو يرجع لأسباب عسكرية قاهرة.[152]

غير أن استخدام تنظيم الدولة الإسلامية للمدنيين كدروع بشرية لا يعفي القوات الموالية للحكومة بالطبع من واجب الالتزام بالقانون الإنساني الدولي، بما في ذلك التحريم المطلق لتوجيه هجمات مباشرة إلى المدنيين.

2.6 جرائم الحرب

إن الانتهاكات الخطيرة للقانون الإنساني الدولي هي جرائم الحرب؛ وتشمل بعض الجرائم ذات الصلة بالانتهاكات الموثقة في هذا التقرير: جعل السكان المدنيين، أو الأفراد المدنيين غير المشاركين بشكل مباشر في الأعمال العدائية، هدفاً للهجوم؛ والأمر بتشريد المدنيين لأسباب تتعلق بالنزاع، دون أن يكون ذلك أمراً يقتضيه أمن المدنيين المعنيين، أو دون وجود ضرورة عسكرية قاهرة؛ واتخاذ الأعيان المدنية هدفاً للهجوم؛ وشن هجوم عشوائي يفضي إلى مقتل أو جرح مدنيين، أو شن هجوم مع العلم بأنه سوف يسفر عن خسائر عرضية مفرطة في أرواح المدنيين، أو إصابات أو أضرار مفرطة؛ واستخدام دروع بشرية.[153]

وينص القانون الإنساني الدولي على أن الأفراد يتحملون المسؤولية الجنائية عما يرتكبونه من جرائم الحرب.[154] كما يتحمل القادة العسكريون والرؤساء المدنيون المسؤولية الجنائية عن جرائم الحرب التي يرتكبها مرؤوسوهم، إذا كانوا قد أعطوا الأوامر بارتكاب تلك الأفعال، أو إذا عرفوا، أو إذا كان بوسعهم أن يعرفوا، أن مثل تلك الجرائم على وشك أن تُرتكب، أو أنها تُرتكب بالفعل، ولم يتخذوا التدابير الضرورية لمنع ارتكابها، أو لمعاقبة المسؤولين عما ارتُكب من الجرائم.[155]

---

[149] اللجنة الدولية للصليب الأحمر، دراسة *القانون الإنساني الدولي العرفي*، القواعد 87-105.

[150] اللجنة الدولية للصليب الأحمر، دراسة *القانون الإنساني الدولي العرفي*، القاعدة 156.

[151] تنص المادة 28 من اتفاقية جنيف الرابعة على أنه "لا يجوز استغلال أي شخص محمي بحيث يجعل وجوده بعض النقط أو المناطق بمنأى عن العمليات الحربية." أما المادة 51(7) من البروتوكول الأول فهي تنص على أنه "لا يجوز التوسل بوجود السكان المدنيين أو الأشخاص المدنيين أو تحركاتهم في حماية نقاط أو مناطق معينة ضد العمليات العسكرية ولاسيما في محاولة درء الهجوم عن الأهداف العسكرية أو تغطية أو تحبيذ أو إعاقة العمليات العسكرية. ولا يجوز أن يوجه أطراف النزاع تحركات السكان المدنيين أو الأشخاص المدنيين بقصد محاولة درء الهجمات عن الأهداف العسكرية أو تغطية العمليات العسكرية." انظر أيضاً اللجنة الدولية للصليب الأحمر، دراسة *القانون الإنساني الدولي العرفي*، القاعدتان 97 و156.

[152] اللجنة الدولية للصليب الأحمر، دراسة *القانون الإنساني الدولي العرفي*، القاعدة 129؛ ونظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، المادة 8(2)(هـ)(8)، التي تصف التشريد القسري للمدنيين بلا مبرر باعتباره جريمة حرب،
https://www.icc-cpi.int/NR/rdonlyres/ADD16852-AEE9-4757-ABE7-9CDC7CF02886/284265/RomeStatuteAra.pdf

[153] للاطلاع على قائمة وتفسير لجرائم الحرب في النزاع المسلح غير الدولي، انظر اللجنة الدولية للصليب الأحمر، *دراسة القانون الإنساني الدولي العرفي*، القاعدة 156.

[154] انظر اللجنة الدولية للصليب الأحمر، *دراسة القانون الإنساني الدولي العرفي*، القاعدة 151.

[155] انظر اللجنة الدولية للصليب الأحمر، *دراسة القانون الإنساني الدولي العرفي*، القاعدتان 152 و153.

ومن حق جميع الدول منح الولاية القضائية العالمية لمحاكمها الوطنية فيما يتعلق بجرائم الحرب المرتكبة في دول أخرى.[156] ويجب عليها التحقيق في جرائم الحرب المشمولة بولايتها القضائية، ومحاكمة المشتبه فيهم عند الاقتضاء.[157]

[156] انظر اللجنة الدولية للصليب الأحمر، *دراسة القانون الإنساني الدولي العرفي*، القاعدة 157.

[157] انظر اللجنة الدولية للصليب الأحمر، *دراسة القانون الإنساني الدولي العرفي*، القاعدة 158

7. نتائج وتوصيات

لقد ارتكب تنظيم "الدولة الإسلامية" انتهاكات شنيعة للقانون الإنساني الدولي ولحقوق الإنسان قبل وأثناء المعركة التي اندلعت للسيطرة على غرب الموصل؛ فقد أجبر التنظيم المدنيين على الانتقال إلى منطقة الصراع، واتخذهم دروعاً بشرية، وحال بينهم وبين الرحيل عن المنطقة. كما فرض التنظيم ظروفاً مروعة على المدنيين في المنطقة، ومنعهم من تلقي الرعاية الطبية والحصول على ما يكفي من المواد الغذائية، وقتل على الفور من حاولوا منهم الفرار.

لقد عامل تنظيم "الدولة الإسلامية" المدنيين معاملة مروعة، وأثارت الأساليب التي استخدمها صعوبات بالغة أمام القوات الموالية للحكومة في غرب الموصل. غير أن استخدام التنظيم لدروع بشرية لا يقلل من عبء الالتزام الواقع على عاتق القوات الحكومية بأن تحرص على اختيار أهداف مشروعة، وأن تستخدم في مهاجمتها أساليب لا تتسم بالعشوائية، ولا تفتقر إلى التناسب. وفي مثل هذه البيئة الحضرية الكثيفة السكان، كان ينبغي على المخططين العسكريين توخي المزيد من الحذر والحيطة في الاستهداف، واختيار الأسلحة المناسبة، مما يجنب قواتهم شن هجمات غير مشروعة. ولكن منظمة العفو الدولية اكتشفت نمطاً من الهجمات التي شنتها القوات الموالية للحكومة، يوحي بوقوع انتهاكات متكررة للقانون الإنساني الدولي، بعضها قد يُعدُّ من قبيل جرائم الحرب. وخلفت هذه الهجمات عواقب وخيمة للمدنيين في غرب الموصل.

وقد أعرب الكثيرون من سكان الموصل لمنظمة العفو الدولية عن بالغ قلقهم على مستقبل الموصل والعراق؛ ومن بين هؤلاء مصعب الذي قال "إن هذه الحرب سوف تضمن تجدد القتال في المستقبل."[158] وأضاف "هاشم" قائلاً: "احتمالات المستقبل هنا في العراق تساوي صفراً؛ من العبث إعادة بناء أي شيء هنا لأنه سوف يُدمَّر مرة أخرى... إن أرخص شيء في العراق هو الإنسان."[159] وأما "حسين" فقد وصف الأوضاع في العراق قائلاً: "إنها دوامة من العنف لا نهاية لها"[160]. وهذه المخاوف تستند إلى أسباب وجيهة؛ فحينما تفشل القوات الموالية للحكومة في حماية المدنيين في الموصل، يكون هناك خطر حقيقي في أن تصبح هذه المعركة مجرد حلقة أخرى في دائرة الصراع المدمر والفظائع في العراق التي لا تلوح لها نهاية في الأفق. ومن واجب القوات العراقية وأعضاء التحالف الذي تقوده الولايات المتحدة التحقق من أن القتال الذي تخوضه ضد تنظيم "الدولة الإسلامية" – لا في معركة الموصل وحدها بل في سائر المعارك الدائرة في العراق وسوريا – يجري بأسلوب يتمشى مع معايير القانون الدولي. أما المدنيون المحاصرون بسبب الصراع، والذين يقاسون انتهاكات تنظيم "الدولة الإسلامية"، فلا بد أن يلقوا المعاملة الإنسانية الكريمة التي يستحقونها.

وعلى ضوء النتائج التي يخلص إليها هذا التقرير، تقدم منظمة العفو الدولية طائفة من التوصيات إلى أطراف الصراع في الموصل، وكذلك لأطراف أخرى فاعلة لديها نفوذ على الأوضاع السائدة هناك.

السلطات العراقية والدول الأعضاء في التحالف الذي تقوده الولايات المتحدة

تقدم منظمة العفو الدولية التوصيات التالية إلى السلطات العراقية والدول الأعضاء في التحالف الذي تقوده الولايات المتحدة، المؤيد للقوات العراقية:

- الالتزام الكامل بقواعد القانون الإنساني الدولي في التخطيط للغارات الجوية وغيرها من الهجمات وتنفيذها، بما في ذلك إلغاء الهجمات التي يمكن أن تكون عشوائية أو غير متناسبة، أو غير قانونية بأي شكل من الأشكال الأخرى.
- التزاماً بحظر الهجمات العشوائية، يجب وضع حد لاستخدام الأسلحة المتفجرة التي تمتد آثارها لمساحة واسعة، مثل

158 مقابلة مع "مصعب" في 10 مايو/أيار 2017.
159 مقابلة مع "هاشم" في 5 مايو/أيار 2017.
160 مقابلة مع "حسين" في 5 مايو/أيار 2017.

قذائف المدفعية والهاون، بالقرب من المناطق المدنية المأهولة بالسكان.

- وضع حد لاستخدام الأسلحة العشوائية بطبيعتها، مثل القذائف الصاروخية المرتجلة، التي يستحيل تصويبها بدقة على الأهداف العسكرية، أو يستحيل استخدامها بصورة مشروعة في المناطق المدنية المأهولة بالسكان.
- افتراض وجود مدنيين في كل منشأة عند الاشتباك مع مقاتلي تنظيم "الدولة الإسلامية"، باعتبار أنه من المرجح أن يستخدم التنظيم المدنيين فيها كدروع بشرية، وتكييف التكتيكات الحربية بحيث تأخذ وجود المدنيين بعين الاعتبار.
- اتخاذ كافة الاحتياطات الممكنة لتقليل الأضرار اللاحقة بالمدنيين إلى أدنى حد ممكن، ويشمل ذلك إصدار تحذيرات فعالة قبل الهجمات الوشيكة إلى السكان المدنيين في المناطق المعنية، بما في ذلك – إن أمكن – إرشاد المدنيين إلى طرق الإجلاء المحددة التي ينبغي أن يسلكوها.
- اتخاذ كافة التدابير الممكنة التي تكفل إجلاء المدنيين من غرب الموصل سالمين.
  - تحديد ممرات آمنة في المناطق التي يحتدم فيها الصراع، لتمكين المدنيين من الفرار من تلك المناطق سالمين.
  - وضع وتعميم خطة منسقة لإجلاء المدنيين، تشمل إيصال الطعام والماء والمأوى للمدنيين بأسرع ما يمكن.

وتقدم منظمة العفو الدولية التوصيات الإضافية التالية إلى السلطات العراقية:

- الإقرار العلني، على أعلى مستويات الحكومة، بحجم وخطورة الخسائر في أرواح المدنيين أثناء العملية العسكرية الرامية لاستعادة الموصل من سيطرة تنظيم الدولة الإسلامية.
- المسارعة إلى تقديم تعويضات وافية لضحايا الانتهاكات وعائلاتهم، بما في ذلك التعويض المالي، ورد الحقوق، وإعادة التأهيل، والترضية، وضمانات عدم التكرار.
  - إنشاء لجنة مستقلة لإجراء تحقيق مستقل ونزيه في أي حالات تتوفر فيها معلومات جديرة بالتصديق حول وقوع انتهاكات للقانون الإنساني الدولي، والإعلان عن نتائج تحقيقاتها.
  - إجراء تقييم كامل لما نجم عن عملية الموصل من أضرار بممتلكات المدنيين، وإصابات وخسائر في أرواح المدنيين، وما كان لها من آثار على حياة المدنيين.
  - رصد وإتاحة الموارد المالية الكافية، وضمان اتخاذ جميع الإجراءات التشريعية والتنظيمية اللازمة لتقديم تعويضات للضحايا.
  - حينما تتوفر أدلة مقبولة على مسؤولية فرد ما عن جرائم حرب، فلا بد من تقديمه إلى محاكمة عادلة دون اللجوء إلى عقوبة الإعدام.
  - إرساء برنامج وطني للتعويضات المالية، يتيح للمدنيين الحصول على تعويضات عما لحق بهم من أضرار من جراء الهجمات التي شنتها قوات التحالف والحكومة العراقية.
- الاستمرار في توفير الأمن والمأوى والخدمات اللازمة لمن نزحوا عن ديارهم بسبب الصراع إلى حين أن تتسنى لهم العودة إلى ديارهم سالمين، ويكون بمقدورهم إعالة أنفسهم. وضمان أن تكون هذه الخدمات على أعلى مستوى من الجودة.
  - التحقق من إخلاء جميع مناطق الموصل المتضررة من الصراع من الذخائر والعبوات الناسفة المرتجلة غير المنفجرة قبل حث الناس على العودة إليها. وتوعية جميع المدنيين العائدين، ولا سيما الأطفال، بأخطار الذخائر غير المنفجرة.
  - طلب وتيسير التعاون والمساعدة الدولية ضماناً لتحقيق هذه الأهداف على وجه السرعة.
- الانضمام إلى "نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية"، وإصدار إعلان بقبول اختصاص المحكمة الجنائية الدولية اعتباراً من 1 يوليو/تموز 2002.
- الانضمام إلى البروتوكول الإضافي الملحق باتفاقيات جنيف المعقودة في 12 أغسطس/آب 1949، والمتعلق بحماية ضحايا المنازعات المسلحة غير الدولية (البروتوكول الثاني).

وتقدم منظمة العفو الدولية التوصيات الإضافية التالية إلى الدول الأعضاء في التحالف الذي تقوده الولايات المتحدة:

- الإقرار علنا بحجم وخطورة الخسائر في أرواح المدنيين التي وقعت أثناء العملية العسكرية لاستعادة الموصل من سيطرة تنظيم "الدولة الإسلامية".
- بالتنسيق مع السلطات العراقية، يجب تقديم تعويضات سريعة وكاملة لضحايا الانتهاكات وعائلاتهم، بما في ذلك التعويضات المالية، ورد الحقوق، وإعادة التأهيل، والترضية، وضمانات عدم التكرار.
  - إنشاء آلية يستطيع المدنيون من خلالها الحصول على تعويضات مالية عما تكبدوه من الأضرار والدمار والخسائر

المادية من جراء هجمات قوات التحالف والقوات العراقية؛ والتحقق من تعميم المعلومات المتعلقة بكيفية الوصول إلى هذه الآلية على أوسع نطاق ممكن في مسرح العمليات الحربية.

- دعم إنشاء برنامج وطني عراقي للتعويضات المالية.

- الانضمام لـ"نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية"، إن لم تكن هذه الدول بعد في عداد الدول الأطراف فيها، وإصدار إعلان بقبول اختصاص "المحكمة الجنائية الدولية" اعتباراً من 1 يوليو/تموز 2002.
- الانضمام إلى البروتوكول الإضافي الملحق باتفاقيات جنيف المعقودة في 12 أغسطس/آب 1949، والمتعلق بحماية ضحايا المنازعات المسلحة غير الدولية (البروتوكول الثاني)، والبروتوكول الإضافي الملحق باتفاقيات جنيف المعقودة في 12 أغسطس/آب 1949، والمتعلق بحماية ضحايا المنازعات المسلحة الدولية (البروتوكول الأول)، إن لم تكن دول التحالف من الدول الأطراف في هذين البروتوكولين بالفعل.

بالنظر إلى سياسة الولايات المتحدة بشأن الإجراءات الواجب اتخاذها قبل وبعد الهجمات العسكرية لمعالجة مسألة الخسائر في صفوف المدنيين أثناء العمليات العسكرية الأمريكية التي تشمل استخدام القوة، على نحو ما ينص عليه الأمر التنفيذي 13732، الذي وقع عليه رئيس الولايات المتحدة في 1 يوليو/تموز 2016، [161] فإن منظمة العفو الدولية تحث حكومة الولايات المتحدة أيضاً على اتخاذ التدابير الإضافية التالية تمشياً مع الأمر التنفيذي المشار إليه:

- استعراض فعالية الإجراءات القائمة لمنع وتقليل خسائر المدنيين، بما في ذلك فعالية أنظمة وأساليب التحذير بغية تعديل التكتيكات الحربية والأسلحة المختارة للتصدي لممارسات تنظيم "الدولة الإسلامية".
- نشر المزيد من المعلومات للجمهور بشأن الآليات القائمة الرامية لتقليل خسائر المدنيين إلى أدنى حد ممكن، بما في ذلك البرامج التدريبية وعمليات الحد من الأضرار الجانبية.
- التعاون وتبادل الآراء مع الشركاء في التحالف لتبيان أفضل الممارسات للحد من احتمال وقوع خسائر في صفوف المدنيين، والاستجابة لهذه الخسائر عند وقوعها، ومن سبل ذلك التدريب والمساعدة الملائمة.

الجماعة المسلحة التي تسمي نفسها تنظيم "الدولة الإسلامية"

بالرغم من أن منظمة العفو الدولية لم تتمكن من التحاور مباشرة مع الجماعة المسلحة التي تسمي نفسها "الدولة الإسلامية"، فإن المنظمة تناشد هذه الجماعة اتخاذ الإجراءات التالية:

- وضع حد فوري للنزوح القسري للمدنيين إلى مناطق الصراع، واستخدام الدروع البشرية؛ والسماح بإجلاء اللاجئين الراغبين في الفرار من الصراع، وتيسير ذلك.
- تيسير السبل أمام المدنيين للحصول على الرعاية الطبية، وما يكفي من الغذاء والماء الصالح للشرب؛ بما في ذلك تيسير تقديم معونات الإغاثة الإنسانية غير المتحيزة.
- التوقف فوراً عن استخدام المستشفيات وغيرها من المنشآت المحمية كمقار لإيواء المقاتلين.
- الإقلاع عن استخدام الأسلحة ذات الطابع العشوائي، مثل الأسلحة المتفجرة المرتجلة، بما في ذلك الفخاخ المتفجرة.
- اتخاذ كافة الإجراءات الممكنة لنقل المنشآت العسكرية والمقاتلين والعتاد العسكري بعيداً عن المناطق المدنية، وفقاً لما ينص عليه القانون الإنساني الدولي.

بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق

إن منظمة العفو الدولية إذ تقر بالجهود المستمرة التي تبذلها بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق من أجل تعزيز حماية حقوق الإنسان، والإصلاحات القضائية والقانونية الرامية لترسيخ سيادة القانون في العراق، فإنها تقدم التوصيات التالية للبعثة:

---

[161] السجل الفيدرالي الأمريكي، الوثائق الرئاسية، الأمر التنفيذي 13732، الصادر في 1 يوليو/تموز 2016، انظر: www.gpo.gov/fdsys/pkg/FR-2016-07-07/pdf/2016-16295.pdf

- ضمان رصد الوفيات والإصابات الناجمة عن الأعمال العدائية التي تقوم بها جميع أطراف الصراع الدائر في الموصل، وغيره من الصراعات في العراق، وتوثيق هذه الوفيات والإصابات ونشرها علناً في الوقت الملائم.
- مساعدة السلطات العراقية في إنشاء وإدارة لجنة للتحقيق في أحداث الموصل لأغراض المحاسبة والتعويض.
- رصد أعمال لجنة التحقيق، بما في ذلك تعيين أعضائها، وشفافية أعمالها، وإصدار تقرير علني بشأن أي قضايا تبعث على القلق.

المجتمع الدولي

تقدم منظمة العفو الدولية التوصيات التالية إلى الدول التي تقدم مساعدات عسكرية للحكومة العراقية أو تمدها بالعتاد العسكري:

- قبل بيع أو توريد أي أسلحة أو ذخائر أو غير ذلك من العتاد أو التقنية العسكرية، لا بد من إجراء تقييم صارم لاحتمال استخدام أي من هذه الأسلحة -سواء من جانب الجهة المراد توريدها إليها أم من جانب أي جهة أخرى تم تحويل هذه الأسلحة إليها ق-في ارتكاب انتهاكات خطيرة للقانون الدولي لحقوق الإنسان أو القانون الإنساني الدولي، أو في تسهيل ارتكابها.
- اعتماد نهج وقائي وتطبيق آليات ملموسة، وشفافة، قابلة للتنفيذ والتحقق من نجاعتها، لتقليص أو إزالة الخطر الجسيم المتمثل في استخدام الأسلحة في ارتكاب أو تسهيل الانتهاكات الخطيرة للقانون الدولي لحقوق الإنسان أو القانون الإنساني الدولي، سواء كان ذلك من جانب الجهة المراد نقل هذه الأسلحة إليها مباشرة، أو من جانب جهة أخرى تم تحويلها إليها.
- الانضمام إلى معاهدة تجارة الأسلحة العالمية – إن لم تكن هذه الدول قد انضمت إليها بالفعل – التي تتضمن أحكاماً تقضي بمنع توريد الأسلحة إذا كان هناك خطر بالغ لاستخدامها في ارتكاب انتهاكات خطيرة للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي.

وتقدم منظمة العفو الدولية التوصيات الإضافية التالية إلى جميع الحكومات:

- الاعتراف والتنديد بالانتهاكات التي ارتكبتها جميع أطراف الصراع ضد المدنيين في غرب الموصل.
- زيادة تمويل المساعدات الإنسانية للمدنيين الذي فروا من القتال في الموصل بصفة عاجلة، لتلبية احتياجاتهم الأساسية، والسماح لهم بالاستعداد بصورة أفضل لمزيد من النزوح الجماعي من الموصل والمناطق المحيطة بها.
- ضمان إبقاء النازحين داخل البلاد في ظروف إنسانية أثناء خضوعهم للفرز الأمني، على نحو يفي بالمعايير الدولية، وإتاحة التسهيلات اللازمة لتمكينهم من التواصل مع عائلاتهم، والسماح لهم بتوكيل محامين مجاناً.

منظمة العفو الدولية حركة عالمية لحقوق الإنسان.

عندما يقع ظلم على أي إنسان فإن الأمر يهمنا جميعاً.

اتصل بنا

info@amnesty.org

+44 (0)20 7413 5500

انضم إلى المحادثة

www.facebook.com/AmnestyArabic

@AmnestyAR

مهما كان الثمن

الكارثة المدنية في غرب الموصل بالعراق

أثناء المعركة التي اندلعت للسيطرة على غرب الموصل، تعمدت الجماعة المسلحة التي تسمي نفسها تنظيم "الدولة الإسلامية" نقل المدنيين إلى مناطق القتال بصورة منهجية، واستخدامهم كدروع بشرية، وقتلهم بصورة فورية، ومنعهم من الفرار طلباً للأمان. ومن ثم، فبينما كان تنظيم "الدولة الإسلامية" يخسر الأراضي أثناء القتال، أخذت المناطق التي يسيطر عليها تزداد اكتظاظاً بالمدنيين. وقد أخضعت قوات الحكومة العراقية، وقوات التحالف بقيادة الولايات المتحدة، هذه المناطق للهجمات المكثفة بلا هوادة، باستخدام الأسلحة المتفجرة التي تمتد آثارها لمساحات واسعة. وخلفت هذه الهجمات دماراً واسعاً، وأسفرت عن سقوط الآلاف من القتلى والجرحى في صفوف المدنيين المحاصرين بسبب الصراع.

وتظهر أبحاث منظمة العفو الدولية أن تنظيم "الدولة الإسلامية" ارتكب انتهاكات خطيرة للقانون الإنساني الدولي، من بينها جرائم حرب. أما القوات العراقية وقوات التحالف فيبدو أنها شنت مراراً هجمات عشوائية أو غير متناسبة، أو غير مشروعة لغير ذلك من الأسباب، وبعضها قد يُعدُّ بمثابة جرائم حرب.

وتطالب منظمة العفو الدولية القوات العراقية وقوات التحالف بالتوقف على الفور عن استخدام الأسلحة المتفجرة التي تمتد آثارها لمساحات واسعة في مناطق كثيفة السكان. ويجب على الحكومة العراقية ودول التحالف الذي تقوده الولايات المتحدة إجراء تحقيقات فعالة بشأن الانتهاكات المزعومة للقانون الإنساني الدولي، وضمان حصول الضحايا وذويهم على تعويضات كاملة. وما من سبيل لتجنب دوامة أخرى من الانتهاكات في العراق إلا بضمان حماية المدنيين، ومعاملتهم معاملة إنسانية تحفظ كرامتهم.

رقم الوثيقة: MDE 14/6610/2017
يوليو/تموز 2017
اللغة الأصلية: الإنجليزية

amnesty.org

منظمة العفو الدولية